

الجمهورية التونسية  
وزارة التعليم العالي  
والبحث العلمي والتكنولوجيا

مركز الدراسات والبحوث  
الإقتصادية والإجتماعية



## تنمية البحث و إعادة التفكير في التنمية

- يوسف كبراج يستشرف متغيرات الحداثة  
في العالم العربي
- في لقاء القاهرة:  
أي بحث إستراتيجي لأي مستقبل عربي؟
- مستقبل العلوم الإجتماعية في العالم  
العربي من خلال بعض إطّوشرات

# أوراق الأوساط-1

كراسات المركز

سلسلة التحليل والإستشراف

عدد 1

تونس

2008





كراس نصف سنوي يصدر عن مركز البحوث  
والدراسات الاقتصادية والاجتماعية  
( برنامج بحوث الشرق الأوسط )

23 نهج إسبانيا 1000 تونس

الهاتف: 71324811-71322667 (00216)

الفاكس: 71326770 (00216)

البريد الإلكتروني:

contact@mercprogram.org

بالتعاون مع



للاشتراك و الاقتناء

Al\_awsat@mercprogram.org

## أوراق الأوسط

سلسلة التحليل و الاستشراف

محرر: عبد الوهاب بن حفيظ

مساعدة المحرر: مشيرة الجزيري

الإعداد الفني: أشرف جراية

التصميم: إيمان الزياتي

التسيق الإداري: عائدة سعيداني

### هيئة القراءة :

خالد الوحيشي (تونس)

منيرة شراد (جامعة تكساس بالولايات

المتحدة)

بثينة شريط (الجزائر)

علي الكتر (فرنسا)

فاطمة حراق (المغرب)

عبد اللطيف الهرماني (تونس)

عبد الخالق عبد الله (الامارات العربية

المتحدة)

صالح الفتول (المملكة العربية السعودية)

جودة عبد الخالق (مصر)

أحمد زايد (مصر)

نكهة سيرمان (تركيا)

### شارك في العدد:

عزه شرارة بيضون (لبنان)

عبد القادر لطرش (قطر)

خالد الوحيشي (تونس)

حيدر إبراهيم علي (السودان)

عبد الوهاب بن حفيظ (تونس)

لورانس ميشلاك (تونس)

سولافا إبراهيم (مصر)

نجلاء تشيرقي (تركيا)

يوسف كرباح (لبنان)

محمود الإمام (مصر)

ابراهيم العيسوي (مصر)

## الفهرس

8	استهلال
9	كلمة العدد
13	حيدر إبراهيم : النسبي والعم في علم لآتماع المآتماع العربية: ملامح المستقبل الممكن .....
31	عبد الوهاب بن حفيف : مستقبل العلوم الاجتماعية في العالم العربي من خلال بعض المؤشرات.....
53	عزة شرارة بيضون : أآوال ومستقبل المعلومات عن الجندر في الدولة اللبنانية: استكشاف أولي في مواقع مختارة.....
69	عبد القادر لطرش : الباحثون العرب في المهجر: أي دور مستقبلي لتطوير العلوم الاجتماعية في الوطن العربي ؟ ...
83	آوار العدد : يوسف كرباج: الدراسات المستقبلية..بوابة لاستشراف الحداثة .....
95	مائة العدد : لقاء القاهرة حول دراسات الاستشراف .....
113	الندوات : لقاء بلودان حول المرأة و الحياة العامة في العالم العربي: قضايا التمكين والمشاركة في العلوم الاجتماعية ....
125	اللقاء السنوي للبرنامج : تقرير الندوة السنوية للبرنامج: العلوم الإنسانية والاجتماعية وأخلاقيات البحث .....

## استهلال

ما قفى مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية يعمل منذ تأسيسه عام 1962 على مواكبة تقدم العلوم التي تندرج ضمن اختصاصاته وعلى توسيع دائرة اهتماماته بالافتتاح على تخصصات جديدة. وقد بعث عديد السلسلات في إطار "كراسات المركز" تعلق أولها بالعلوم الاقتصادية والجغرافيا والديمغرافيا ثم باللسانيات والآداب والعلوم الإسلامية والتاريخ وعلم النفس وعلوم التربية. وهاهو اليوم يقدم للقراء سلسلة جديدة أخرى تحوي الدراسات ذات الطابع الاستشرافي، علما وأن المركز أنجز في هذا الإطار منذ 2004 دراسات لفائدة عدد من الورامرات سوف يعمل على نشرها تباعا ضمن هذه السلسلة.

ولعله من أحسن الصدف أن يحتوي هذا العدد الأول من سلسلة "تحليل واستشراف" على بحوث أشرف على إنجازها "برنامج بحوث الشرق الأوسط" الذي يعمل منذ 2006 في إطار مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية على تطوير البحث الميداني وتحليل الواقع لاستشراف المستقبل.

حسن العنابي

## كلمة العدد

يقول المثل السائر "القَطَرَاتُ الصغيرة قد تَصْنَعُ جدولا". و بمنطق الجدول والقطرة قطرة.. يمكن أن نسجل تزايد أعداد المجلات والكتابات المتخصصة في العلوم الاجتماعية في البلدان العربية. هذا التزايد، وإن كان جد محتشما فهو يمثل وفق تقدير عام، مؤشر صحة ودليل عافية، على الرغم من أن عدد هذه المجلات وتلك الكتابات، مازال دون المستوى الدولي المطلوب، هذا على الأقل من الناحية الإحصائية والعددية الصرفة، قياسا بعدد العناوين و خريجي العلوم الاجتماعية و عدد المؤسسات التعليمية التي تفقس كالبيض هنا وهناك.

هذا التقدير الكمي والمتفائل جدا...جدا..قياسا بحقائق الأمور ومستوى مخرجات البحث المتدنية، يسمح لنا بالقول، وربما بشيء من الحذر هذه المرة، بأن العلوم الاجتماعية قد تجاوزت وإلى حد ما، عنق الزجاجة، لتخرج ربما إلى دائرة الضوء. فاليوم، توجد في البلدان العربية العديد من مراكز البحث وكذلك العديد من أقسام الجامعات والمعاهد العليا ناهيك عن آلاف الخريجين كما قلنا . كما بدأت تظهر العديد من المحطات الالكترونية ذات المهام والوظائف البحثية والمكتبية. يحصل كل ذلك في سياق اتضحت فيه خيارات بعض المجتمعات والدول للعمل في اتجاه إعادة الاعتبار للعلوم الاجتماعية وللمعرفة، وإن كان ذلك بدرجات مختلفة من المغرب الأقصى إلى الخليج باختلاف حجم أصابع اليد الواحدة.

هذا هو النصف الأول من الحقيقة، أما نصفها الثاني، فهو أقل بريقا ولمعانا لأنه وللأسف مختلف. ذلك أن العديد من المؤسسات العلمية في المنطقة - ولا مجال للتعميم هنا طبعا - مازالت تتردد أو ترفض أداء دورها وفق متطلبات النضج العمري الذي وصلت إليه ( العديد من الجامعات وأقسام علم الاجتماع تجاوزت من حيث السن نصف القرن). إنها حالة من الطفولة، أو ربما من المراهقة أو العبثية

المستمرة، التي تجعل العلوم الاجتماعية تغرد باستمرار من خارج السرب، وخارج موضوعات بحثها، أي من خارج المجتمع ومساراته المستقبلية وانشغالاته ومصالحه العامة، محبذة البقاء ضمن مربع الفلتان الذهني و دائرة رفض مستحقات المسؤولية الاجتماعية. وبمعنى آخر، فإن حالة العلوم الاجتماعية وإن تحسنت

بعض الشيء، إلا أنها لم تنتج بعد من حالة قريبة أو شبيهة بما بات يعرف في علم النفس بسندروما "بيتر بان" The Peter Pan Syndrome . إنها صورة لحالة من الباتولوجيا، يرفض فيها الكهل (ولنقل الباحث) أن يعيش تجربة الكهولة خوفا من نتائجها أو يصر من خلالها، على العودة إلى حالة ما قبلها . وقد يمكن القول بأن العلوم الاجتماعية في العالم العربي تعاني على الأرجح من تلك الأعراض كما لو أن حالة النضج باتت مستحيلة أو غير ممكنة أو أن العودة الدائمة إلى الطفولة أو إلى الماضي (بحسب الحساسيات الفكرية) باتت هي البديل عن التفكير في المستقبل ومسؤولية الباحث إزاء مجتمعه و قضايا التنمية اليومية.

لذلك وعندما فكرنا في إصدار ,,أوراق الأوسط,, ضمن سلسلة تحاليل واستشراف التي يصدرها مركز البحوث والدراسات الاقتصادية والاجتماعية، كانت الفكرة تتمحور في محاولة تطوير المسؤولية الاجتماعية للبحث، تحت عنوانين اثنين وهما:

أولاً: تشجيع الكتابة والتعريف بنتائج البحث حول قضايا الحاضر والمستقبل اعتباراً وأنه إذا لم تكن لدى الباحث المحلي رؤية استشرافية لحاضر مجتمعاته، فإنه لا يمكن أن تكون تلك المجتمعات، بعلمها وخبراتها وقدراتها، إلا ضمن المربع الأخير من "مستقبل" الآخرين.

ثانياً: العمل على استثمار ما استثمر من البحوث وما حرص البرنامج على دعمه من خلال المنح عبر الاستفادة مما أنجز والقيام بنشره للتعريف به.

كان ذلك هو القصد من خلال توصيات اللقاء السنوي للبرنامج المنعقد سنة 2006 بتونس، حيث طالبت اللائحة الختامية للقاء بالعمل على إصدار كراس متخصص يمكن الباحثين الناجحين في المسابقة من نشر أعمالهم أو نتائج بحوثهم الأولية.

والى حد الآن، فإن تراكم وتنوع المشاريع البحثية المدعومة من قبل البرنامج هو من العوامل التي شجعت السكرتارية على الدخول في تجربة نشر هذا الكراس،..إنها دعوة مفتوحة للجميع من أجل العمل و الكتابة...مع اعترافنا المسبق بأن الأعمال هي دائماً أعلى صوتاً من الكلمات.

عبد الوهاب بن حفيظ

## أوراق العمل

صبر إبراهيم:

النسبي و العام في علم اجتماع المجتمعات  
الحرية: ملامح المستقبل الممكن .

عبد الوهاب بن حفيظ:

مستقبل العلوم الاجتماعية في  
العالم العربي من خلال بعض المؤشرات

عزة شرارة بيضون:

أحوال و مستقبل المعلومات عن الجنس  
في الدولة اللبنانية: استكشاف أولي في مواقع مختارة.

عبد القادر لطرش:

الباحثون العرب في المهجر: أي دور  
مستقبلي لتطوير العلوم الاجتماعية في الوطن العربي ؟

## النسبي والعام في علم اجتماع المجتمعات العربية

ملامح المستقبل الممكن

حيدر إبراهيم\*

\*أستاذ باحث من السودان . رئيس سابق للجمعية العربية لعلم الاجتماع . حصل على الدكتوراه في العلوم الاجتماعية من جامعة فرانكفورت الألمانية سنة 1978. عمل كباحث في عدد من المؤسسات العلمية كمدير مركز الدراسات السودانية بالقاهرة والخرطوم وكريس تحرير مجلة كتابات سودانية "مجلة فصلية". منذ 2004 إلى الآن . عضو مبادرة الإصلاح العربي. من مؤلفاته: التغيير الاجتماعي والتنمية - لاهوت التحرير- أزمة الإسلام السياسي- المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في السودان. قدمت له مجلة ديوان العرب درع المجلة تقديرا لجهوده الفكرية لخدمة الثقافة العربية وذلك في الثامن من كانون ثاني، يناير 2005

Email : [ssc\\_sudan@yahoo.com](mailto:ssc_sudan@yahoo.com)

*The Relative and the General in the Sociology of Arab societies Aspects of the Potential Future:* Arab and Islamic societies have to grapple with their cultural specificity as they engage with the process of modernization that has now reached all aspects of life in an increasingly globalizing world. For despite all the prevailing conflicts and contradictions that are themselves part of the process, the world is moving towards a global village. Although cultural specificity is being recognized in a world that is becoming more and more relativist and cognizant of the other and of difference, it has often become a defence mechanism for declining change. Thus, the main question posed by the social sciences is: what are the limits of relativism? It requires that we do not accept the agenda of the 'other' without reservations as the 'other' may be concerned with exotic issues or matters that serve his/her own interests. Specificity in social science for development in the Arab World implies the need to localize development concepts, such as satisfying basic needs as well as the need to come up with new concepts to replace those on which there is no consensus such as freedom, welfare and progress. Specificity requires understanding (Weber) and explanation (Durkheim) as we study the present and particularly as we deal with statistics, in order to reveal the depth of the phenomena i.e., their implications.

تواجه المجتمعات العربية والإسلامية إشكالية الخصوصية في مواجهة عمليات التحديث التي طالت كل مجالات الحياة والمجتمع والفكر في عالم يتعولم باستمرار و ينتجه نحو القرية الكونية رغم كل الصراعات والتناقضات والتي هي جزء من العملية نفسها. ومع أن الخصوصية الثقافية تكتسب الاعتراف في عالم أصبح مطلقه الوحيد هو النسبية مما يسمح بقبول الآخر والاختلاف إلا أنها في بعض الحالات قد تكون آلية دفاعية لرفض التغيير والتجديد. لذلك فإن السؤال الجوهرى في موضوع العلوم الاجتماعية؛ هو ما هي حدود النسبية؟ هذا يقتضى نقدياً عالية في التعامل مع الموضوعية والحيادية و عدم الخضوع ببساطة لإرهاب الأرقام والإحصائيات والجدول و النمذجة و عدم قبول أجندة الآخر بلا تحفظ ، من حيث أنه قد يهتم بالموضوعات والأسئلة والقضايا الغرائبية (exotic) أو التي تخدم مصالحه واهتماماته أكثر. تعنى الخصوصية في حالة البحوث الاجتماعية من أجل التنمية في العالم العربي ضرورة تبيئة (localization) مفاهيم التنمية، مثل تلبية الحاجات الأساسية، و ابتكار مفاهيم خاصة للمختلف عنه: الحرية، الرفاهية، التقدم. و تحتاج الخصوصية إلى الجمع بين الفهم (فيبر) و التفسير (دوركايم) عند دراسات الواقع، خاصة وفي التعامل مع الإحصاء و المقابلات لكشف عمق الظواهر و ليس سطحها، أي دلالة الظواهر.

تواجه العلوم الاجتماعية مع نهاية القرن العشرين معضلة الشك الشامل والتساؤل حول الأصول والثوابت، فعلم الاجتماع بالذات ميدان معرفي شديد التنوع والاتساع بحيث يصعب الإمساك بمكوناته وعناصره أصلاً. وقد كانت هذه حالته منذ نشأته الأولى وتأسيسه واستقلاله عن العلوم الأخرى، هذا ما يجعله أكثر عرضه للتأثر بالتحويلات والتطورات التي تعيشها البشرية الآن في المجالات العلمية والتكنولوجية والمعرفية والمجتمعية. يمكن أن يكون علم الاجتماع نفسه موضوعاً لنظرياته ومناهجه أي علم اجتماع المعرفة أو علم اجتماع علم الاجتماع (Sociology of Sociology). هذه وضعية خاصة يتميز بها ويختلف فيها عن العلوم الطبيعية رغم أن بعض الاجتماعيين بالذات الوضعيين استماتوا لكي يصبح علم الاجتماع في مثل دقة وانضباط العلوم الطبيعية. لذلك اقتبسوا أو استعاروا مفاهيم البيولوجيا ونقلوها إلى ميدان علم الاجتماع وحاولوا أن يقيسوه حسب نظريات العلوم البحتة كما تسمى أحياناً. كذلك يواجه علم الاجتماع إشكالية الحباد والموضوعية والخلو من القيمة، مما يجعل الحدود بين الذاتي والموضوعي، العلم والإيديولوجيا، البحث والتوظيف، تبدو غير دقيقة وقاطعة في العلوم الاجتماعية. تواجه العلوم الاجتماعية معضلة تزايد سقوط الحدود على المستوى الجغرافي وعلى المستوى المعرفي. فقد أصبح شعار العلم قرية كونية حقيقة خلال العقود الأخيرة، لان عملية العولمة أو الكوننة Globalization قد فرضت نفسها في علاقات العالم بالذات في الاقتصاد والإعلام، وتشكل قيماً تحاول أن تكون عامة.

وما يحدث في النظام العالمي الجديد أو الذي يتشكل على مستويات عديدة، يمكن أن ينسحب بالضرورة على المستوى المعرفي. فقد تقاربت المعارف والعلوم، وتداخلت لدرجة قد تلغى ما يسمى بالتخصصات الدقيقة واستبدالها بتكامل العلم أو المعرفة التي أصبحت عبر- تخصصية أو بينية Interdisciplinary. وهنا تواجه العلوم الاجتماعية أكثر من ذي قبل تحديات جديدة في مناهجها وطرائقها، وفي وظائفها. فقد أصبح السؤال القديم جديداً ومحورياً: هل النظريات الاجتماعية ذات صفة عالمية إنسانية؟ أم تبقى محلية وخاصة أو إقليمية؟ أم تراوح بين العالمية والمحلية في محاولة صعبة للتوفيق؟ فقد قال عدد من علماء الاجتماع بعالميته لأنه نشأ ضمن نظام اقتصادي- اجتماعي محدد هو المجتمع الصناعي- الرأسمالي والذي يقوم أساساً على تجاوز الحدود وحرية الحركة ما أمكن، بقصد توسيع السوق وتعظيم الربح من خلال التصدير وجلب المواد الخام ونشر اقتصاد التعامل بالنقود في كل مكان. وهنا يدور نقاش طويل حول نسبية علم الاجتماع بالذات في دول العالم الثالث وضمنها العالم العربي. فقد أولدت العولمة تناقضاتها ونقائضها مثل تقاوم الفقر

والتخلف والأصولية الدينية والعنف، التي يمكن أن ينظر لبعضها كميكانيزم دفاع تجاه التحولات الجارية. وفي نفس الوقت ترتبط العولمة بمجتمعات الحداثة وما بعد الحداثة، والتي كثيراً ما تدرس كمترادف للعولمة، بينما المجتمعات العربية ما زالت قبل-حداثة أو تقليدية.

### العلوم الاجتماعية : العالمية والخصوصية

فرض واقع السنوات الأخيرة تساؤلات عديدة جوهرية تقع ضمن عقل الشك الشامل والكاسح الذي طال كل شيء. وكانت نتيجة ذلك ظهور ما يمكن تسميته بفكر النهايات أو الموت أحياناً : نهاية التاريخ، الايدولوجيا، موت الإنسان أو الذات. لذلك أصبح لزاماً على علماء الاجتماع الملتزمين أو على المثقفين الملتزمين عموماً أن يعترفوا بحقيقة إننا نعيش ظاهرة موت أو بديل رئيسي ليس فقط في الفكر الاجتماعي بل في المجتمع نفسه. وهنا يحدث تغير أساسي في علاقة العلوم الاجتماعية بموضوع دراستها والتي تعمل الآن ضمن فضاء واسع اخذ مسميات مثل النظام العالمي الجديد، أو علاقة المركز والهامش، أو المجتمع ما بعد الصناعي. فعلماء الاجتماع - كما عبر - ادهم - لا يصفون الآن مواقف نظرية متنافسة ولكنهم يصفون نقلات عميقة في الحساسية التاريخية.<sup>1</sup> فقد تحدث الاجتماعيون المؤرخون طويلاً عن الانتقال the transition كحقة تاريخية تنتج عن صراع اجتماعي والمفهوم غالباً ما يوحى بالتقدم أو بالانتقال من تقليدي إلى حديث (مثل التحول من الإقطاع إلى الرأسمالية).

فعند الماركسية مثلاً فإن الانتقال هو استهلال لنظام اللامساواة والتعارض الذي سيولد نقيضه الاشتراكية والمساواة. أما عند الليبراليين فقد مثل الانتقال تحولاً لا يقل أهمية في المجتمع التقليدي ولكنه خلق مجموعة من البدائل التاريخية مثل : الديمقراطية، الرأسمالية، الموائيق أو الدساتير والمجتمع المدني دون أن يعطى نموذجاً جاهزاً في متناول اليد كما في الاشتراكية. ولكن الانتقال الذي واجهته العلوم الاجتماعية خلال السنوات القليلة الماضية يختلف دائماً عن كل التنبؤات والتوقعات التي قالت بها. خاصة ظاهرة الانتقال من الشيوعية إلى الرأسمالية، مما يبدو نشازاً على الأذن.<sup>2</sup> ويرى بعض المفكرين أن كل عمليات الانتقال هي في

<sup>1</sup> Alexander (Jeffery), "Modern, Anti, Post and Neo: How Social Theories Have Tried to understand the new world of our Time" in: *Zeitschrift fur Soziologie*, vol. 23 Nr.3, June, 1994, pp.166-168

<sup>2</sup> - يقول Victor Nee المتخصص في الصينية وصاحب الميول المادية قبل ذلك، بان الأمل الوحيد في اشتراكية منظمة هو الرأسمالية. وقد وصف الاشتراكية تماماً مثل وصف ماركس للرأسمالية وأثار نفس التوقعات. يعتبر الاشتراكية

عمقها أزمة وقد تكون الأزمة مرضاً أو أعراضاً لمرض أو خلل فقد كانت العلوم الاجتماعية مشغولة بقضية التطور والتقدم والمراحل ولكن التاريخ الراهن يتظاهر وكأنه يأخذ مجرى معاكساً مع العلم بأن الصعود الخطى لم يكن يمثل نظرية كاملة عند أي باحث رصين، كذلك الأمر بالنسبة لغائية (Teleology) التاريخ.

وما يحرك التساؤل الآن هو : هل تسير المجتمعات الإنسانية نحو مزيد من التحرر والاتساق أى تقليل التناقضات أو إلغائها لأنها يمكن أن تعيق أي تطور وتفاعل أي خلق أو تشكيل لمجتمع بشري مثالي أو مرغوب ؟ وهل هي ظواهر وديناميات قابلة للفهم والتنبؤ، خاصة فيما يتعلق بالمقولات والنظريات التي شغلت الاجتماعيين طويلاً مثل : المساواة، العدالة، الصراع، وما يرتبط بها من أيديولوجيات. طرحت قضايا الحداثة والعولمة كتحديات حياتية ومجتمعية وفكرية تتطلب البحث من جديد عن تفسيرات أو تأويلات لكثير من المسلمات والاستنتاجات والفرضيات في علم الاجتماع. وهناك تعميمات ومفاهيم وجدت قبولاً سهلاً وانتشاراً بين المهتمين بعلم الاجتماع ، ولكن بعض المنظرين يدعون إلى مراجعة مضامين هذه المفاهيم لأنها تنتمي إلى النظرية الكلاسيكية لعلم الاجتماع مما يصعب عليه أي تحليل مقنع للمؤسسات الحديثة.

ويرى أنطوني فيدنز Giddens بالذات أن أول العقبات هي التقاليد النظرية في الاجتماع التي تركتها كتابات ماركس ودوركايم وفيبر في محاولاتها الوصول إلى دينامية مهيمنة للتحويل في تفسير طبيعة الحداثة. فماركس والمتأثرين به قالوا بأن القوة التحويلية الرئيسية التي شكلت العالم الحديث هي الرأسمالية. أما دوركايم فقد تتبع طبيعة المؤسسات الحديثة أساساً في تأثير التصنيع أو النظام الصناعي الذي يتميز بتقسيم العمل المعقد واستغلال العمل البشري، وركز فيبر على العقلانية في الرأسمالية كما يُعبر عنها في التكنولوجيا وفي تنظيم النشاط الإنساني، كما في شكل البيروقراطية. لذلك في الوضع الراهن لا يمكن تغليب عنصر في التفسير على الآخر، فعلى العلوم الاجتماعية أن ترى الحداثة مثلاً كعملية متعددة الأبعاد على مستوى المؤسسات وكل عنصر مما حددته النظريات السابقة يحتل موقفاً ويلعب دوراً ما.<sup>3</sup> أما المفهوم الثاني، فهو مفهوم المجتمع الذي يشغل مكاناً مركزياً

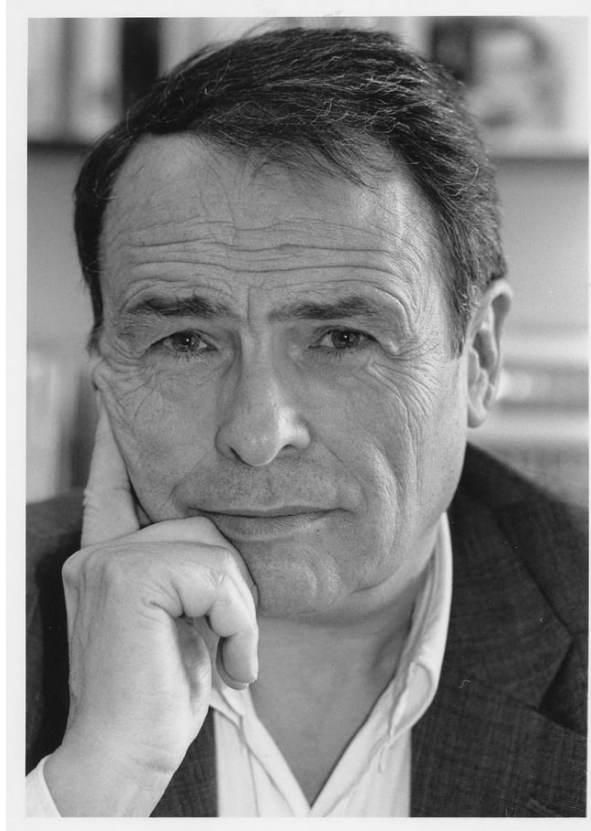
نمط إنتاج عتيق تقود تناقضاته إلى الرأسمالية، فالدولة تقطع فائض القيمة من المنتجين مباشرة وتعيد توزيعه بطريقة غير عادلة ، وتخلق بناءات اللامساواة . وهذا الاستغلال لا ينته بتمليك العمال قوة عملهم الحقيقية لكي يبيعوها أو يعرضوها بالطريقة التي يختارونها لذلك يرى أن الانتقال من إعادة التوزيع إلى السوق يعنى تحول السلطة لصالح المنتجين المباشر.

Giddens (Anthony), *The Consequence of Modernity*. Stanford University Press, Stanford, California, 1990, 11-12.

في الخطاب الاجتماعي رغم ما يحتويه من غموض وعدم دقته فقد يعنى الترابط الاجتماعي بصورة تكوينية أولية، كذلك قد يشير إلى نظام محدد للعلاقات الاجتماعية. ورغم القول الشائع بأن علم الاجتماع هو دراسة المجتمعات الإنسانية، إلا أنه في الواقع قد يقصد بذلك دراسة الدولة الوطنية مما يعنى نوعاً معيناً للمجتمعات قد لا ينطبق على الدول التقليدية أو ما قبل الحديثة. وفي حالة أخرى قد يقصد بالمجتمع مشكلة النظام - حسب بارسونز - أي تحقيق الاندماج والتكامل.<sup>4</sup> تمثل هذه النظرية النقدية للنوايب مظهراً للتجديد الذي انعكس على العلوم الاجتماعية التي تتخلى تدريجياً عن محاولات التطابق مع العلوم الطبيعية - وفقاً لتأثير الوضعية كما أسلفنا - ولكن هناك من يرى انتقال العلوم الاجتماعية من الوضعية إلى التأويل hermeneutic. إذ يعتبر كل شيء هو نص وقد تكون مادة النص المجتمعات، وكل شيء له معنى يُبحث عنه من خلال فك شفرته وتفكيكه، وهذا يعنى الشك في الحقيقة الموضوعية وسقوط النظريات الكبرى. وهذا ما يعتبره الباحثون الانتقال في مجال المعرفة إلى مرحلة ما بعد الحداثة. والتي لا بد من التوقف عندها لفهم عملية ونسبية العلوم الاجتماعية حين ندرس خصائصها أو المبادئ التي تدعو إليها وتعتبر ذات آثار واضحة على النظريات الاجتماعية ومناهج البحث. ويورد احد الاجتماعيين العرب المكونات الآتية لحركة ما بعد الحداثة :

- 1- تحطيم السلطة الفكرية القاهرة للأنساق الفكرية الكبرى المغلقة والتي تحاول تقديم تفسير كلى للظواهر مما يلغى حقيقة التنوع الإنساني. وينطلق من حتمية وهمية ومن هنا أتت فكرة النص المفتوح وموت المؤلف.
- 2- الموقف من قضية الذات والموضوع أي إلغاء الذات أو إبقائها مع تحديد دائرة فعلها لعدم إمكانية تصوير أي ممارسة فعلية للعلوم إذا اختفت الذات من إطار التحليل
- 3- أفكار جديدة مختلفة عن التاريخ والزمن والجغرافيا، فهي تركز على الحاضر باعتبارها النص الذي نهتم به ويتشكل في سلسلة من الحاضر. وهناك نقاش حول الزمن الخيالي واللامكان مما يعنى العالمية

<sup>4</sup> - نفس المصدر ص 13-14



بيار بورديو: مستقبل العلوم الاجتماعية ليس في السيطرة، وإنما في السيطرة على السيطرة

4- ترفض حركة ما بعد الحداثة زعم إمكانية سيطرة نظرية واحدة على مجمل علم أو تخصص، وأن نظرية اجتماعية أو سياسية بعينها يمكن أن يطبق في أي سياق. وتريد الحركة تقليص دور النظرية واستبدالها ببحث الحياة اليومية والتركيز على ديناميات التفاعل في المجتمعات الصغيرة.<sup>5</sup> تحاول الحركة تأكيد عدد من المقولات والأفكار، وترسيخها في مجال العلوم الاجتماعية، مثل: السببية والحقيقة والنسبية والتنبؤ والموضوعية ودور القيم في البحث العلمي،

<sup>5</sup>- ياسين(السيد)، "الثورة المعرفية الهادئة-الحداثة وما بعد الحداثة". مجلة أصول، فبراير 1994، ص 71 وما بعدها.

ومنهجية التفكير ودور التأويل، ومستويات الحكم ومعايير التقييم.<sup>6</sup> ورغم تنوع التيارات داخل الحركة إلا أن هذه المبادئ أو بعضها يتردد بطريقة أو أخرى في أدبيات العلوم الاجتماعية. وأصبحت نظريات التأويل والتفكير ذات وضع مركزي في الفكر المعاصر، إلا أنها تتعرض في بعض الأحيان إلى نقد أساسي. فقد اعتبرها بعض الاجتماعيين شكلاً حديثاً للنظرة المثالية، إذ نجد جلنر (Gellner) يقول بان تحول بناءات السلطة لا يرجع إلى التغيرات في نظم المعنى الثقافي فقط مع إهمال أو تقليل أهمية القيود القسرية والاقتصادية.<sup>7</sup>

### البحث عن هوية لعلم اجتماع المجتمعات العربية

فضلت هذا العنوان على إمكانية علم اجتماع عربي مثلاً، لكي أحدد مبكراً عالمية علم الاجتماع مع تحديد الخصوصية دون سوء تقدير في مدى الخصوصية. وحاولت من خلال مناقشة ثلاثة موضوعات الإشارة لموقع علم الاجتماع في المجتمعات العربية :

### I- النشأة والتأسيس لعلم اجتماع المجتمعات العربية

شروط تأسيس العلم الاجتماعي أن يكون تشككياً أو تساؤلياً أو ما يسمى بالتشككية الاجتماعية Social Scepticism. يرى الاجتماعيون أن علم الاجتماع يولد، ولم يكن ليولد إلا في مجتمع يتساءل عن ذاته، ويضع معايير موضوع التساؤل، ويجعل من وجوده ووظيفته مشكلة، انه مجتمع لم يعد يتصور ذاته مثبتاً بنظام خارجي أو ينظر إلى مؤسساته كوقائع طبيعية. تتطابق عليه المقولة : لو كانت الأشياء كما تبدو لنا لم يكن هناك أي داع للعلم. ولكن المجتمع العربي والعقلية العربية يتسمان بالإيمان واليقين والثوقية، لذلك مشكلة التأسيس ليس في نشأة علم الاجتماع في الغرب، ولكن في صعوبة التبيئة localization لأسباب ذاتية. فالعلم العالمي بحكم نشأته ضمن نظام اقتصادي - اجتماعي محدد هو المجتمع الصناعي - الرأسمالي والذي يقوم أساساً على تجاوز الحدود وحرية الحركة ما أمكن بقصد توسيع السوق وما يتبع ذلك من آثار جانبية من بينها هجرة الأفكار والمعرفة والعلم. وحتى لو فرضنا "استيراد" علم الاجتماع يبقى السؤال : هل كان ذلك بدون حاجة أو ضرورة مجتمعية ؟ بالتأكيد توجد الحاجة. ولكن لماذا لم يتم توطير أو تطوير علم محلي ؟ النشأة المغتربة ليست قدراً يلزم العلم دون فكاك. هناك

<sup>6</sup> - نفس المصدر، ص 74.

<sup>7</sup> -Gellner (Ernest) : 1992 *Postmodernism, Reason and Religion*.Routledge, pp.66-71

إشكاليات ومشكلات عامه تواجه العلم الاجتماعي و بالتالي تؤثر على العلوم الاجتماعية في المجال العربي ومنها :

1- أن العلوم الاجتماعية وفي المجتمعات العربية تواجه عملية العولمة على مستويات عديدة ليست فقط الاقتصاد والإعلام، بل على المستوى المعرفي حيث تقاربت المعارف والعلوم وتداخلت لدرجة قد تلغى ما يسمى بالتخصصات الدقيقة واستبدالها بتكامل العلم أو المعرفة التي أصبحت عبر تخصصية أو بينية interdisciplinary كما أسلفنا في التمهيد ولذلك نجد أن عالما مثل Wallerstein يدعو إلى ما يسميه The Culture of Sociology أي خلق ثقافة مفتوحة ليس فقط لعلم الاجتماع بل للعلوم الاجتماعية ضمن فضاء موحد معرفياً (أبستمولوجياً) أو علم للمعرفة يمكن تقسيمه وربطه في ثلاثة طرق: فكرياً كمجال لفروع معرفه، وتنظيماً كبنى مشتركة و متحدة، وثقافياً كتجمعات لباحثين أو أكاديميين مشتركين في افتراضات أولية. وذلك بقصد الوصول إلى بناء فكري هو وسيلة كشف. فهو ميدان دراسة له مجال خاص أي مملكة، ووسائله الخاصة المناسبة لكي ينظم الفكر.

2- لكن الواقع العربي في ميدان العلوم الاجتماعية مختلف. إذ أن التخصص الدقيق يصل إلى درجة التفتت ليس لأسباب معرفية أو فكرية ولكنه مرتبط بالوظيفة والمهنة والتنافس الإداري وسباق الامتيازات . هنا يمكن القول بعكس القول المأثور :- كلما ضاقت العبارة اتسعت الرؤية. وهنا تتسع التخصصات وتضيق الرؤية. لم يوصل التعدد في التخصصات ضمن علم الاجتماع إلى تطور في النظريات الكبرى. بل بالعكس حين ظل علم الاجتماع أسير المدرسة الوظيفية عدا استثناءات اتجهت نحو الماركسية والنقدية. ولكن الاهتمام بالظواهر غير الأساسية وبطريقة جزئية والبحث عن وظائفها في الاستمرارية والبعد عن التناقضات، ظل هو الفكر السائد. وكتب عدد من الاجتماعيين عن فكر الأزمة في العلوم الاجتماعية في البلدان العربية والتي تتمثل في الفقر النظري والتفسير المغترب، والوصول إلى نتائج منفصلة عن الواقع في معطياته المجتمعية والتاريخية والاقتصادية والثقافية.

كما يظهر الضعف في المنهج وطرائق البحث بسبب اللجوء إلى بعض الأدوات والطرق البحثية الأسهل في الحصول على المعلومات. إذ نلاحظ غلبة المنهج الإحصائي واستخدام الاستمارة والاستبيان والمقابلات. والاهم من ذلك، في سلبيات

علم الاجتماع هو : التقليد ونقل نفس الخبرة التي تحصل عليها الباحث أو الأستاذ في البلد الذي تعلم وتدرّب فيه.<sup>8</sup>

### أدلجة العلوم الاجتماعية

تضاءلت في السنوات الأخيرة تأثيرات المدارس المعاصرة، وذلك رغم سطحية التناول والمقاربات، لأسباب ذاتية خاصة بالمجتمعات العربية والجامعات والدوائر العلمية. فقد كانت هناك حدود مفروضة من الخارج أو كرقابة ذاتية من قبل الاجتماعيين أنفسهم، منعت من التعمق في هذه النظريات والمدارس أو نشرها بين الطلاب وفي الحقل الأكاديمي. ولم تلق النظريات أو الإيديولوجيات كغير صدى بين الناس العاديين وظل التعامل معها نخبياً وصفوياً. ومن الملاحظ أن الأدلجة السابقة، كانت ذات عيوب قاتلة حين استزرعت النظريات والإيديولوجيات في مجتمعات مختلفة. فقد كان اهتمام الباحثين والأكاديميين بالأفكار في نفسها أكثر من الاهتمام بالناس والواقع. ولكن الآن مع انحسار تلك النظريات والإيديولوجيات لا يوجد اهتمام لا بالناس ولا بالأفكار، وقلت بالتالي الأبحاث والكتابات عددياً وهزلت كفيماً. ما زال مفهوم فيبر عن فكرة العالم أي نزع السحر عن العالم، صحيحاً. ولكن كيف يستطيع الاجتماعي العربي أن يرى العالم كما هو دون حجاب الإيديولوجية أو الملصقات Labels الوصفية الثابتة والمضلة مثل علم اجتماع إسلامي أو عربي؟ فمع تزايد تحديات العولمة أبتعد الكثيرون عن نظريات وإيديولوجيات نسبت إلى الغرب. ووجد الاجتماعيون والأكاديميون أنفسهم بطرق مختلفة في مأزق البحث عن هوية المعرفة عوضاً عن علمية المعرفة أولاً ثم بعد ذلك تصنيفها وتوصيفها كإسلامية أو عربية مثلاً. ولكن حين تكون المعرفة العلمية نفسها ضعيفة أو غير موجودة، يصبح من العبث البحث عن ملصق وصفي ينسب إليها. يمكن اعتبار ظاهرة أسلمة المعرفة أو الحديث عن علم اجتماع إسلامي، موقفاً خائفاً من العولمة وأداة للدفاع عن الذات أكثر من أن يكون تجديداً أو تطويراً لهذا الميدان من المعرفة. فالعولمة تحمل حقيقة احتمال تأسيس ثقافة عالمية - بالتراضي أو التفوق.

فقد حدث تغيير كبير في شكل ومجال وميدان المعرفة وأصبح ممكناً أن تتحول كلها إلى العالمية بسبب الاتصال. وهنا قد نلتقي الثقافات وقد تتصادم، وفي كل الأحوال تستحيل العزلة أو التقوقع أو النقاء أي عدم التأثر بالآخر. فهناك تنميط ثقافي Uniformalization متزايد، كما أن البعض يرى أن ثقافة العولمة ضد ثقافة

<sup>8</sup> - كتابات أحمد مجدي حجازي وسمير نعيم وعبد القادر الزغل

الدولة الوطنية Nation- state والتي تعني التجانس الثقافي. وقد أدركت اليونسكو هذه الإشكالية وطرحته في مؤتمر السياسات الثقافية في ستوكهولم مفهوم "التنوع الخلاق"، والذي لا ينفي احتمال ولادة الثقافة الشاملة التي تقبل التنوع، إذ من المستحيل محو التعدد الثقافي، ولكن يمكن عولمته هو الآخر. خاصة مع تشابك العولمة مع عملية الحداثة. لقد طرح سؤال مهم عن اللحظة التاريخية الراهنة، وهو: هل الحداثة مشروع غربي؟ بالطبع ينفي الكثيرون هذا التماهي. وفي نظري قد تكون البداية غربية ولكن الحاضر جعل من الحداثة مطلباً مع بروز تحصينات الهوية والخصوصية. ولذلك هناك من يتحدث عن مجتمع معولم Global Society وليس عالماً أو كوكباً معولم.

وهذا المجتمع المعولم مشروط بعلاقات معينة، أهمها انتشار وغلبة التواصل الحوارية Dialogue وليس المونولوجي من اتجاه واحد. وهذا يعني شكلاً من التكامل العولمي "أو المعولم" عوضاً عن المركزية والقطب الواحد الذي يبعث إشعاع العولمة. وهذا اتجاه يوفق بين العولمة والهوية والخصوصية ولا يرى وجوب التناقض والمقاومة، وفي نفس الوقت لا يفرض -بوعي أو بالاستبطن اللاوعي- أي شكل من التذويب وقد يحدث التمثيل الإرادي Assimilation. يرى فيثريستون Featherstone أن الاتجاه الآن هو أن الإنسان يمكن أن يعيش بهويات متعددة. وعوضاً عن الهامش والنصفي يجد الازدواجي Doubles. وحركة الناس في العالم واقتحاميه وسائل التواصل والاتصال تجعل قوة التأثير ملموسة. وقد ظهر الملتقون النشطون وهم كثرة، إلى جانب الخائفين والمتحفظين، ولهم قدرة على الحصول على الثقافة المعولمة. وعرفت عملية العولمة ما يسمى بالجار النفسي مقابل الجار الجغرافي أو المكاني، فهذا إسقاط هام وخطير للحدود. ومن ناحية أخرى، تتسارع عملية التتميط وحين نتابع طريقة الشركات العالمية في الإعلان في المناطق المختلفة، نجد أنها تكيف بطريقة مختلفة بحيث لا نستطيع أن نفرق بين المحلي والعالمي. ويصف البعض هذه الوضعية بأنها Glocal (عولو - محلية لو صح الاشتقاق). لان هناك عملية إزاحة أو تخلخل ثقافي Cultural Dislocation تجري لعناصر الثقافة من أجل خلق هوية جماعية Collective Identity وهذا منحى يخرج الهوية من الفردانية والتمايز والخصوصية، حيث يمكن للثقافة أو المجتمع أن تعرف نفسها أو يعرف نفسه بطريقة مختلفة وضمن أطر أوسع. وتندرج ضمن هذه الهوية ظواهر معولمة أو عالمية مثل المجتمع المدني العالمي كما يتمثل في التكامل والشراكة بين المنظمات غير الحكومية NGOs وبرزت ظواهر عابرة للحدود مثل حقوق الإنسان كقيمة عالمية يسمح الدفاع عنها في التدخل في شؤون

داخلية لدول وطنية، منظمات أطباء بلا حدود، جهود الإغاثة، والاهتمام باللاجئين، شخصيات مثل الأم تيريز.

ومن المفارقة أنه حتى حركة مناهضة العولمة وحدث نفسها عولمة مضادة وليس رفضاً للعولمة كظاهرة بل الخوف من الهيمنة في مضمونها. وهناك تأسيس مستمر لثقافة عالمية وتكوين ذاكرة تجارب مشتركة وتقاسم العالم إلى القوائم والآخر *The Established & the Outsider* وهذه "نحن عالمية" جديدة تتشكل مقابل الآخر أو الغريب الذي لم يندمج في عملية العولمة بطريقة أو بأخرى.<sup>9</sup> تجيء مسائلة الأدلجة الفائضة ومن منظور ديني في عالم متحرك ومضطرب ومتأزم، يهدم فيه القديم باستمرار ولم يحل الجديد محله تماماً. فقد كان الوجه الآخر للعولمة يتمثل في المجتمعات والشعوب التي ترفض الاندماج في نظام جديد: اقتصادي ثم ثقافي، وتبحث عن محاولة البعث أو الإحياء الثقافي (وهي الأصولية الدينية والثقافية في اغلب الأحيان) والتحرر، وتأكيد الهوية الثقافية. وبالتأكيد يصحب ذلك التعصب والفوبيا المتبادلة وهستريا حماية الذات المهددة. ومن هنا جاءت فكرة صدام الحضارات والإرهاب وكل الإسقاطات الناجمة عن تزايد عولمة السوق أو الشركات المتعددة الجنسيات ومحاولات نشر قيم الديمقراطية وحقوق الإنسان وتأكيد الفردية. وتتميز هذه اللحظة التاريخية التي نعيشها الآن، بالتفاعل بين السوق العالمي والهوية الثقافية أو بين العالمية والمحلية، أو بين الاستهلاك والاستراتيجيات الثقافية الخاصة. ولا تستطيع المجتمعات غير الصناعية إلا أن تندمج في الاستهلاكية مع تكيف استراتيجيات ثقافية عريضة لتحديد أو تعريف الذات والحفاظ على الذات أي خلق فضاء هوية خاصة تشتغل ضمن الاستهلاك وتعبير عن أنا أو نحن في حالة اختلاف أو تمايز. لقد جاءت العولمة نتيجة مباشرة للتحديث الذي تمثل في التحول الشامل والذي طال البني الاجتماعية والأفكار، والذي بدأ في أوروبا. ولكن كان لهذا المشروع أثره الهام في نشر بعض جوانب الحدائث لتشمل كل العالم حسب تفسيره للحدائث بأنها حركة تربط بين تقدم روح الإنسان وتطور الإنتاج والاستهلاك. ويمتاز المجتمع الحديث بتقسيم العمل والوظائف ووجود المؤسسات وغلبة العلاقات غير الشخصية. وهنا اختلاف الحدائث مع الدين، لأن إشكالية الدين هي في شموليته إذ يريد أن يقرر ويحدد كل الوجود من خلال التواصل المتعالي (هو بدوره كامل وشامل). وهذا ما يقود إلى مشكلتين للدين في ظل ظروف العولمة والحدائث :

<sup>9</sup> Featherstone (Mike), *Global culture: nationalism, Globalization and Modernity* London, SAGA, 1994, B.123

1- كونه ضد التخصص والنمط الأداتي في النظم الوظيفية. ففي السابق، كانت لجماعة المعرفة والكتاب والتعليم والعلاج مثلاً وظائف ومهام يقوم بها أناس من تخصص متداخل مع الدين، وكان لابد أن تتحول عمومية التطبيق الديني في مجتمعات ليس بها نظام للتمايز والتخصص، إلى ظاهرة سلبية في الزمن الحديث مع أنها في الماضي، كانت على العكس، مرغوبة ومقبولة.

2- كان من الممكن ازدهار الشمولية Holism مع وجود المؤسسة والحفاظ عليها مع وجود حدود اجتماعية ظاهرة. ولكن تطورات العالم الحديث جعلت وجود الحدود صعباً إن لم يكن مستحيلًا. هذه هي المعضلة التي يواجهها الفكر الديني: عدم الاعتراف بالنسبية والحركية فهو قائم على المطلق والثابت أو الخالد. ويحاول الدين الخروج من وظيفيته والتي تحصره في التقوى والعبادة وشفاء الروح والبحث عن الخلاص. وهذه أبعاد ترى المؤسسات الدينية أنها يمكن أن ترعاها باستقلالية في المجتمع. ولكن الأمر يمتد إلى محاولة تطبيق الدين على مشكلات أوجدتها نظم اجتماعية أخرى (أي غير دينية) ولكن لا تحل هناك أو لا تخاطب، مثال ذلك: مشكلات الفقر الاقتصادي و الاضطهاد السياسي والتفكك الأسري والتدهور البيئي ومشكلة الهوية. ويؤسس الدين أهميته للجوانب الدنيوية للحياة، وخلال هذه السيرورة تمس الاهتمامات غير الدينية، التددين الخالص، وتؤثر الاهتمامات المجتمعية على استقلالية الفعل الديني. ويحاول الدين إيجاد تطبيقات دينية - مثل الاقتصاد الإسلامي أو علم الاجتماع الإسلامي أو البنوك الإسلامية. ولا يكفي بالتزامات وممارسات دينية.<sup>10</sup> يمكن القول بأن سيرورة العولمة تزيد من علمنة الدين بمعنى إجباره على الانشغال بالمسائل الدنيوية. وتحاول الحركات الإسلامية والتيارات الإسلامية عموماً فصل عملية التحديث عن التغريب Westernization وهذا هو السر وراء ظهور اتجاهات لأسلمة علم الاجتماع. فهذا علم حديث يريد المسلمون استخدامه بعد نزع مرجعيته الغربية. وينسحب هذا التفكير على كل منتجات الحضارة الغربية. فالمسلمون يحاول بعضهم أيضاً فصل العلم والتكنولوجيا عن العقل والمجتمع المنتجين لهما. ويتحدث بعض المسلمين عن الغزو الفكري والخصوصية والهوية، ولكنهم في نفس الوقت يستهلكون ويستخدمون كل منتجات العقل الغربي المادية من الأدوية وحتى الطائرات والكمبيوترات.

<sup>10</sup> - Beyer (Peter), *Religion and Globalization*. London, SAGA publications, 1994, p. 80-1.

لذلك من المنطقي حين نطالب بأسلمة العلم والمعرفة أو نتساءل ونحدد ما هو التراث العلمي الذي أنتجناه ونريد أسلمته على حسب نوعيته أو حتى كميته؟ يخشى المرء أن تتحول مفاهيم النسبية والخصوصية إلى مجرد تبريرات وحيل للعزلة، أو تكون كلمة حق يراد بها باطل. فقد يكون الهدف العزلة والتفوق والانقطاع عن العصر وتكريس المحافظة والتقليد. فالنسبية مطلب وواقع، ولا بد أن نعرف أيضا حدود النسبية، وهذا يعني تحديد الإنساني العام مقابل الثقافي الخاص (الخصوصية).

بالإضافة إلى تعيين ما هو الآخر؟ وما هو المختلف؟ وما هو المشترك والمؤتلف؟ وبالتالي لا يكون احترام الخصوصية في اتجاه واحد بل في اتجاهين أي على الخصوصية بدورها احترام العام والإنساني والنسبي، ثم التفاعل معه. وظاهرة ما يسمى بالصحة الإسلامية لم تتجح في إنجاز مساهمات في العلوم الإنسانية النظرية والتطبيقية، ولكنها نجحت فقط في القدرة على تعبئة وتجييش الجماهير في قضايا ليست هي في جوهرها دينية بحتة. وخلقت مناخاً عاماً يطفو عليه التدين الشكلائي وعجزت حتى عن طرح القضايا والأسئلة التي بعثها الإصلاحيون والمجددون في مطلع القرن الماضي وبقيت الصحة مجرد صوت سياسي عال وتحزب ضيق الأفق، وتزداد تأزماً مع عجزها عن الاستجابة الصحيحة أمام الحداثة والعولمة، ولهذا لم تؤسس علوماً جديدة.

### الفاعلون والمؤسسات

نواجه من البداية السؤال المعضلة والذي يبدو أقرب إلى الجدل البيزنطي حول أولوية البيضة أم الدجاجة؛ وهو: هل يمكن أن ينتج المجتمع المتخلف باحثاً غير متخلف أو مؤسسات غير متخلفة؟ وهل يمكن مأسسة المعرفة بعيداً عن شروط وإرتهانات الواقع المتخلف؟ ويبدو الحل أقرب إلى اليوتوبيا أو المثالية، حيث نطالب الباحث أن يكون رائداً أو حتى شهيداً أو صاحب علم ونبوة. ويرى بوسينو أن وظيفة علم الاجتماع أن يكون علماً ونشاطاً عملياً أيضاً. وهذا هو المطلوب من الباحث، وهو خبير وناقد وممارس ومكتشف لأسلوب إنتاج المعاني، وأخيراً أن يبرهن بالنهاية على ما يعلمه الناس.<sup>11</sup> والباحث أو الاجتماعي ممارس علماً نقدياً، ينقد السلطات بما فيها سلطة العلم. وكما يقول أحد العلماء لا يزودنا

<sup>11</sup> - بوسينو (جيوفاني)، نقد المعرفة في علم الاجتماع. ترجمة محمد عرب صاصيلا. المؤسسات العربية للدراسات، 1995،

بوسائل السيطرة بل يزودنا بوسائل السيطرة على السيطرة. (بورديو) P.Bourdieu وهنا يبرز سؤال إشكالي أمام باحث العالم الثالث أو العالم العربي : هل المعرفة أداة تحرر أم أداة سيطرة ؟ شهدت نخب هذا الجزء من العالم الكثير من الانتكاسات، وخيبات الأمل، والتأكل الداخلي أو الانتحار العقلي باللجوء إلى الغيبيات والتصوف واعتزال المجتمع والناس.

وفي الأحوال العادية ظلت النخب المثقفة ساكنة وتبتعد عن القضايا الاشكالية والجوهرية إلى الانشغال بهوامش القضايا. وصار المسكوت عنه أكثر بسبب الصمت الاختياري أو الإجباري. وما زالت المحرمات في نفس قوتها وبالذات السياسة والجنس والدين. فماذا يتبقى للعلوم الاجتماعية بعد ذلك للبحث ؟ على صعيد المؤسسات تسود ثقافة الإقصاء التي تخشى الاختلاف والحوار، لذلك تنتج وتعيد إنتاج نفسها. فهي بعيدة عن الإبداع والخلق والابتكار والتجديد بسبب غياب الحرية أو الخوف من الجديد. وفي المؤسسة يصبح المدير أو العميد أو رئيس القسم امتداداً للفرعون أو شيخ القبيلة أو شيخ الطريقة. المهم أنه يصبح سلطة وتتحول المؤسسة إلى معبد لحامل أسرار المعرفة وحوله سدنة وكهنة جدد في أوار علم حديثة. ورغم هذه الوضعية يظهر الانفصال بين القول والممارسة، إذ قد

يسمع المرء شعارات كبيرة مثل الديمقراطية، التنوير، حقوق الإنسان، الانحياز للفقراء والعلمانية... الخ، بينما يظل السلوك متناقضاً تماماً. ولا يقل وضع المؤسسات غير الحكومية سوءاً ويظهر هذا الانفصال جلياً في النظرية والتطبيق. هذه المؤسسات والفاعلون في حاجة إلى قطيعة ما مع هذا الواقع تتطلب الخروج من المحلية ونفق الخصوصية الزائفة، إذ المطلوب الاحتكاك والتشاقف مع النظريات مع ضرورة تبادل الخبرات والمناهج العالمية، ومحاولة تبيينتها بقصد تصحيح مسار التراكم والبحث والابتكار وتبادل الخبرات حسب برامج تلبى احتياجات محلية تحقق الفائدة والمصلحة للجانبين وفي نفس الوقت الاستفادة من تطور العلوم الاجتماعية في سياق تزايد العولمة والتقارب مع بيئة البحث العلمية. ولكن الملاحظ عكس ذلك تماماً، فقد أصبحت بعض الدول النامية غير راغبة في إرسال الطلاب والبعثات إلى الخارج خشية التأثير بالحياة الغربية. ومن ناحية أخرى، وضعت الدول الغربية قيوداً على الهجرة. وهذه مفارقة مع تزايد العولمة، فكان الغرب يرحب بهجرة السلع ورؤوس المال والمواد الخام، ويحذر من هجرة البشر، يضاف إلى ذلك أن المؤسسات الدولية لا تقوم بدور التعلم المتبادل، ويأتي

الخبراء والاستشاريون كمالكين لحقيقة التنمية المطلقة أو في أيديهم مفاتيح سحرية لحل كل المشكلات. وغالباً ما يكون العلماء المحليون بعيدين عن وضع التقارير الدسمة التي يدبجها الخبراء الأجانب.

### ملاح المستقبل الممكن

يبدأ أي مستقبل من الآن وهنا، لذلك فإن عمليات الاستشراف لابد أن تركز على وقائع ومادة (data) موجودة الآن. الوضع الثقافي في المنطقة العربية يزداد تدهوراً وركوداً بينما العالم يسير في متتاليات هندسية. إذ ما زالت نسبة الأمية تزيد عن 75% حسب اليونسكو ولكل مليون نسمة 29 عنواناً في البلدان العربية بينما تصل العناوين الصادرة إلى 448 في البلدان الأوروبية وحتى في أفريقيا تبلغ 60 عنواناً. والصحف، لكل ألف 38 في البلدان العربية ويصل العدد في الدول المتقدمة صناعياً إلى 331 نسمة. كما أن الاستهلاك للورق في الكتب والصحف والمجلات هو الأدنى في العالم. (راجع تقارير التنمية الإنسانية العربية لمزيد من التفاصيل). وهذه المعلومات لا تعرض لمضمون ما يكتب، إذ تكثر الصحف الصفراء في المنطقة العربية وتغلب الكتب التراثية وتغيب ترجمات الكتب العلمية الحديثة. وحتى المؤسسات التي أنشأت للترجمة، تقل فيها كتب العلوم والتكنولوجيا. إن اللحاق بالعلوم الاجتماعية في العالم لا يمثل عيباً، ولا يلغي الخصوصية ولا يعمق التبعية الثقافية، لو استطاع الاجتماعيون العرب والمسلمون التزود بسلاح النقد، وتحديد دور الباحثين المحليين في عملية المعرفة وفعل التنمية. والبدائية هي كيفية الاستفادة من المعلومات العلمية، ولكن لا يكفي هذا القول القاطع، إذ لابد أن يسبقه السؤال: ما الذي يجعلها علمية موثوق فيها ومن أين نكتسب المعلومات مرجعيتها وسلطتها المعرفية؟ وقد يلجا البعض إلى الابتزاز من خلال إعلاء قيمة الأرقام والإحصائيات، وصحتها المطلقة. ولكن اختيار الإحصاء تسبقه شروط. إذ يرى بعض الاجتماعيين إن الإحصاء لا يفضي إلى مستويات العلاقات الخفية أو الديناميات بل يكتفي بوصف عالم السطوح فقط. ومن الملاحظ أن الناس العاديين صاروا لا يتقنون في الأرقام والإحصائيات والنسب. بدءاً من تزوير الانتخابات والنسب المئوية العالية التي قد تفوق 99%، وانتهاء بغلبة صغر العينات التي تعطي مؤشرات مضللة.

يزخر ميدان بحوث التنمية بالإشكاليات والمشكلات. فهناك حديث عن الحياد الافتراضي في مجال التنمية. وفكرة الحياد صعبة في العلوم الاجتماعية والنظرية مقارنة بالعلوم الطبيعية. إذ بسبب الباحث والموضوع، يرى الكثيرون أن أي علم له انحيازاته الإيديولوجية التي يصعب الفكك منها. كما أن المؤشرات ليست نهائية وموضوعية مطلقاً، فهناك عدم اتفاق حول المؤشرات جميعها. فالناس قد يتفقون

حول مؤشرات مثل التعليم والصحة والسكان والبيئية، ولكن مؤشرات : الحرية، النوع(المرأة) الشفافية، التحضر، هي مصدر اختلاف. في الختام، يواجه الاجتماعي والأكاديمي والمنقف عموماً في بلادنا، إشكالية تطوير المعرفة والعلم من خلال عملية اللحاق بالعالم والعصر، وضرورة التفاعل الذي يتعارض مع الخصوصية الحقيقية وليست المفتعلة. لأن العولمة لم تعد اختياراً ولكنها حتمية وقدر، وبالتالي لا يمكن وقفها أو صدها. ولا بد من البحث عن تفاعل إيجابي خال من الخوف والتعصب، قائم على الندية والمشاركة في مصير واحد للكوكب. ولكن حتى الآن لم يتمكن عالم الجزء غير الغربي في الكون من فرض معرفته وعلمه إلا بالانتماء إلى ما هو عولمي.

وفي كثير من الأحيان يصطدم بحقيقة القضايا المطروحة، وصدقية المشكلات، وتطابق الأجندة مع واقعه، وليس ما يريده الباحث أو المؤسسة الدولية. ففي كثير من الأحيان قد يهتم الباحث غير المحلي بالعجائبي والغرائبي Exotic، وغالباً ما تأتي الحلول مغتربة. ويبدو أن العلماء يبحثون عن وسيلة تكامل المحلية والعالمية وتوظيف المعرفة من أجل الصالح العام على كل المستويات. ويمكن أن نستهدي بإعلان العلوم واستخدام المعرفة العلمية " الذي أفره المؤتمر العلمي العالمي بودابست عام 1999م" وغيرها من المؤتمرات التي تسير في هذا الاتجاه. فالمطلوب سقوط الحدود الفاصلة بين التجارب المختلفة وتبادل المعرفة وحرية تدفق المعلومات لأجل التعرف على مناهج جديدة ونظريات جديدة تستفيد منها مجتمعات الانتقال. وقد يكون التبادل المعرفي المتكافئ مفقوداً، مما يقتضي فتح الفرص وتسهيل حركة الأفكار والبشر على أسس جديدة.

## المراجع:

-وسينو(جيوفاني)، نقد المعرفة في علم الاجتماع. ترجمة محمد عرب صاصيلا. المؤسسات العربية للدراسات، 1995، ص 35-44.

-ياسين(السيد)، الثورة المعرفية الهادئة-الحدثة وما بعد الحدثة. مجلة أصول، فبراير 1994،

-Alexander (Jeffery), Modern, Anti, Post and Neo: How Social Theories Have Tried to understand the new world of our “Our Time” in: *Zeitschrift fur Soziologie*, vol .23 Nr.3, June, 1994, pp.166-168.

-Giddens (Anthony), *The Consequence of Modernity*. Stanford University Press, Stanford, California, 1990.

-Gellner (Ernest) , 1992 *Postmodernism, Reason and Religion*. Routledge,

-Featherstone (Mike), *Global culture: nationalism, Globalization and Modernity* London, SAGA, 1994.

-Beyer (Peter), *Religion and Globalization*. London, SAGA publications, 1994.

## مستقبل العلوم الاجتماعية في العالم العربي من خلال بعض المؤشرات

عبد الوهاب بن حفيظ\*

\*باحث وأستاذ في علم الاجتماع (جامعة تونس) . عمل على تأسيس المرصد العربي للتربية ضمن برامج المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم التابعة لجامعة الدول العربية وينسق حاليا برنامج مسابقات بحوث الشرق الأوسط. له مؤلفات وكتب منها : مهنة عالم الاجتماع اليوم (2000) الخيارات العمومية للتربية والثقافة المدنية Choix publics d'éducation et culture civique (2000) تأشيرات الطلاب موضوع رغبة ومرآة المرغوب عنهم Le visa étudiant: objet de desire, miroir des indésirables (2004) التربية على التنوع الثقافي (بالمشاركة 2008).

Email: a.hafaiedh@mercprogram.org

*The Future of Social Sciences in the Arab World Through Some Indicators:* The paper aims at describing the status of social sciences in the Arab World and Turkey based on indicators related to their development and research environment . Focusing on available resources for the collection and processing of data – which is a difficult task in the Arab region -, the researcher concludes that social sciences are characterized by their weakness on the methodological and theoretical levels. He contrasts the Arab social science scene with that of Turkey using the following indicators: First: Indicators of accumulation of knowledge, research production, and the dissemination of publications via scientific periodicals; second: Indicators of research cooperation and collaborative research through the examination of research centers that focus on regional cooperation either at the level of the region as a whole or at the level of sub-regions such as the Gulf, the Mashreq and North Africa; third: Indicators of interaction between training, and employment on one hand and research development on the other; fourth: Indicators of public perceptions of social science; fifth: Indicators of accessing information and extracting knowledge and sixth: indicators of quantitative and qualitative growth of research.

تقترح الورقة القيام بعملية توصيف لوضع العلوم الاجتماعية في العالم العربي وتركيا انطلاقا من اعتماد بعض المؤشرات المتصلة بتطور البحث وبيئة البحث في مجال العلوم الاجتماعية. ومن خلال التركيز على الامكانيات المتاحة لجمع ومعالجة المعلومات، وهي العملية الأصعب في المنطقة العربية على وجه الخصوص، يرى الباحث بأن وضع العلوم الاجتماعية بشكل عام يتسم بالضعف على المستويين المنهجي والنظري. ومع الإشارة إلى أفضلية الوضع بالنسبة لمراكز البحث والجامعات في تركيا، مقارنة بالعالم العربي، فإنه تقدم الورقة عرضا مقارنا يشمل مؤشرات منها : مؤشر تراكم المعلومات العلمية: ومستويات إنتاج البحوث ونشرها وتعميمها من خلال الدوريات العلمية(2 مؤشر تطور البحث التعاوني : وذلك بالاعتماد على مراكز البحث المهمة بالتعاون الإقليمي سواء في مستوى المنطقية ككل أو في مستوى المناطق الفرعية، كالخليج والشرق وشمال إفريقيا. (3 مؤشر التفاعل بين التكوين العلمي والتدريب والتشغيل وتطوير البحث. (4 مؤشر تطور التصورات السائدة لدور العلوم الاجتماعية. (5 مؤشر استخراج المعلومات والحصول عليها. (6 مؤشر النمو الكمي والتنوعي للبحث.

منذ ما يقارب الخمسين عاما، وتحديدًا في العام 1959 وعندما كانت العلوم الاجتماعية في بداية انتشارها في أوروبا، عقدت الجمعية الدولية لعلم الاجتماع AIS مؤتمرا دوليا حول وظيفة هذه العلوم. وقد كان الخلاف يومها على أشده بين أنصار النظرية النقدية ومناصري المقاربة الاميريكية والتجريبية. وعلى هامش هذا الخلاف تساءل ريمون آرون Raymond Aron في ذلك الوقت، معلقا على أعمال المؤتمر وعلاقة العلوم الاجتماعية بكل من الايدولوجيا النقدية والسوق فقال "أن علماء النظرية النقدية (الباحثين النقيدين من الصنف الأول) هم أكثر رضا عن علمهم من رضاهم عن مجتمعهم... في حين أن علماء الصنف الثاني هم أكثر رضي عن مجتمعهم من رضاهم عن علمهم" وقد علق باحثان عربيان على هذه القولة التي باتت شهيرة لريمون آرون في مناسبتين مختلفتين بالقول أما عالم الاجتماع العربي فلا هو راض عن مهنته (كما يفعل التجريبيون) ولا هو راض عن مجتمعه... لقد خسر الاثنان في وقت واحد<sup>12</sup>.

توجد لدينا اليوم ثلاث وثائق لمعالجة موقع ودور العلوم الاجتماعية في العالم عموما وفي البلدان العربية بوجه خاص. تعود الأولى إلى سنة 1970 وقد صدرت تحت عنوان "الاتجاهات الرئيسية للبحث في العلوم الاجتماعية"<sup>13</sup>. أما الثانية، فقد صدرت في العام 1999 تحت عنوان "وضع العلوم الاجتماعية في العالم 1999 World Social Science Report". ومن خلال ما يزيد عن أربع أو خمسة صفحات اكتفى التقرير الأول بالتأكيد على أن "المعطيات المتعلقة بالعلوم الاجتماعية في البلدان العربية تكاد تكون منعدمة في الوقت الحالي على الرغم من تدرسيه في الجامعات"، ويضيف إن "العلوم الاجتماعية، والتي تحددت هويتها في جامعات وبلدان أمريكا اللاتينية ودول إفريقيا السوداء، "لا يبدو أنها قادرة في الوقت الحالي على تحديد موقعها ودورها في المنطقة العربية"، على أنه وعلى المدى البعيد تضيف الوثيقة "بأنه في هذه المنطقة يكمن جزء مهم من قوة

12- حفيظ (عبد الوهاب)، مهنة عالم الاجتماع اليوم: الموقع والدور والوظيفة منشورات الجمعية التونسية لعلم الاجتماع. تونس 2000 ص 11. أنظر أيضا وقائع مؤتمر التعليم العالي والبحث العلمي في العالم العربي- معهد الإنماء العربي - بيروت- 1998

13- Rapport collectif: Tendances principales de la recherche dans les sciences sociales et humaines Ed Unesco Paris. 1970 p 297

أفريقيا العلمية خلال عشرات السنين القادمة" وذلك من دون الإشارة إلى تركيا<sup>14</sup>.

ولقد مضى على صدور هذا النص التقييمي (تقرير اليونسكو الأول) ثلاثون عاما اليوم، ولم يكن من الوارد أن نعود إلى قراءة موقف تقييمي مشابه إن لم يكن أقسى في حكمه وفي أحكامه - من خلال تقرير لاحق صدر عام 1999 حول "العلوم الاجتماعية في بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا" والذي جاء فيه "بأنه ثمة اثنان من أكثر العوامل التي كانت مؤثرة في تشكيل المسار والوضع الراهن للعلوم الاجتماعية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وهما المال والسياسة"<sup>15</sup>. على أن تأثير هذين العاملين يظل نسبيا قياسا بمؤثرات أخرى تتعلق "بنوعية البيئة البحثية التي يعمل في ظلها الباحثون" ومن ذلك مثلا أن العلاقة بين العمل البحثي وبين المحيط العام، بما في ذلك مؤسسات التمويل هي ضعيفة للغاية، بمعنى أنها ليست علاقة آلية ... فالبلدان العربية التي أنفقت أقل على ميزانيات البحث الجامعي والتدريب أنتجت بحوثا بنوعية أرقى من تلك التي تغدق أكثر... بمعنى أن ظهور بيئات مواتية للبحث في العلوم الاجتماعية هو الذي يساهم في بلورة دور وموقع العلوم الاجتماعية. ومن ذلك يشير التقرير إلى أوضاع العلوم الاجتماعية في تركيا حيث تطورت هذه العلوم نحو هياكل ارتكازية ومؤسسية. في المقابل، تقدم الوثيقة عرضا سلبيا لواقع العلوم الاجتماعية في جميع البلدان العربية، باستثناء المغرب ومصر - مع الإشارة إلى إصرار لبنان على العودة إلى دور بحثي هام.

نفس النتائج أعيد التأكيد عليها من خلال تقرير 2002 التقييمي لليونسكو حيث تبدو العلوم الاجتماعية في المنطقة العربية مقارنة بمحاولات التجديد البحثي في الصين وتحسن أوضاعها في تركيا، في وضع متأخر على الرغم من الجهود المبذولة في بعض البلدان. على أن الملاحظ هو أن هذا الوضع العام لا يعكس مشكلات تمويل البحوث ولا عدد أو حجم المؤسسات البحثية بقدر ما يعكس حالة عامة تتعلق بمكانة هذه العلوم الاجتماعية في المجتمع. فحسب تقرير أصدرته الوكالة الكندية للتنمية الدولية فلقد تضاعفت المؤسسات البحثية للعلوم الاجتماعية في المنطقة العربية بشكل واضح بين الفترة 1980 و1990. ففي العام 1982 كان

E.Trest .p 297.  
.op.ci

عدد الباحثين في العلوم الاجتماعية يقارب 8000 باحثة وباحث موزعين على التخصصات الأساسية التي منها : الانتروبولوجيا، الاقتصاد، التربية، العلوم السياسية، علم النفس وعلم الاجتماع.

وحسب التقديرات الحالية<sup>16</sup> فإن العدد التقريبي الحالي للباحثين في منطقة شمال إفريقيا والشرق الأوسط هو 50000 باحث، مما يعني أن العدد قد تضاعف أكثر من 7 مرات خلال العشرين عاما الماضية. ونفس نسبة النمو الهائلة يمكن أن تسجل في مستوى أعداد المؤسسات المختصة والتي يقدر عددها في أدنى حد بـ : 180 مؤسسة مخصصة لتعليم وتدريب العلوم الاجتماعية عوضا عن 18 مؤسسة في الثمانينيات. أما المؤسسات البحثية المختصة فلقد أصبح عددها يناهز 100 (معظمها متواجد في تركيا ولبنان والأردن والإمارات العربية المتحدة ومصر وتونس) بعد أن كان عددها في العام 1982 يقارب العشرين مؤسسة. وقد تختلف الأرقام بخصوص كل بلد على حدة، حيث يصل العدد المصرح به لكليات العلوم الاجتماعية في بعض الأقطار (كما هو الحال في السودان مثلا<sup>17</sup>) إلى ما يوازي تقريبا أعداد الكليات العلمية. وهذا التنامي الكمي، تنطبق عليه مع كل ذلك مقولة "جسد التتين وخطوات السحفاة". ذلك أن انعدام نسيج شبكي فاعل وكذلك ضعف حضور مؤسسات تطوير البحوث والتدريب أدى إلى حصول تأخر واضح في مستوى الاستفادة من البنية الارتكازية والمساعدات التي توفرها بعض البرامج الدولية (مثل برنامج موسست *Programme Management of Social Transformations*) في مستوى نقل وتبادل معلومات البحث في المنطقة أو في مستوى إيجاد وتطوير برامج إقليمية ومحلية<sup>18</sup>. وإضافة إلى ذلك، تجدر الإشارة إلى الحجم الضئيل في المنطقة لكراسي العلوم الاجتماعية *Unesco-UNITWIN Networks Chairs programmes in the social and human sciences*.

16- Ibrahim (Saad Eddin) , *Arab Social Science Research in the 1990s and beyond Issues, Trends .. and Priorities* . Centre de Recherche pour le développement international (CRDI),2004

17- Abdel Ati (Hassan), *The development and current State of Social Science and Research in Sudan: A descriptive Overview*" in A. Ben Hafaiedh &M.Al Jaziri : "*Social Science in the Arab World , Turkey and Iran : determinants , State and Potentials* " Ceres –Meawards-Tunis 2004 pp 61-77

18- ومثالا على تبنى مستوى الحضور الدولي، لم تدرج قاعدة معلومات العلوم الاجتماعية لليونسكو *DARE databases* سوى عدد قليل من أسماء الباحثين (7 من تركيا و3 من مصر و1 من تونس) في الوقت الذي يعد فيه الباحثون في هذه البلدان بالآلاف

إن دور هذه الشبكات هام من حيث أنه يساعد على تبادل الخبرات والمحاضرات بين الجامعات في المنطقة والجامعات الأجنبية في مختلف نواحي العلوم الاجتماعية<sup>19</sup>. على أنه يمكن أن نشير إلى أنه تحللت الجامعات في المغرب الأقصى صدارة المستفيدين من عمل هذه الشبكة (5 كراسي) مقابل كرسيان في مصر وفلسطين والأردن وكروسي واحد في كل من تونس (مخصص للدراسات الفلسفية) وتركيا. إلى ذلك يمكن أن نسجل الفارق الواضح في مستوى الاستفادة في المنطقة العربية من هذا الصنف من البرامج الدولية . ففي حين أنشئ في الأرجنتين مرصد التنمية الاجتماعية متأثراً بالبرنامج وبتحويل من البنك الدولي، إضافة إلى النية التركية في بعث مركز لموسست عن الاندماج الاجتماعي<sup>20</sup> فإنه لم يظهر الأثر المرجو لهذا البرنامج في المنطقة العربية لا على مستوى التعاون مع البرامج البحثية المحلية ولا على مستوى إيجاد شبكات بحث إقليمية، على الرغم من تبلور مشروع المجلس العربي للعلوم الاجتماعية 1999 Arabssco والذي أقره مؤتمر موسست – العالم العربي The Congress of the Most Program in the Arab Region المنعقد بالتعاون مع الجمعية العربية لعلم الاجتماع (تونس – فيفري 1996)<sup>21</sup>.



الإعلان عن تقرير اليونسكو لحالة العلوم الاجتماعية 1999: تقييم سلمي للأداء البحثي العربي

19- وتتمحور الكراسي الموجودة في المنطقة العربية وتركيا عموماً حول قضايا مهمة يمكن أن تتلخص في باراديقم حقوق الإنسان والديمقراطية

20- Kruijt (Dirk) & Koonings (Kees ), *Mid term evaluation of the Unesco program Management of social Transformations (MOST)*. Utrecht University – CERES Research School. The Netherlands .1999

21- MOST's letter n°6-7 June 1996 & MOST final Report, July 25

خارج هذا الإطار، توجد برامج بحثية وجمعيات عديدة في مختلف التخصصات (علم الاجتماع، العلوم السياسية، والعلوم الاقتصادية والدراسات الفلسفية) إلا أن محاولات تشبيكها اختلفت من حيث الدرجة في النجاح. ففي حين يبدو أن المنتدى الاقتصادي والذي مقره القاهرة مغطى كل من المنطقة العربية إضافة إلى تركيا وإيران قد أكد وجوده بنجاح منذ التسعينيات، تتعثر تجارب تطوير العمل البحثي الإقليمي في المستويات الأخرى، خصوصا في مستوى العلوم الاجتماعية بشكل عام. وهذا الوضع العام حول العلوم الاجتماعية في المنطقة، والذي تردده بكثرة معظم التقارير (اليونسكو 1999، 1970، 2002 والمركز الكندي للبحوث حول التنمية الدولية CRDI) يمكن تشخيصه من خلال ظهور عدد من الفجوات المعيقة لنموه.

### I- الفجوات الخمسة التي تعيق نمو العلوم الاجتماعية في المنطقة

تظهر هذه الفجوات إما في مستوى إدارة البحوث ومستوى التناسق بين تطورها الكمي والنوعي أو في مستوى عدم التكافؤ الجغرافي في مستوى الاستفادة من مصادر الدعم والتمويل وفرص التكوين أو في مستوى الفارق بين فعل التعليم ومكتسبات التراكم العلمي (تكوين المهارات البحثية) أو أخيرا من خلال الفجوتين الأجيالية (كبار وصغار الباحثين) والرقمية (مستوى توظيف الوسائل الرقمية في البحث بما في ذلك تخزين المعطيات وتغذيتها).

#### 1- الفجوة بين التنامي الكمي للعلوم الاجتماعية والجودة النوعية للبحوث :

لا توجد أرقام نهائية حول أعداد الطلاب المسجلين في العلوم الاجتماعية في المنطقة العربية وتركيا (توجد معطيات لكل بلد على حدة قديمة نسبيا، وهي تتعلق بأعوام مختلفة، في حين لا تعتمد بعض الإحصائيات الدولية تحديدا واضحا للتخصصات التي تدخل ضمن هذا النطاق خصوصا في مستوى العلاقة بين الاجتماعيات والإنسانيات). على أنه من الواضح ومن خلال الأرقام الأولية المسجلة خلال العام 2004 أن نمو أعداد المسجلين في الدراسات الاجتماعية أو ذات الصلة، هو في تنام لافت نتيجة للانفتاح الكمي للتعليم العالي (كان عدد الجامعات في المنطقة العربية سنة 1950 لا يتجاوز 9 وهو اليوم يتجاوز 200 جامعة مقابل ما لا يقل عن 60 جامعة في تركيا). ومن منظور تطور البحث في مجال العلوم الاجتماعية وتدريسها، يتسم هذا المعطى بتوجه قوى نحو استعمال اللغة المحلية في البحث والتعليم (باستثناء بحوث الخبرة) وذلك مقابل استعمال قليل

لغات الأجنبية ( الانكليزية والفرنسية ) التي تمكن أصحابها غالبا من المشاركة الدولية في البحوث والنشر. ومع استثناءات نادرة فان الإنتاج العلمي باللغة المحلية قليلا ما يخضع للمعايير العلمية للتحكيم. كما أنه نادرا ما يحتسب أيضا ضمن الإحصاءات الدولية المعتمدة في نشر المقالات العلمية المحكمة Social Science Citation Index.

ووفق الإحصائيات الخاصة بالمقالات الواسعة الانتشار والتداول والتي تضم ما يزيد عن 40 إشارة Citations، فإنه لا نجد سوى الكويت والجزائر ومصر والمملكة العربية السعودية وبمعدل مقال واحد لكل بلد. أما فيما يتعلق بالترتيب الإجمالي للمقالات المسجلة في Social Science Citation Index فإنه تمثل تركيا الصدارة ولكن مع تراجع في مستوى الترتيب العالمي من 27 (إحصاء العام 1975) إلى 53 (إحصاء العام 2003) تاركة المكان للبنان والذي انتقل من الرتبة 56 (العام 1975) إلى الرتبة 47 بالنسبة للعام 2003. كذلك يتأكد تدنى مستوى الجودة من خلال المؤشر الخاص بعدد الدوريات المنتقاة Selected Reviews لتقييم المقالات العالمية وفق عدد الإشارات المرجعية Citation Index حيث يتضح أنه لا توجد في العلوم الاجتماعية من بين 1817 دورية عالمية محكمة في العلوم الاجتماعية سوى 3 دوريات معتمدة تصدر في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

## 2- الفجوة بين تعليم العلوم الاجتماعية وتراكم الخبرة البحثية

ويمكن تحديد مستويات هذه الفجوة من خلال جانبين اثنين هما : ضعف مستوى التراكم العلمي من ناحية وضعف مستوى توطين هذه العلوم من ناحية أخرى.

أ- **ضعف مستوى التراكم** : توجد هناك علاقة قوية بين التعليم والبحث واستثمار البحث في مجال التنمية والسياسات العامة. ومن دون هذه العلاقة الجدلية يصبح العلم غير قابل للتطور أو التراكم والتجديد. ومثل هذا الوضع ينطبق على العلاقة بين توسيع دائرة العلوم الاجتماعية في الجامعات وبين استثمار البحث في هذه العلوم في مجال التنمية والسياسات العامة. كما لا تتحدد قيمة العلوم الاجتماعية في أي بلد إلا بمدى تراكمها كمعرفة. وفي مستوى مختلف فروع هذه العلوم يمكن أن نلاحظ أن مستويات التراكم تختلف بحسب البلدان وبحسب التخصصات. إن من أبرز سمات تراكم العلوم هو بروز المدارس أو النظريات كما كان الشأن مثلا خلال السبعينيات مع نظرية المركز والهامش *Le centre et la périphérie* (مع سميير أمين في العلوم الاقتصادية) أو مع ظهور نظرية التبعية في العلوم الاجتماعية في

حالة أمريكا اللاتينية. هذا الزخم النظري كان في ذلك الوقت من وراء مؤسسة البحث في كل من أمريكا اللاتينية (بعث مؤسسة قلاكسو CLACSO) وإفريقيا (بعث مؤسسة كودسريا CODESRIA) والتي تغطي جزئياً بعض بلدان شمال إفريقيا ولكن بحماسة أقل اليوم نتيجة توجهه الكامل نحو إفريقيا السوداء). وفي سياق مرحلتي الانفتاح الاقتصادي والعولمة، فلقد ظهرت مؤسسات بحثية أقل التزاماً بالجوانب النقدية وأكثر حرصاً على تطوير البحث في مجال الدراسات الاقتصادية. في هذا الإطار ظهرت مؤسسات بحثية من قبل المؤسسة التركية للدراسات الاجتماعية والاقتصادية ( Turkish Economic and Social Studies Foundation ) والمركز المصري للبحوث الاقتصادية ( Egyptian Center for Economic Studies (ECES) والمعهد العربي لرؤساء المؤسسات L'institut arabe des chefs des entreprises في تونس. على أن الجانب الأهم هنا هو ظهور مؤسسات بحث ذات صلة بالأنشطة التي تقوم بها مؤسسات الأمم المتحدة، حيث ظهرت هيئات بحثية تعمل في مجال السكان والديمغرافيا والجنس والهجرة الداخلية والخارجية (نحو الخليج ثم نحو أوروبا وأوضاع اللاجئين الفلسطينيين) وقضايا حقوق الإنسان والتنمية. أما العلوم السياسية، فلقد وجدت في التسعينيات وما بعدها مجالاً خصباً للظهور في إطار البراد يقم الديمقراطي ثم من خلال قضايا الأصولية الدينية والتحديات المطروحة على الحياة العامة والحريات الخاصة على حد سواء. ويأت بعد ذلك علم الاجتماع، (الابن اليتيم في العلوم الاجتماعية) والذي يبدو وضعه دون مستوى التخصصين المذكورين بكثير، على الرغم من كونه المدخل الأم لمعظم التخصصات نتيجة التخوفات الرسمية منه. وبصفة عامة، يمكن القول إن مستوى تراكم الخبرة العلمية يبدو ضعيفاً في المنطقة العربية، إن كان ذلك في مستوى تطوير منهجيات البحث أو البناء النظري، وذلك نتيجة لتدني مستوى الترجمة.

يمكن هنا اعتماد مؤشرين للتدليل على ضعف مستويات التراكم العلمي : الأول يتعلق بعدد الدوريات الخاصة بالعلوم الاجتماعية الصادرة في المنطقة والثاني يتعلق بحجم الدراسات العالمية المترجمة إلى اللغات الوطنية. فعلى المستوى الأول نلاحظ أن دول أمريكا اللاتينية تراكم البحوث العلمية من خلال النشر المتخصص عشرة أضعاف مراكمة المنطقة العربية وتركيا لها. يتضح ذلك من خلال المقارنة بين عدد الدوريات الاجتماعية المسجلة في قاعدة DARE DATABASES التابعة لليونسكو، حيث تصدر الأرجنتين ما لا يقل عن 92 دورية متخصصة كما تصدر البرازيل 43 دورية جميعها تقريباً باللغة الأسبانية

(الجدول 4). وفي المقابل لا تصدر المنطقة العربية وتركيا إلا أقل ما يصدر في الأرجنتين (تونس 15، لبنان 12، مصر 13، تركيا 8، السودان 8).

يمكن هنا اعتماد المؤشر المتعلق بمستويات ترجمة مقالات العلوم الاجتماعية. انه وان كان اليوم من المعلوم أن المنطقة العربية تترجم ما لا يزيد عن 300 كتاب في العام الواحد (وهو أقل بكثير مما يترجم بلد واحد من بلدان الاتحاد الأوروبي كاليونان التي لم يكن يدرس فيها علم الاجتماع مثلا، خلال الستينيات، إلا ضمن مؤسسة تعليمية واحدة)، فانه من منظور العلوم الاجتماعية، لا تأخذ ترجمة البحوث الاجتماعية المنجزة في المجالات العالمية أو من خلال وضع القواميس والموسوعات المترجمة الجديدة، أي حيز، فيما عدى حالات استثنائية قليلة. ومن خلال رصد للمقالات العلمية المنشورة في عدد منتقى من المجالات العلمية يتضح بما لا يدع مجالا للشك أن عدد المساهمات الأجنبية في هذه المجالات (من خلال الترجمة أو المشاركة المباشرة) لا يتجاوز 0.3 بالمائة من مجموع المقالات المختارة وذلك بالنسبة للعام 2003. وإلى ذلك تضاف الصعوبات المتعلقة بحضور الباحثين من العرب، وبنسبة أقل لدى الأتراك، في مستوى النشر في الدوريات المتخصصة الصادرة باللغات الانكليزية والفرنسية والألمانية والتكلفة العالية (مقارنة بمستوى معيشة الباحث المحلي) للاشتراك في هذه الدوريات، على الرغم من المجهود الواضح لتسهيل عمليات الاشتراك الإلكتروني في إطار عمل بعض الشبكات. ذلك أن مسالك التعاون العلمي، غالبا ما تظهر اليوم في شكل علاقة تراكمية في اتجاه جنوب - شمال، (إثراء مؤسسات البحث الأجنبية في إطار الشراكة العلمية مع دول الاتحاد الأوروبي بشكل خاص) أكثر بكثير من أن تكون في اتجاه شمال - جنوب (نقل المعارف من المؤسسات الأوروبية والأمريكية إلى المؤسسات العلمية المحلية في المنطقة).

**ب- ضعف مستويات التوطين:** يقصد بالتوطين هنا، التعاون الإقليمي (جنوب - جنوب). وتشير المعطيات المسجلة للبحوث العلمية المنشورة في مجالات محكمة إلى تدنى واضح في مستوى البحوث المنجزة بالمشاركة بين باحثين أو بين مؤسسات من بلدان مختلفة في المنطقة. وفي حالة دول الشرق الأوسط، تؤكد المعطيات أنه من بين 2716 مقالا محكما في جميع العلوم، تم نشره خلال العام 1995 لا تمثل المقالات والبحوث المشتركة فيها سوى 6 بالمائة<sup>22</sup>. أما وفي شمال

إفريقيا فانه تبدو استعدادات التعاون أحسن بكثير حيث تصل نسبة المشاركة العلمية في البحوث بين دول تونس والمغرب والجزائر وباحثين من دول OCDE بنسبة 65 في المائة (804 على 1264 بحث منشور في العام 1995). على أن اللافت هو أنه من بين 804 بحث مشترك لا تمثل نسبة البحوث المشتركة بين بلدين مختلفين من دول شمال إفريقيا سوى 11 بحثا منشورا، مما يفسر بغياب مؤسسات وبرامج بحث فاعلة ودائمة على المستوى الإقليمي. وهذا الغياب لمسناه بشكل واضح طيلة عامين من خلال تجربتنا في إدارة البرنامج المشترك حول العلوم الاجتماعية والتصرف العمومي في بلدان المغرب العربي *Sciences Sociales et gestion publique dans les pays du Maghreb*. أما وفيما يتعلق بالبحوث التي تنشر بالتعاون بين باحثين أتراك وعرب، فهي تكاد تكون منعدمة حيث تعطى بعض المؤسسات والجامعات التركية (يمكن اعتماد تجربة أكاديمية العلوم التركية كنموذج لهذه السياسة البحثية) الأولوية المطلقة لبرامج العمل المشترك مع دول شرق ووسط آسيا. لذلك وفيما يتعلق بالتعاون البحثي العربي التركي فهو يقتصر غالبا، على الأعمال المنجزة في إطار شبكات بحث أوروبية أو أمريكية مع حضور متواضع للأعمال المشتركة في مستوى الدراسات التاريخية بفضل ما تقوم به بعض المؤسسات الدراسية الخاصة (مؤسسة التميمي للبحوث والدراسات في مجال التاريخ العثماني مثلا أو في مستوى العلاقات التركية العربية).

من ناحية أخرى، وعلى الرغم من تعدد الندوات واللقاءات العلمية في المنطقة (على معدل عالمي لـ: 18000 تظاهرة علمية في السنة تنظم البلدان العربية 200 تظاهرة<sup>23</sup>)، تجدر الإشارة إلى أن مستويات التعاون البحثي مع الجامعات الأوروبية والأمريكية الشمالية تختلف درجتها من بلد إلى آخر. وبصفة عامة، تبدو هذه المستويات مرشحة للتراجع خلال الأعوام القليلة القادمة. إن المؤشر الأهم في هذا الصدد هو تدني الحركة الدولية للطلاب العرب، وحتى الأتراك، حيث سجل تراجع عدد المسجلين في العلوم الاجتماعية داخل المؤسسات التعليمية الأجنبية تراجع ملحوظا منذ أحداث 11 سبتمبر 2001. إلى ذلك، فإن بعض الجوانب الهامة لهذه الظاهرة تكمن في انعدام الروابط الإعلامية بين باحثي المؤسسة الواحدة أو الجامعة الواحدة، على الرغم من التقدم النسبي المسجل نتيجة استعمال الانترنت وتكنولوجيات الاتصال والفضائيات. (ضعف مستوى الحوار الأكاديمي نظرا لمعوقات بيئة البحث المحلية بوجه خاص).

23- زحان (أنطوان) 2000. نفس المصدر.

### 3- الفجوة بين أجيال الباحثين وفئاتهم

على الرغم من بعض الجوانب الايجابية التي خلقتها ديناميكيات الانفتاح الاقتصادي في مستوى الاستراتيجيات الإقليمية للبحث، يمكن أن نشير إلى بعض العوامل السلبية والتي قلص من "الموقع الوظيفي" للباحثين الاجتماعيين. وفي هذا السياق تجدر الإشارة إلى متغير بنيوي أساسي يتعلق بالإجراءات التي اتخذتها بعض الحكومات للتشجيع على التقاعد المبكر للجامعيين والباحثين أملاً في حل مسألة تشغيل حملة شهادة الدكتوراه الجدد.

إن وتيرة هذا التغيير تبدو متسارعة في معظم البلدان العربية بخلاف تركيا (يحافظ عضو أكاديمية العلوم في هذا البلد على عضويته كاملة إلى حدود السبعين عاماً مع الاحتفاظ بالعضوية الشرفية بعد ذلك). وفي مستوى البلدان العربية، يؤدي مثل هذا الوضع إلى اشتغال العلوم الاجتماعية مستقبلاً من دون «ذاكرة» أي إلى إقحام أجيال جديدة لا علاقة لها بالجيل الأول الذي كان يمثل الواجهة الدولية المنفتحة على الخارج. وبخلاف الوضع في بعض الجمعيات المتخصصة مثلًا كالجمعيات المحلية لعلم الاجتماع (وهي لا توجد اليوم إلا في ثلاثة بلدان)، لا يتجاوز معدل أعمار الهيئات المدبرة الأربعين عاماً ولكن من دون مشاركة من هم أكبر سناً وخبرة، وحتى من دون اللجوء إلى خدماتهم أحياناً (تتفرد الجمعية اللبنانية لعلم الاجتماع بوجود هيئة رعاية تضم كبار الباحثين والمفكرين). ومن هذا المنظور، يبدو التحول الأجيالي في صفوف الفئات المنتجة للعلوم الاجتماعية (وهو يشمل الأصول الاجتماعية والثقافية أيضاً لهذه الفئات التي باتت أكثر شعبية) أمراً مؤكداً وهو ما يحتاج بالتالي إلى المزيد من العمل في اتجاه تحسين الأداء العلمي للقادمين الجدد. ومن جانب آخر يمكن أن نلاحظ أن البرامج التي بذلت بعض الجهد في هذا الصدد، كما حصل مثلاً مع الملتقى السنوي لأجيال علماء الاجتماع العرب الذي انعقد بالتناوب في بيروت ومصر وتونس (وهو الذي أرادت له الجمعية العربية لعلم الاجتماع أن يكون فرصة للتقارب الأجيالي)، يشغل غالباً وفق نسق ندواتي ضعيف الصلة بالبحث ذي النفس الطويل. أما الجهود المبذولة من قبل مؤسسات أخرى في سياق المسابقات الفردية، فلم ينتج عنها التراكم الذي يسمح بتجديد الهيكل الشبكي للبحث في المنطقة بشكل مستمر ودائم.

إن من أبرز مفارقات هذه المرحلة من الاتساع الكمي في تدريس العلوم الاجتماعية، هو التردّي الملحوظ لأساليب الكتابة وتدني مستويات البحث باللغة

المحلية. كما تترافق الكثرة في الجامعات لا فقط بتراجع القيمة التبادلية لشهادات العلوم الاجتماعية في سياق اقتصادي يتسم بتنامي مؤشرات البطالة، وإنما أيضا بظاهرتين هامتين وهما «التريف La ruralisation والتأنيث La féminisation». وبخلاف ما يعتقد فإن وجود هذين المؤشرين (في البلدان العربية القليلة جدا التي نجحت نسبيا في فتح التعليم العالي وإدماج المرأة كتونس والأردن) لا يعكس بالضرورة حالة انفتاح على الهوامش الاجتماعية، بقدر ما يعكس نوعا من التقسيم السوسولوجي للعلوم، بحيث لا نجد مثلا نفس الحجم من الحضور للنساء الباحثات في مستوى مخرجات العمل البحثي أو التدريسي أو إدارة البحوث (مقالات علمية، كتب، تقارير، برامج... الخ). إن الملاحظ هنا هو أن المرور من التعليم النخبوي إلى التعليم العمومي أو الجماهيري غالبا ما يساهم في التقليل من القيمة النوعية لا فقط للشهادة وإنما أيضا للحامل الاجتماعي للمعرفة الاجتماعية أي النخب ذات الأداء العلمي الجيد. إلى جانب ذلك يمكن أن نضيف الفوارق الواضحة بين الباحثين في الجامعات داخل البلد الواحد (جامعات المدن الكبرى في مقابل جامعات الداخل والمناطق البعيدة). ان نسبة مشاركة هذه الفئات في أعمال البحث تبدو بالفعل ضئيلة رغم حاجتها الماسة إلى الدعم والى التمويل. وقد يعود ذلك غالبا، إما إلى قصور في مستوى إسناد الدعم والمشاركة البحثية – غالبا ما يكون للجامعات الكبرى نصيب الأسد من المساعدات أو من مشاريع البحث) أو لضعف السيولة الإعلامية وقلة تنقل المعلومات الخاصة بعروض الأبحاث والمسابقات والجوائز والعمل المشترك. هذه الملاحظة تنطبق أيضا على الفجوة الجغرافية بين بلدان عدة. والى وقت قريب، لم تستفد من برامج تمويل البحث الفردي العاملة في الشرق الأوسط، إلا ثلاثة أو أربعة بلدان، غالبا ما تمحورت حولها أنشطة تلك البرامج (إدارة وجمهور مستهدف في وقت واحد). وكنتيجة لهذا الوضع، فلقد ضلّت العديد من البلدان في المنطقة، وخصوصا دول شمال إفريقيا الخمسة (مع استثناء نسبي بالنسبة للمغرب الأقصى)، غير حاضرة بالشكل المطلوب ضمن هذا المسار التمويلي للبحوث الفردية. إن ما يقال عن انعدام التكافؤ في مستوى التمويل يشمل أيضا والى حد ما إمكانيات النشر والمشاركات العلمية والتدريب على البحث.

**4- الفجوة الرقمية في البحث :** يصعب اليوم تحديد مستويات تفاعل الباحثين أو المؤسسات العاملة في مجال العلوم الاجتماعية ومدى استفادتهم في أعمال تطوير البحث من تكنولوجيا الاتصال والمعلومات على الرغم من تزايد

الدراسات في هذا الشأن. على أن بعض المؤشرات تؤكد على ظهور محتشم للدوريات الالكترونية في مستوى الجامعات ومراكز الأبحاث. وعلى الرغم من الإمكانيات المتاحة في مستوى التمويل (في إشارة إلى برنامج وكالة الجامعات الفرنكونية AUF المخصص لتمويل إنشاء المجالات الالكترونية المخصصة للبحث)، فإنه يبدو أن العلوم الاجتماعية في المنطقة لم تستفد من الحامل الرقمي الجديد، بالشكل المطلوب أو اللازم. إلى ذلك فإنه ومن بين 72 جمعية ومؤسسة أبحاث، موزعة في المنطقة العربية تعمل في مجال العلوم الاجتماعية باختلاف فروعها، لم يتسن التأكد إلا من 41 منها بصفتها مستعملة للعناوين الالكترونية، في حين لا تمتلك إلا 22 منها فقط محطات الكترونية، غالبا ما تكون غير تفاعلية ومدمجة كصفحات إعلامية ثابتة ضمن محطات رئيسية أخرى. وإذا استثنينا الوضع في مراكز البحوث الأجنبية العاملة في المنطقة، فإنه وفي مستوى مراكز البحوث المحلية، تكاد تكون تجربة المعهد العربي للبحوث والاتصال The Arab Institut for Studies and Communication الذي وضع من بين أهدافه تطوير البحوث واستعمال اللغة العربية ضمن دائرة الاتصال الحديثة واعتمادا على بوابته الالكترونية ASSR من التجارب القليلة في هذا الصدد. وفي مستوى الحضور الدولي لجمعيات البحث المحلية في قواعد البيانات الدولية، فإنه يتفاوت الوضع من مستوى الحضور المحتشم عبر الروابط الالكترونية والغياب شبه الكلي. ويمكن في هذا الصدد الاستدلال بمؤشر حضور هذه الجمعيات (بصفتها جمعيات عضوة ومنتسبة) ضمن شبكات عمل دولية مثل المجلس الدولي للعلوم الاجتماعية حيث لا تتواجد في العام 2005 وعلى قاعدة بيانات المجلس سوى جمعية علمية إقليمية عربية واحدة، هي المجلس العربي للعلوم الاجتماعية ARABSSCO على الرغم من أن هذا الأخير لم يعد له وجود مادي ولا قانوني ولا علمي منذ العام 1999.

## II- المأمول والممكن في مجال تطوير العلوم الاجتماعية

ثمة رهانات تتصل بالتطوير المستقبلي للعلوم الاجتماعية وتشمل العلاقة مع الاتجاهات العالمية للبحث ودور المقارنة وتوطين العلوم الاجتماعية ووصلها بجغرافيتها وتاريخها المحلي، إضافة إلى تجديد باراديقمات البحث وتطور المنافسة وفرص التمويل والإعلام العلمي.

**1- المقارنة :** اعتبارا وأن تدويل الدراسات الاجتماعية المقارنة وفق تعبير ستان روكان Stein Rokkan بمثابة المدخل الرئيسي لتطوير البحث في تلك العلوم، خصوصا بالنسبة للحالات المتعلقة بالمجتمعات الانتقالية Les sociétés en

transition. إن مراجعة عميقة للتوجهات البحثية العامة وللبحوث المنشورة خلال الأعوام العشرة الأخيرة في المنطقة تؤكد وبما لا يدع مجالاً للشك تراجع دور المقارنات عبر الثقافية Cross Cultural وعبر المجتمعية Cross Societal وعبر الوطنية Cross National. يبرز هذا الضعف من خلال تراجع الروح العلمية بصفة عامة (استخدام العلوم الاجتماعية بدل من خدمتها) والتأكيد المفرط على بعض الجوانب الخصوصية في فهم المجتمع والظواهر الاجتماعية (أسلمة المعرفة أو تسييسها الكامل)، وتراجع مستوى المقارنات حتى ضمن برامج البحث الإقليمية والدولية الموجودة في المنطقة.

من هنا يبدو من المهم الحفاظ على تركيا في إطار البرنامج حتى وإن كان العمل في إطار عربي يبدو مغرباً وملحاً من ناحية التجانس اللغوي والثقافي. لقد كانت الدراسات المقارنة والى حدود الثمانينات الجسر العابر بين محلية هذه العلوم وحضورها الدولي. فالباحثون من صنف offshore وفق تعبير John Waterbury قد غادروا المنطقة تاركين المكان لتقاليد جديدة من العمل البحثي والتعاوني تقوم على إرسال طلاب الشمال إلى مراكز بحثية ضمن برامج قصيرة المدى. معظم هذه المؤسسات هي أما فرنسية (IRMC في تونس، IJB في الرباط، CIDEJ في القاهرة، IFAD في دمشق CERMOC في بيروت CFY في صنعاء IFEA وفي اسطنبول بتركيا). أو أمريكية (CEMAT في تونس وCEMA في الجزائر وTALM في طنجة). على أن هذا الحضور، الذي أصبح يتم منذ فترة قصيرة، في سياق تعاوني مع المؤسسات الجامعية والبحثية المحلية، لم يؤد إلى الآن إلى إحداث أو إلى تكوين ما يمكن أن نسميه بالكتلة الحرجة Une masse critique التي يمكن أن تساهم في دفع الباحثين الشباب (يمكن الإشارة هنا إلى دور الحاجز اللغوي) في اتجاه تراكم فعلى وتجديد أجيالي للباحثين.

وكنتيجة لذلك، يبدو حضور ثقافة البحث المقارن، ضعيف في الجامعات وضمن مراكز البحوث ويكاد يقتصر على الخبراء، من دون أن يؤدي ذلك إلى أحداث نقلة نوعية في مستوى تقاليد البحث أو التعليم الأكاديمي. يستمد هذا الوضع السائد قوته حالياً من واقع "بلقنة" مؤسسات التعليم و البحث وعزلتها من ناحية، وفقرها المالي ولكن أيضاً وبالخصوص من هيمنة الباراديقم الثقافي (الحنمية الثقافية) على معظم هذه العلوم وسوء إدارة المؤسسات. إن الملاحظ في هذا الصدد هو أن الباحثين في مجال المقارنات غالباً ما كانوا شديدي التأثير بالمقاربات الأنتروبولوجية لكليفورد جيرترز Clifford Geertz و Jacques Berque. وقد كانت أعمال

Nicolas Hopkins في تونس و Dale Eickelman في المغرب (حتى وان لم يكن كلاهما قارتزيان) نموذجا لهذا الاتجاه الذي ترك المقارنة في مجال ثقافوي، مما أفرز نمطا محددًا من الإنتاج العلمي لدى الباحثين في المنطقة.

## 2- التوطين أم المحطات العائمة ؟

تشير بعض الأعمال المخصصة لتطور العلوم الاجتماعية في تركيا إلى وجود حالة من الانشطار bifurcation بين الباحث الكوكبي Global والمحلي local وما أصبح يسمى بالمحلي- الكوكبي Glocal<sup>24</sup>. على أن نظرة واقعية متفحصة يمكن أن تكشف إلى أي حد يمكن أن يوجد هذا التقسيم في مجتمعات المنطقة الأخرى وأن إمكانيات تطوير البحث انطلاقًا من مشاغل كونية وحلول محلية هو أمر جد ممكن. (التفكير بمنطق local solutions global concerns). في ضوء ذلك، توجد بعض المؤشرات الايجابية المسجلة خلال العشريتين الأخيرتين ومنها :

- العمل الضخم والجريء الذي تقوم به بعض المنظمات الدولية على غرار تقارير التنمية الإنسانية لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي UNDP والتي وظفت كفاءات خبروية محلية.

- الجهود التي بدأها مجلس البحث في العلوم الاجتماعية Social Science Research Council منذ عام 1986 بدافع من Joint Committee of Near and Middle East and North Africa وهو ما ظل متواصلًا إلى اليوم بصيغة العمل المقارن في إطار برنامج يتعلق بالمجال العام Public sphere .

- التوجه الجديد لبرنامج موسست التابع لليونسكو وكما عبرت عنه الخطوط العامة لظوره الثاني الجديد بغاية الربط أكثر بين البحث في العلوم الاجتماعية وتطوير السياسات العامة ودعم المنهج المقارن لفهم تلك السياسات، على الرغم من تعثرها. إن الملاحظ في هذا الصدد هو أن معظم هذه المضخات تعمل وفق اتجاهات غالبا ما تكون بعيدة عن المحيط الجامعي، شكلا ومضمونا. فمن حيث الشكل، تتمحور البحوث الجيدة في مستوى الكتابات باللغة الأجنبية، أي الانجليزية والفرنسية، وكذلك الشأن بالنسبة للندوات العلمية ذات القيمة. ويؤدي مثل هذا الوضع إلى تعزيز جودة البحث في المركز. وبالنسبة للمركز، أي دول الاتحاد الأوروبي وشمال أمريكا، مع تزايد إفقار المؤسسات البحثية في المنطقة. إن أهم

-24 Bahattin, " The Challenge of glocal complexity : development of sociology and social sciences in Turkey" in Ben Hafaiedh & M. Al jaziri pp 39-60.

سمة من سمات الوضع المأمول، تكمن بكل تأكيد في تخطي جدارات الصناعة البحثية انطلاقاً من المحطات العائمة، والعمل على توطين الجودة في البحث.

### 3- سؤال "المسلّمات" أم سؤال المصلحة العامة ؟ : من أهم القدرات التي

هي في حاجة إلى تطوير ما يتعلق بالدراسة الكمية Quantitative Research والتي أخذت في التطور بشكل تدريجي ولكن بطيء، حيث ظهرت تجارب ريادية في مستوى دراسة الرأي العام لعل أبرزها بعد تركيا التجربة الفلسطينية لمركز البحوث والدراسات الفلسطينية The Center for Palestinian Research and Studies (CPRS) (عدد هام منها أنشئ بدعم خارجي ومنها ما أنشئ بأموال السلطة الفلسطينية) والأردنية (Jordanian Center for Strategic Studies (JCSS) وتجارب أخرى في لبنان (The Lebanese Center for Policy Studies (LCPS) ومصر (مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية CPSS). أما في شمال إفريقيا، فيبدو أن التحديات مطروحة بدرجة أولى في مستوى الإعداد والتكوين، إذ نشير إلى تجربة جامعة ميشقان لعام 2002 التي سعت إلى تكوين باحثين في مجال دراسة الرأي العام وكذلك بعض محاولات ومساعي شركة سوفراس SOFRES الفرنسية لبعث مراكز لها في تونس والمغرب والتي لم تتوج. وحالياً، يعمل مركز البحوث الاقتصادية والاجتماعية بتونس CERES وبالتعاون مع معهد الدراسات حول المغرب المعاصر الفرنسي IRMC على تنظيم دورات تدريبية في هذا المجال. ومن جانب آخر وفي ظل الصعوبة الحالية التي يواجهها البحث من خلال المقاربة الكمية، وتدني مصداقية الأرقام في بعض بلدان المنطقة، يبدو من المهم التشجيع والتدريب على البحث الكيفي Qualitative Research. إن صعوبة التطرق اليوم إلى "الطابوهات" بأنواعها، بما في ذلك قضايا العنف والفساد وبعض أنواع الجريمة والجنس والدين والحريات، لا يمكن أن تجد لها طريقاً أو متنفساً حالياً من خلال الأرقام. إلى جانب ذلك، فإن بعض المعايير المعتمدة في دراسة الظواهر الاجتماعية الأكثر اتصالاً بالرقم وبالإحصائيات، مثل الفقر والرفاه هي أيضاً في حاجة إلى تعريفات كيفية واضحة. وينطبق هذا الأمر مثلاً على مسألة تلبية الحاجات الأساسية Basic Needs والتي تعرف عالمياً في المأكل والسكن والملبس، في حين أن احتياجات ماسة أخرى مثل الخدمة الصحية أو التربية، قد تبدو لدى



الواجهة الخلفية لمقر منظمة اليونسكو بباريس:  
أين تقف مبادرات المنظمة في مجال تطوير العلوم الاجتماعية عربيا

بعض المجتمعات وأكد بكثير من الاحتياجات الأساسية الأولى، كما أكدت ذلك بعض دراسات استطلاع الرأي<sup>25</sup> أو المقابلات والحوارات في المنطقة<sup>26</sup>. إضافة إلى ذلك يمكن للمقاربة الكيفية أن تعطى معطيات لا توفرها المقاربة الكمية من مجتمع إلى آخر، إذ كيف يمكن إجراء مسح موحد ومقارن فيما يتعلق بمستوى الخدمات مثلا أو الرفاه وبنفس المقاييس بلدان مثل المغرب ومصر (الزراعيين) وموريتانيا والسودان (الرعويين) و بلدان الخليج ( الريعية النفطية) ؟ ان دراسة المصلحة العامة هي من أهم المداخل التي يمكن أن تعوض إلى حد ما التراجع النسبي للموضوعات المتصلة بالتنمية وأيضا بالثقافة من حيث أن البحث في تطور الخدمات العامة في زمن العولمة من شأنه أن يوجه أكثر استراتيجيات البحث في اتجاه الربط مع السياسات العامة.

**4- إتاحة الفرص من خلال المنافسة العلمية :** لم يكن تطوير البحوث المقارنة أو البرامج التعاونية مع مؤسسات بحث أجنبية أمرا واردا قبل مرحلة الثمانينيات. وباستثناء برامج المسابقات البحثية التي ترعاها مؤسسة فورد والمجلس العالمي للسكان (برامج Meawards و MERC) فإنه لم تدخل المؤسسات البحثية المحلية تجربة تشجيع البحث الفردي، (كما كان الشأن لاحقا مثلا مع البرنامج المخصص لدعم العلوم الاجتماعية والإنسانية ضمن أكاديمية العلوم التركية TUBA بالتعاون مع مجلس التعليم العالي (Higher Education Council (YOK) إلا مع التسعينيات. يؤكد العاملون في مجال البحث الجمعياتي في المنطقة العربية على أهمية توافر عناصر ثلاثة من أجل تنمية البحث، وهي : حرية البحث والتعبير، توفر الأشخاص للقيام بالبحث ثم أخيرا توفر التمويل. على أن هذه الشروط تبدو غير متوفرة بالشكل المطلوب في معظم بلدان المنطقة. وعلى الرغم من سعي بعض المؤسسات مثل المؤسسة الثقافية العربية أو مركز دراسات الوحدة العربية ببيروت إلى موازنة المجهود البحثي للجمعيات العلمية، بناء على مشاريع بحوث مقترحة، فإن طبيعة هذا الدعم لا يبدو أنه يتجاوز البلدين أو الثلاثة بلدان في أقصى حد ممكن. أما البرامج الأخرى الممولة من قبل منظمات دولية وأجنبية، فيبدو من الواضح أنها لم تستهدف غالبا مختلف البلدان ولا مختلف الفئات بشكل متكافئ، مما أكد الانطباع السائد بأن هذه البرامج هي غير إقليمية وأنها أقرب ما تكون إلى

25- Hilal (Jamil), " Research methodology: The relevance of qualitative versus quantitative research in meeting the challenges facing social sciences in the middle East" op.cit pp 17-30

26- لبيب (نادية)،الفقر في عيون الفقراء حالة مجتمعات الداخل في تونس. رسالة ماجستير – تونس 2005

البرامج الشبه الإقليمية، يشمل الأمر بدرجات متفاوتة اليمن وليبيا وتونس والجزائر والمغرب وموريتانيا، وسوريا والعراق، وفلسطين.

**5- الإعلام في مجال البحث :** ويتعلق الأمر بتأمين سيولة المعلومات العلمية وذلك باعتماد الوسائل التكنولوجية اللازمة وتوظيف أقصى للاتصال الالكتروني عملا بقاعدة أن العملية البحثية هي عملية تواصل بدرجة أولى. وتؤكد المعطيات الواردة في تقرير التنمية البشرية أن البلدان العربية هي البلدان الأكثر تخلفا في مستوى توظيف القدرات الالكترونية، حيث تأتي في الترتيب بعد دول جنوب آسيا ودول إفريقيا جنوب الصحراء. ان العوامل من وراء تعاضم الفجوة الرقمية في البحث عديدة وهي تشمل أكثر من سبب. فهناك المسائل المتصلة بالسياسات العامة للبحث وللإعلام الخاصة بكل بلد وهناك أيضا المسائل المتصلة بالبنية التحتية للاتصالات واحتكار الخدمة الاتصالية من قبل القطاع العام أو إحدى الشركات الخاصة ذات المصالح، مما ينعكس على التكلفة الإجمالية للخدمات الالكترونية في مجال البحث. أن تغييرا في هذا المجال يفترض وبدرجة أساسية العمل على تطوير الخدمة الالكترونية المجانية في مجال النشر والتوثيق الخاص بالدوريات والتقارير والرسائل الجامعية على غرار تجربة قاعدة بيانات "المنهل" التي أسست بمبادرة من برنامج بحوث الشرق الأوسط.

## خلاصة

فيما عدى المتغيرات المستقلة الخاصة بإنتاج العلوم الاجتماعية، ثمة بكل تأكيد علاقة وطيدة بين المؤشرات المدروسة، بما في ذلك الفجوات الرئيسية وبين السياق المحيطي للبحث. وتتطور تلك المؤشرات مستقبلا بحسب التفاعل مع الاتجاهات العامة للبحث التي ستسود مع تراجع الباراديقم التنموي والأداء النسبي للمقاربة الثقافية في سياق المحاولات المشروعة لتوطين تلك العلوم. وبشكل عام أيضا، يمكن القول أنه ثمة ثلاثة وجوه لأزمة البحث في العلوم الاجتماعية، الأول له صلة بالمصادقية ومدى تبعية البحث لمحددات خارجية مثل المال والسياسة وربما الايديولوجيا والدين أيضا، أما الثاني فهو يتصل بأولويات البحث وعلاقة الأوليات بالقدرة التواصلية لهذه العلوم مع الجمهور وصناع السياسات العامة والمصلحة العامة كقاسم مشترك. في حين ترتبط المسألة الثالثة بجودة البحوث. ويمكن القول هنا أنه لا مصادقية من دون جودة وكذلك لا جودة من دون استقلالية.

لقد كان الارتباط سابقا بالخطوط الايديولوجية هو المحدد في عملية إنتاج العلوم الاجتماعية إلى درجة خلط العلم بالعقائد بشكل أساسي. وتعيش العلوم الاجتماعية اليوم على إيقاع هذا الخلط الذي لم يستفد منه سوى التوجه العولمي بكل تناقضاته.

ومن المهم مستقبلا أن لا يقترن تطور العلوم بالخطوط الإلزامية للمعرفة، بقدر ما عليه أن يرتبط بكل خطوط الحياة وبالفائدة التي يمكن أن تجنيها العلوم الاجتماعية من تحسين أوضاع السياسات العامة للسكان. تلك لا شك مهمة فريدة للباحثين في المنطقة تلتقي خلالها الأخلاق بالسياسات العامة وبالمعرفة والعلم.

---

#### المراجع:

-حفيظ (عبد الوهاب) ، مهنة عالم الاجتماع اليوم : الموقع والدور والوظيفة منشورات الجمعية التونسية لعلم الاجتماع. تونس 2000

-ليبيب (نادية)، الفقر في عيون الفقراء: حالة مجتمعات الداخل في تونس رسالة ماجستير – تونس 2005

-وقائع مؤتمر التعليم العالي والبحث العلمي في العالم العربي- معهد الإنماء العربي – بيروت- 1998

-Hilal (Jamil), " *Research methodology: The relevance of qualitative versus quantitative research in meeting the challenges facing social sciences in the middle East*" in A. Ben Hafaiedh & M. Al Jaziri : " *Social Science in the Arab World , Turkey and Iran : determinants , State and Potentials* " Ceres – Meawards-Tunis 2004 pp 61-77 17-30

-Aksit (Bahattin) , " *The Challenge of glocal complexity : development of sociology and social sciences in Turkey*" in Ben Hafaiedh & M. Al jaziri pp 39-60

-Zahlan (Antoin) , " *Knowledge and Development in the Arab World*" 2000. Document PDF – téléchargé le 12-08-2005

- Rapport collectif : *Tendances principales de la recherche dans les sciences sociales et humaines* Ed Unesco Paris. 1970 p 297

-Ibrahim (Saad Eddin) , *Arab Social Science Research in the 1990s and beyond Issues, Trends , and Priorities* . Centre de Recherche pour le développement international (CRDI).2004

-Abdel Ati (Hassan),The development and current State of Social Science and Research in Sudan: A descriptive Overview" in A. Ben Hafaiedh &M.Al Jaziri :"*Social Science in the Arab World , Turkey and Iran : determinants , State and Potentials* " Ceres –Meawards-Tunis 2004 pp 61-77

-Kruijt (Dirk) & Koonings (Kees ) , *Mid term evaluation of the unesco programe Management of social Transformations (MOST)* Utrecht University – CERES Research School. The Netherlands .1999

-MOST's letter n°6-7 June 1996 & MOST final Report, July 25 –

## أحوال ومستقبل المعلومات عن الجندر في الدولة اللبنانية

### استكشاف أولي في مواقع مختارة

عزة شرارة بيضون\*

\* من لبنان، حصلت على منحة برنامج مسابقات بحوث الشرق الأوسط وصدر البحث، موضوع المنحة في كتاب سنة 2007، نالت الباحثة بعد صدور الكتاب جائزة المنظمة العربية للمرأة وهي عضوة فاعلة في عدد من المؤسسات البحثية اللبنانية. خريجة الجامعة اللبنانية ثم الجامعة الأمريكية ببيروت. عملت في التدريس والبحث بالجامعة اللبنانية من أهم كتاباتها : (1998) ، صحة النساء النفسية بين أهل العلم وأهل الدين: دراسة ميدانية في بيروت الكبرى، دار الجديد، بيروت. (1998) ، ومشاركة دلال البزري، العمل الاجتماعي والمرأة: قراءة في الدراسات العربية واللبنانية، (دراسة بليوغرافية) ، دار الجديد، بيروت.

[Bavdouna@cyberia.net.lb](mailto:Bavdouna@cyberia.net.lb)Email:

*The State and the future of gender information in Lebanon: first exploration into selected institutions:*  
The paper aims at: 1) Identifying the current situation or the general directions for data collection concerning gender within women's statistical and research activities during the last decade. 2) Determining the importance of information and data collection in the field of researches and studies. 3) Investigating the preconditions of data collection concerning gender based on the assessment of a pre-investigation within units selected from the ministries and official institutions including: the Ministry of Health and Social Affairs in Lebanon, the Lebanese University (official university), in addition to the Ministries Information and Tourism, Economy, Trade and Justice, Youth and Sports and Development Management, and then the institution of prime minister and the Educational Centre for Research and Development. 4) Determining the interactive relationship between the data collection and the formulation of public policies. 5) Determining the specificity of the Lebanese situation characterized by frequent wars and the level of stability of institutions or the instability of the statistical institutions, and therefore the difficulty to monitor the long term average variables.

تتعلق الورقة من: تحديد الوضع الحالي أو الاتجاهات العامة لتجميع البيانات الخاصة بالجندر ضمن الممارسات البحثية والإحصائية للمرأة خلال العشرية الأخيرة.

(1) تحديد أهمية المعلومات وجمع المعلومات في مجال البحوث والدراسات (2) استبيان الملامح الأولية لأحوال المعلومات عن الجندر/النوع، في مواقع مختارة في الدولة اللبنانية؛ بناء على تقييم لاستكشاف أولي ضمن وحدات مختارة من وزارات وهيئات رسمية شملت وزارة الصحة والشؤون الاجتماعية في لبنان، والجامعة اللبنانية (الجامعة الرسمية)، إضافة إلى وزارات الإعلام والسياحة، والاقتصاد والتجارة والعدل، والشباب والرياضة والتنمية الإدارية، ومن ثم مؤسسة رئاسة الوزراء والمركز التربوي للبحوث والإنماء. (3) تحديد العلاقة التفاعلية بين جمع المعلومات من ناحية وصياغة السياسات العامة، بما فيها ذات الطابع الاستراتيجي والتنموي. (4) تحديد خصوصية الوضع اللبناني المتميز بحالات الحروب المتكررة ومستوى استقرار المؤسسات أو عدم استقرار المؤسسات الإحصائية، ومن ثم صعوبة رصد المتغيرات المتوسطة والبعيدة المدى.

نرسم، في ما يلي، الملامح الأولية لأحوال المعلومات عن الجندر<sup>27</sup> gender في مواقع مختارة في الدولة اللبنانية؛ وذلك نتيجة استكشاف في وحدات مختارة من وزارات وهيئات رسمية شملت وزارة الصحة والشؤون الاجتماعية في لبنان، والجامعة اللبنانية (الجامعة الرسمية)، إضافة إلى وزارات الإعلام والسياحة، والاقتصاد والتجارة والعدل، والشباب والرياضة والتنمية الإدارية، ومن ثم مؤسسة رئاسة الوزراء والمركز التربوي للبحوث والإنماء. يهدف هذا الاستكشاف إلى تعيين مواقع تركّز المعلومات المتعلقة بالجندر، ورصد آلية تجميعها وإنتاجها وتحديد وسائل النشر التي تعتمد عليها هذه الهيئات الرسمية من أجل إتاحة هذه المعلومات للمختصين المعنيين باستخدامها في رسم السياسات العامة/ الاستراتيجيات/ البرامج والمشاريع الرسمية.

إن عملية الاستكشاف هذه تُنفَّذ في سياق مرحلة تمهيدية من مشروع إنشاء **مرصد للمعلومات حول الجندر** في مؤسسات الدولة اللبنانية (الوزارات، الهيئات التابعة للدولة، اللجان والبرامج الملحقة بوزارات الدولة، إلخ). تتمثل وظيفة هذا المرصد، أساساً، في توفير المعلومات المنتجة في منظمات الدولة لـ"الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية"، من أجل تمكينها من المشاركة في صياغة السياسات الوطنية المتعلقة بالمرأة، وتأدية دورها الاستشاري في رسم الاستراتيجيات والبرامج المتعلقة بالمرأة في مواقع اتخاذ القرار في الدولة اللبنانية. ويخدم المرصد وظيفة إضافية تتمثل في تجميع المعلومات المنتجة عن المرأة في كل الهيئات الرسمية في الدولة

<sup>27</sup> - الجندر تعريب لمصطلح gender بالإنكليزية؛ والبعض يفضل ترجمته بـ "النوع الاجتماعي". وهو عرف في علم الاجتماع بأنه الإنشاء الاجتماعي (social construction) الذي يميز بين الذكور والإناث وهو تمييز طال تاريخياً، وفي المجتمعات الأبوية تحديداً، نواحي متعددة من الوجود والمعاش الإنساني، نذكر أهمها:

- الفصل بين مجالي "العام"، مقام الرجل، أساساً، و"الخاص" مجال المرأة بامتياز.
- جعل دور "الإنتاج" امتيازاً للرجل، ودور "إعادة الإنتاج" خاصاً بالمرأة.
- الفصل بين "الثقافة الاجتماعية" نتاج الرجل، وبين الطبيعة الملاصقة لوجود المرأة. ويُنتج عن هذه التمايزات، ويقوم بتثبيتها أيديولوجيات وقوانين وأعراف ومؤسسات إلخ... تستخدم قنوات مختلفة، متضاربة التأثير، أهمها التربية الأسرية والدينية والمدرسية يضاف إليها الإعلام والاتصال في أيامنا المعاصرة. وينطوي تعيين الرجل والمرأة في القطبين المتقابلين لهذه الثنائيات على تراتب في القيم (الرجل أعلى قيمة من المرأة)، وعلى توزيع غير عادل للسلطة (الرجل هو المسيطر والمرأة هي الخاضعة). وينعكس ذلك على موقعهما غير المتساوي في أهم مكونات حياة المجتمع وأنشطته: في السياسة والاقتصاد، في المعرفة والقانون، في التربية والاجتماع. في المجتمعات الأبوية، تستوي هذه الأمور جميعها من وجهة نظر الرجل، وتتمحور حول رغباته وتحدد توجهاتها بمصالحه، مثبّته لذلك سلطته ومسوغاً لاستدامة مفاعيلها.

اللبنانية وتوفيرها لصانعي القرار وللباحثين المهتمين بقضايا الجندر عامة. والاهتمام بالجندر لا تختص به عندنا "الهيئة اللبنانية لشؤون المرأة" لوحدها. فالـ"مقاربة الجندرية للتنمية" Gender and Development (GAD)<sup>28</sup> كانت قد استقرت - صراحة أو ضمناً - في خطاب منظمات المجتمع اللبناني الحكومية وغير الحكومية، منذ أكثر من عقد من الزمن، بفعل التأثير المباشر الذي راحت منظمات الأمم المتحدة تمارسه في ورشة النهوض العامة التي كان لبنان يختبرها بعد حروبه الطويلة (بعد العام 1991). وقد كان الجندر، على الدوام، مكوثاً لم تحل منه الوثائق المعدة للبرامج التي نفذتها هذه المنظمات عندنا. بل إن البيان الوزاري للوزارة الأخيرة التي باتت تعرف في الخطاب العام بـ"وزارة السنيورة" حمل في منته فقررة جندرية الهوى.<sup>29</sup>

### حصيلة الاستكشاف الأولي

الملاحظات التي تجمعت لدينا نتيجة لقاءات مع قيادات في الإدارات الرسمية، ومع عاملات وعاملين في المنظمات الرسمية المذكورة أعلاه تشير إلى ما يلي :

#### 1- واقع الأبحاث/ الإحصاءات/ المعلومات

تضمّ الوزارات عامة، وكما يستدلّ من هيكلياتها المعلنة، ووحدة للأبحاث والمعلومات والإحصاء، ترتبط جميعها بالتخطيط. وباستثناء بعض الحالات التي سنأتي على ذكرها، فإن أكثرها مجمد أو هو مختزل إلى وحدة جزئية تعطى أسماء مختلفة مثل "الإحصاء والمعلوماتية". وحين تكون هذه الوحدة الجزئية فاعلة، فإن دورها ينحصر، واقعاً، في توثيق نشاط الوحدات الأخرى ونشرها فلا يتعداه إلى

<sup>28</sup>- تتمثل المقاربة المذكورة في السعي لتوليد الأدوات المعرفية/ التحليلية، والعمل على توفير الشروط الإدارية/المادية الأيالة إلى التيقظ لمفاعيل الجندر على مجمل الأنشطة الإنسانية في المجتمع، والعمل على كبح آثاره السلبية على العمل التنموي. ولعل أهم هذه المفاعيل يكمن في تهميش المرأة عن الحركة المنظورة والمؤثرة في وجهة مسار المجتمع، مترافقا مع استغلال صامت لقدراتها وقوة عملها التي لا تقوم للمجتمع قائمة بدونها. وفي المجتمعات النامية تركزت هذه المقاربة على إبراز مكان التمييز ضد النساء، والتي تتجلى، بخاصة، في اتساع الفجوة الجندرية في كافة المؤشرات الدالة على تقدّم التنمية البشرية، والتخطيط لردمها في البرامج التنموية المعتمدة. ولا ننسى أن التنمية البشرية تعمل تحت مظلة "حقوق الإنسان"؛ فلا تقتصر على زيادة الإنتاج والرفاه، على أهميتهما، بل تطمح إلى تلبية حاجات الأشد حاجة، وخلق الشروط الأيالة إلى تمكينهم من الإمساك بزمام أمورهم بأيديهم، وحصولهم على الموارد ومواجهة استغلال قدراتهم .

<sup>29</sup>- الفقرة هي التالية : "... ستعمل (الحكومة) على التركيز على قضايا المرأة كشريك أساسي وفاعل في الحياة العامة عبر استحضار المناخ القانوني المؤاتي لتعزيز دورها في مختلف القطاعات، وتؤسس لدمج مفهوم الجندرة في كل السياسات المالية والاقتصادية والاجتماعية بما يتلاءم والمفاهيم العالمية الجديدة على هذا الصعيد. كما ستضع الحكومة موضع التنفيذ كل التعهدات التي التزم بها لبنان بموجب التوصيات الصادرة عن المؤتمر العالمي (بيجين) 1995 حول قضايا المرأة".

إنتاج البحث / المعلومات. هذه الوحدة لا ترتبط، في العادة، بمراكز الأبحاث الأخرى في البلد، ولا حتى بالوحدات الشبيهة في الوزارات الأخرى، ولا يملك أكثرها الموارد البشرية والمادية للقيام بتوفير المعلومات المنتجة بالوتيرة والتفصيل المفترضين لمهامها. ويمكننا تصنيف مواقع توثيق المعلومات وأوضاعها في الوزارات/ الهيئات التي تمّ استكشافها إلى فئات أربع :

**الفئة الأولى :** توفر توثيقاً دورياً للمعلومات يتناول أكثر المؤشرات ذات الصلة بمهمة "الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية" عامّة، وبمشروع إنشاء المرصد، خاصّة. هذه المعلومات مصنّفة جندياً- أو يمكن الحصول عليها مصنّفة جندياً، والمعلومات متاحة للجميع على الموقع الإلكتروني أو في منشورات ورقية.

**الفئة الثانية :** تعاني نقصاً في الموارد البشرية / المالية أو هي متقلّة بأولويات العمل الميداني / الإداري على نحو يجعلها غير قادرة على توفير حيز من الوقت والموارد من أجل توثيق المعلومات حول نشاطاتها أو تحيينها في مواقعها الإلكترونية. وهو ما تتصف به الجامعة اللبنانية وبرنامج الصحة الإنجابية في وزارة الصحة، مثلاً.

**الفئة الثالثة :** تمتلك المواقع لتوثيق المعلومات، وهي إلكترونية غالباً، ويجري تحيينها تبعاً، لكنها معلومات غير مصنّفة جندياً. وهو ما تتصف به وزارة الاقتصاد والتجارة، وبعض البرامج في وزارة الصحة ووزارة الشباب والرياضة، مثلاً.

**الفئة الرابعة :** لا تتاح فيها للجمهور المعلومات المتعلقة بتنظيمها أو القوانين التي تحكم عملها، أو أحياناً إذا توفرت هذه لا نجد ما يشير إلى برامجها ونشاطاتها. وذلك لأن بعض الوزارات تقوم بأنشطة بالشراكة مع منظمات غير حكومية، وتراقب عملها وتستجيب لحاجاتها، أساساً. من بينها وزارة السياحة، (حيث موقع الويب يستخدم للترويج السياحي حصراً، فلا ننتبين الدور التكميلي الذي تقوم به فعلاً، ولا طبيعة الفئات المستهدفة في عملها). ووزارة الشباب والرياضة، (حيث يكتظ الموقع الإلكتروني بالإعلام حول الشروط والقوانين التي تحكم الأنشطة المختلفة للاتحادات الرياضية والكشافية إلخ، مثلاً). ولمزيد من التوضيح، نأخذ وزارة الشؤون الاجتماعية، مثلاً. في هذه الوزارة، تنشط الوحدة المعنية بالتقنيات الإلكترونية حالياً للعمل على إعادة إنشاء الموقع الإلكتروني للوزارة على نحو يجعله تبادلياً interactive مع مستخدميه، ليصبح بذلك مركزاً

لتجميع المعلومات، لا لنشرها فحسب. ويطمح العاملون فيه إلى جعله وسيلة تؤمّن قاعدة للتنسيق بين مختلف وحدات الوزارات بنشر كل المعلومات التي تنتجها هذه الوحدات، والعمل على تحيينها بوتيرة لم تحدد بعد.



توزيع الشهادات بإحدى الجامعات اللبنانية: هل يؤدي تطوير الدراسات الاجتماعية إلى إعادة النظر في معايير الإحصاء المتصلة بالجنس؟

بل إن مديرة الوحدة أكدت لي أنها ستعمل على "إجبار" هذه الوحدات على توفير هذه المعلومات باعتماد طريقة نشيطة للحصول على مزيد منها وهو ما لا توفره الوحدة تلقائياً، وذلك بأن تطلب منها، مثلاً، ملء استمارة تشتمل على مؤشرات دالة على نشاط الوحدة، وأخرى إضافية مطلوبة من جهات مختلفة (صانعي القرار، باحثين، ناشطين، وحدات أخرى في الوزارة إلخ). هذه المعلومات سوف تصنف بحسب متغيرات ديمغرافية واجتماعية مختلفة. وحيث لا تقوت الإداريين المسؤولين عن البرامج أهمية البحث والمعلومات في تطوير عملهم، فإن المهام الملحة (الاستجابة لمتطلبات البرامج التدريبية للعاملين، والخدمات الإيجابية للمستفيدات والمستفيدين في المراكز الصحية الحكومية المنتشرة على امتداد الأراضي اللبنانية، مثلاً) الملقاة على أفراد الفرق العاملة في البرامج جعلت الاهتمام بالأبحاث في مرتبة متأخرة. هذا، بالرغم من أن توصيف وظائف هؤلاء وكفاءاتهم تؤهلهم لإنتاج الأبحاث واستخدامها على أفضل وجه.

هذا، وقد أنشأت منظمة الصحة العالمية "المركز الوطني للمعلومات الصحية" بالتعاون مع وزارة الصحة والجامعة اللبنانية. هذا المركز مجهز بأحدث أجهزة المعلوماتية، ويتيح للمستخدمين الاتصال المجاني بالإنترنت للوصول إلى قواعد المعلومات الصحية العالمية، إضافة إلى توفيره كتب وتقارير منتجة محلياً. وفي الجامعة اللبنانية يوفر الموقع الإلكتروني صفحتين متعلقتين بالأبحاث والمعلومات. والائتنان قيد الإنشاء. وقد أُطلق في العام 2002 برنامج يهدف إلى دعم البحوث التي يجريها أساتذة الجامعة وتمّ في إطاره حتى نهاية العام 2005، دعم 214 بحثاً<sup>30</sup> في العلوم التطبيقية والإنسانية والاجتماعية.

إن أكثر عناوين هذه البحوث يشي بهموم تموية. ولا تملك الجامعة اللبنانية، بحسب المسؤول في إدارتها المركزية عن وحدة الأبحاث، سياسة<sup>31</sup> معلنة للتنسيق بينها وبين الوزارات<sup>32</sup> ولا برنامج يسمح بتعيين وجهة الأبحاث، وتشكّل مرجعاً يسمح بترشيد دعمها للأبحاث في البرنامج المذكور. لكن "الهيئة المركزية لإدارة البحث العلمي في الجامعة اللبنانية" بادرت، حديثاً، بتعيين أولويات في العلوم البحتة والعلوم الإنسانية تمحورت حول التنمية، دون حصرها بها، وذلك بعد أن كان أمر اختيار موضوع البحث منوطاً برغبة الباحث نفسه، دون أي تقييد. ويقتصر دور اللجنة المكلفة بإدارة البرنامج على متابعة الالتزام بمهل الأبحاث وميزانيتها وتقييمها وفق معايير أكاديمية صرفة. هذه الأبحاث غير منشورة على موقع الجامعة، وحيث يطلب إلى الباحث أن يوفر خمس نسخ من البحث المنشور، فإن هذه النسخ غير مصرّح بمواقعها (دار النشر، الدورية، إلخ) للعموم.

## 2- الحاجة للمعلومات/ الأبحاث

الجمهورية اللبنانية لم تتفدّ مسحاً شاملاً للسكان منذ العام 1932. وقد استعيض عنه في أوائل التسعينات بعد توقّف الأعمال الحربية بما عرف بـ"مسح المعطيات الإحصائية للسكان والمسكن" هدف إلى "تحديد السمات السكانية

<sup>30</sup> - من بين هذه البحوث واحد فقط تناول موضوع الجندر، وغابت قضية المرأة تماماً !

<sup>31</sup> - تغيب هذه السياسة لا بسبب انعدام الوعي بالحاجة إليها، بالطبع، إنما بسبب شلل "مجلس الجامعة" منذ بضع سنوات؛ وهو الموقع الذي يفترض فيه رسم السياسات المتعلقة بالجامعة.

<sup>32</sup> - فـ"مركز الدراسات والأبحاث في المعلوماتية القانونية"، مثلاً- وهو وحدة تابعة لكلية الحقوق والعلوم السياسية والإدارية في الجامعة اللبنانية- هذا المركز يعمل بدون أي تنسيق مع وزارة العدل !

والاقتصادية والمهنية الأساسية للمجتمع اللبناني من خلال بحث ميداني أجري على عيّنة من الأسر شملت 65 ألف أسرة لبنانية تمثل، إحصائياً المجتمع اللبناني في كافة المحافظات والأقضية... هذا المسح نفذ، بحسب القائمين به، ليشكل مرتكزاً أساسياً لعمليات التخطيط والبرمجة في مجالي الإنماء الاجتماعي والاقتصادي... وليوفر لكافة الوزارات والإدارات التي تحتاج خططها وبرامجها وأعمالها لمعطيات إحصائية وديمغرافية أو تربية... كما جاء في الكتيبات التي تصف منهجية هذا البحث وطرائقه. ويتمّ تحيين updating بعض مكوناته تبعاً في ما يعرف حالياً بـ "الدراسة الوطنية للأحوال المعيشية للأسر". في وزارة الشؤون الاجتماعية، مثلاً، فإن التعرف على الجماعات المستهدفة، ورصد الحاجات وترتيب الأولويات في مجال تقديم الخدمات وتعيين وسائل التدخل المناسبة... كلها أرسيت على قاعدة صلبة من المعلومات المستقاة من المسح المذكور الشامل ومن الأبحاث النوعية والقطاعية التي نفذت أواسط التسعينات. وقد تمت الاستفادة من المسح المذكور، مثلاً، من أجل تعيين مراكز الخدمات الإنمائية (وهي المواقع التي يتم فيها توفير الخدمات الشاملة للعموم، والتي تشكل الحلقة الأهم في الصلة بين الدولة والناس في المناطق اللبنانية كافة) تبعاً للحاجة التي أظهرتها كثافة توزع السكان في الخريطة اللبنانية البشرية والجغرافية. كذلك، تمّ تفعيل برامج محو الأمية استناداً إلى المبيّنات التي وفرها المسح المذكور. ويستفاد من "الدراسة الوطنية للأحوال المعيشية للأسر"، مثلاً، خريطة الأحوال المعيشية (بحسب المناطق)، واحتساب مؤشرات للفقر، وخط الفقر الذي يمكن استخدامه لأغراض السياسات الاقتصادية إلخ. من جهة ثانية، فإن توجّه الوحدات في وزارة الشؤون الاجتماعية، مثلاً، إلى العمل المبرمج على هُدَي مشاريع تنموية محددة، غير مرتجلة، ولدى مدراء هذه الوحدات حاجة للمعلومات والأبحاث الكمية والنوعية تسمح لهم بالمعرفة التفصيلية بالمجال الذي ينوون التدخل فيه.

هذه الحاجة أملتها، بشكل صريح ومباشر، المنظمات المانحة التي كانت تفترض تضمين مشاريع البرامج المطلوب دعمها مالياً معلومات مستقاة من أبحاث موثقة حول ذلك المجال. وقد توزعت مصادر هذه الأبحاث وتلك المعلومات بين المحلية، العربية والأجنبية، وبين تقارير الأمم المتحدة، والإحصاءات الرسمية لدى توفرها، إضافة إلى مواد من الإنترنت. أما المكتبات الملحقة بوزارة الشؤون الاجتماعية أو بوحداتها، مثلاً، فهي "رمزية" (وفي غاية الأناقة!) فتفقر إلى الموارد البشرية والمالية. ولا يسع هذه المكتبات أن تنشط لحيازة الكتب/ الوثائق بل تنتظر

الهبات، وطلب العاملين في الوزارة، أحياناً. وهي لا تتيح الفهارس لمستخدميها، وحتى محفوظاتها ليست متاحة، هي أيضاً، للمواطنين؛ خاصةً أنها لا تعتمد نظام الرفوف المتاحة للجميع (stacks open) وتفترض وجود الموظفة<sup>33</sup> المسؤولة الوحيدة من أجل استخدامها. إن ندرة الأبحاث في المجالات التنموية، في الجندر تحديداً، وعدم تمثيلية عينات هذه الأبحاث متى وجدت، وعدم توفر موقع مركزي للتصريح بها أحياناً، دفعت بالمسؤولين المعنيين عن صياغة البرامج الحكومية القطاعية إلى إجراء الأبحاث الضرورية. وقد تمّ ذلك بالتعاون مع مراكز بحثية-الجامعات الخاصة أساساً - ومنظمات غير حكومية ناشطة في المجال المعني، أو مع باحثين مستقلين تمّ التعاقد معهم لهذه الغاية (وأكثرهم من الجامعة اللبنانية الرسمية). اللافت أن الوزارة والبرامج الملحقة بها تتوسل، أحياناً، بمواردها البشرية الخاصة لتنفيذ أبحاث حول قضايا تهمها. وقد قامت، أحياناً، بتدريب عاملين في بعض البرامج على البحث كما هي الحال في "برنامج الصحة الإنجابية" في وزارة الشؤون الاجتماعية، الذي درّب ميسرين من أجل إدارة مجموعات استقصائية focus groups. واللافت أن الوزارة تطلب، أحياناً، من عاملات اجتماعيات من مراكز الخدمات الإنمائية القيام بأبحاث قطاعية محصورة في المناطق التي يوجد فيها. هذه الأبحاث تعمل على رصد أحوال قطاع ما في بيئة ثقافية أو جغرافية طرفية، مثلاً، من أجل تزويد المركز بمعلومات ضرورية لا يمكن الحصول عليها في الدراسات المسحية الشاملة.

### 3- العامل الشخصي

وفي رواية المديرية العامة<sup>34</sup> لوزارة الشؤون الاجتماعية عن المسار الذي أخذه "مسح المعطيات السكانية" المذكور وتنفيذه يلمس المرء الدور المحوري، بل الحاسم، الذي يلعبه المسؤول الحكومي في (1) الاستفادة من الفرص السانحة والمبادرة إلى التقاطها، (2) وفي تحفيز صانعي القرار من السياسيين من أجل تبني مشروع رسمي، (3) واستدراج الدعم من أجل تنفيذه في كل مراحله، (4) وفي مقاومة القوى المناهضة للتغيير الذي يواجهه، و(5) في مداورة قوى الواقع من أجل تطبيقه. لقد تبنت المديرية العامة مشروع "المسح الإحصائي..." المذكور سابقاً، وجعلت نجاحه همّاً مهنيّاً وشخصياً ومؤشراً على نجاحها الذاتي، واعتبرت فشله إخفاقاً خاصاً بها،

<sup>33</sup>- الموظفة هذه توزع دواها بين مكنتين للوزارة. لذا فهي غير متاحة لاستخدام العاملين دائماً. لكن يمكن لأي موظف أن يطلب مواد (كتب، وثائق إلخ) يحتاجها من هذه المكتبة.

<sup>34</sup>- نعمت كنعان، المرأة الأولى التي تبوأت مركز المدير العام، المركز الأهم غير السياسي، في الدولة اللبنانية.

بل أيضاً حكماً بالإخفاق على بنات جنسها... هذه العوامل كان لها الأثر التفريري في إنجاز المشروع. لقد أدت شخصية المديرية العامة، (وهي شخصية ذات كاريزما وحضور طاغيين)، دوراً أساسياً قائماً على المبادرة والإقدام، وعلى الاستفادة من علاقات وشبكات واسعة تعززت لديها عبر الخدمة المدنية لسنوات عديدة في ظروف الحروب اللبنانية وتقلباتها. شخصية المديرية العامة السابقة في وزارة الشؤون الاجتماعية كانت العامل المحرك لإنجاز مشروع "مسح المعطيات الإحصائية للسكان والمساكن" وإنجاحه. ويمكن ترديد هذا القول بالنسبة إلى مشاريع متعددة، بل يصح أيضاً على عمل وحدات بكاملها في مؤسسات الدولة اللبنانية. هناك شخصية بارزة في أكثر مواقع الدولة ومشاريعها. وقد لمسنا في مقابلاتنا مع القيادات الإدارية أسفاً لواقعة تراجع عمل وحدة أو برنامج ما فيها لدى تقاعد الشخص المسؤول عنه، بل بتوقفه تماماً، أحياناً، خاصة وأن المسؤول السابق قلماً يقوم بمهمة "التسليم" بالمعنى الفعلي، لا الاحتفالي فقط. ويدفع بالاتجاه نفسه ضعف التوثيق وجدة مفهوم التقييم للتجارب والمشاريع المنفذة. إن ضعف التوثيق والتقييم، وعدم إتاحتها للجميع، إضافة إلى شكلية مبدأ "التسليم والتسليم"... هذه جميعاً لا تساعد في ترسيخ تقليد الاستفادة من الخبرات المتراكمة السابقة. وهو ما يؤدي، وفي كل مرة إلى العودة على البدء، وإلى إحداث تكرار يبدد الموارد. هذه المشكلة باتت في التداول الكلامي بين العاملين الذين يرون بأن التوثيق وإتاحة المعلومات للجميع هو خطوة ضرورية للشروع في تجاوز هذه المشكلة. وهم يجعلون التوثيق في مقام مؤسسة الدولة لأنه، برأيهم الشرط الضروري لتخليصها من شوائب الشخصية والمزاجية والتسلط الفئوي من أي نمط كان.

#### 4- دور منظمات الأمم المتحدة والمنظمات المانحة

نبدأ بـ"الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية" التي تشكلت استجابة لمقررات مؤتمر المرأة العالمي الرابع - مؤتمر بيكين الذي عقد في العام 1995 برعاية الأمم المتحدة. وقد دعمت إنشاءها إحدى منظمات الأمم المتحدة UNIFEM لوجستياً ومالياً ولا تزال. ولما أوكل إلى هذه الهيئة مهام إعداد تقارير الاتفاقيات المبرمة بين الدولة اللبنانية والأمم المتحدة، فقد تمحور جزء مهم من نشاطاتها على تلبية مستلزمات إعداد هذه التقارير، التي فيها ثبت لأنشطة الدولة والمجتمع في سعيهما لتطبيق الاتفاقية، ورصد للتقدم المحرز لأوضاع المرأة اللبنانية في ضوء ذلك المسعى. هكذا تم إنشاء "مركز المرأة للمعلومات" وتعمل، حالياً، بدعم من UNIFEM، على إنشاء المرصد الذي ذكرت في بداية كلامي. كذلك تدعم منظمات الأمم المتحدة برامج في وزارات مختلفة. في وزارة الشؤون الاجتماعية، مثلاً،

تدعم "صندوق السكان للأمم المتحدة" ومشروع "مسح المعطيات للسكان والمساكن" المذكور أعلاه مالياً ولوجستياً، وتدعم حالياً مشروع "الصحة الإنجابية" ومشروع "دعم اللجنة الوطنية للسكان". هذه المشاريع تعمل وفق خطة عامّة ذات مراحل وعناصر ومكونات تمت صياغتها قياساً على معايير علمية صيغت استجابة لمقررات مؤتمر السكان والتنمية العالمي للعام 1994. وتشارك منظمة الصحة العالمية الدولة اللبنانية في مشاريع كثيرة ومتنوّعة والتقارير حولها مثبتة في موقع "المركز الوطني للمعلومات الصحية". وتحتل الأبحاث والمعلومات حيزاً واسعاً ومؤسّساً لكل مراحل هذه المشاريع وتنتهج التوثيق والتقييم والإعلام والنشر. ويستدعي ذلك، بالضرورة، اللجوء إلى الأبحاث والمعلومات وإلى إنتاجها وتوثيقها ونشرها. إن الاستجابة لأجندة الأمم المتحدة وطروحاتها في القضايا الاجتماعية والصحية والتربوية بعد الحروب اللبنانية الأهلية التي امتدت على خمس عشرة سنة (1975-1990) تحديداً، وفي غمرة إعادة الإعمار... هذه الاستجابة بدت، برأي صانعي القرار في الوزارات المعنية، عصية على التنفيذ بواسطة العاملين في الوزارات لأسباب متعددة، (كفاءات لم يتمّ تطويرها، توظيف استتسابي خلال الحرب وبسببها إلخ). لذا تمت الاستعانة بباحثين ومهنيين من خارج الوزارات لتولي إدارة مشاريع وبرامج ألحقت بالوزارة من خارج هيكلتها. وقد كان لهذه البرامج الأثر الإيجابي في تفعيل الوحدات الثابتة في الوزارات وتحفيز العاملين وتدريبهم للإعلاء من خبراتهم ومعارفهم. والأثر الأهم كان الإسهام في بث نهج للعمل يحاكي نهج العمل المتبع في هذه البرامج. ففي وحدة المرأة في وزارة الشؤون الاجتماعية، مثلاً، تعمل مديرتها بأسلوب ينم عن استلهاً مباشراً لأساليب العمل التنموي ومقارباته التي تسوّق لها الأمم المتحدة ومنظماتها؛ وذلك بمبادرات غير مطلوبة منها ولا تحاسب إذا لم تقم بها، إنما بدافع محاكاة المنهج الذي تجده، شخصياً، أكثر ملاءمة مع العمل التنموي الذي تقوم به. ويغدو الطلب على المعلومات والأبحاث في هذه الحالة ضرورة مرجعية لعملها. لكن هذه البرامج أفرزت، في بعض الأحيان، تكراراً وتضارباً في الصلاحيات. فهي برامج مرشحة، من حيث المبدأ، لأن تصبح وحدات ثابتة من ضمن هيكليات الوزارات المعنية، لكن ذلك يواجه صعوبات تتمثل أساساً في ضرورة إعادة هيكلة الوزارات لاستيعابها. إن إعادة الهيكلة تقترض الاستغناء عن وحدات أخرى، أي عن خدمات موظفين وعاملين هم، مدعومين، على الأغلب من قوى سياسية وطائفية. ففي تجربة وحدة أدمج برنامج "الإعلام والاتصال والتنقيف"، مثلاً، في هيكلية وزارة الشؤون الاجتماعية ليصبح موظفوه وإدارته في الملاك الوظيفي. لكن الوحدة ما لبثت أن أقصيت، برأي مديرتها، عن مسارات البرامج الفاعلة في الوزارة فباتت

تفتقد إلى المعلومات التفصيلية الضرورية من أجل إنتاج مواد إعلامية مرافقة لهذه البرامج الملحقة. البرامج، من جهتها، قامت هي بإنتاج موادها الإعلامية وقلماً لجأت إلى هذه الوحدة التي كانت في ما مضى شبيهة بها من حيث كونها برنامجاً أنشئ بالتعاون مع منظمة في الأمم المتحدة من أجل القيام بمهمة تحتاج إلى احتراف مفقود في ملاك الوزارة. فبات دور الوحدة الإعلامية مقتصرًا على استدراج عروض لتنفيذ مواد إعلامية (سبوت، بوستر، فيلم وثائقي)، وتوفير قنوات الإعلام لنشرها... إلخ الأمر الذي قزم دورها وولد عدم رضى بين موظفيها.

### 5- ضمور الموارد

يبقى أن السياسة التي تنتهجها حكوماتنا المتعاقبة منذ توقّف الحرب، والمتمثلة بـ"عدم التوظيف"، (منعاً، على الأرجح، للتوظيف الاستثنائي<sup>35</sup>)، وبعدم استكمال ملاكات الدولة اللبنانية، وباعتماد التعاقد الوظيفي لملاء الشغور، قد أدّى إلى تقلص عدد الموظفين الثابتين إلى حدود دنيا، وجمّد، أحياناً، وحدات في بعض الوزارات بسبب تقاعد مسؤوليها (لم تبق في دائرة المرأة في وزارة الشؤون الاجتماعية، مثلاً، بعد أن تقاعد موظفوها سوى موظفة وحيدة هي مديرة الدائرة!). هؤلاء الموظفون منقلون بأعمال ومهام متنوعة، مكثبية وحقلية وضروري لوزاراتهم في مناسبات عامّة إلخ تجعل الاهتمام بالأبحاث، وبتوثيق المعلومات، هما ثانويًا. إن تراجع الاهتمام بالأبحاث والمعلومات ليس ناجماً عن قناعات هؤلاء العاملين ولا يعكس درجة احتياجاتهم لها، إنما هو ناتج غير مرحّب به أفرزته أولويات المهام المطروحة الضاغطة.

### 6- الحروب

الحروب في كلّ أشكالها عندنا، ونخمن أن الحال هو نفسه في بلاد أخرى بليت بأهوالها، ليست مساعدة على التنمية؛ هذه الحروب تعيد ترتيب الأولويات وتعمل على إعادة النظر في توزيع الموارد وتحرف مسارات مشاريع بل تجهضها، بالكامل أحياناً. ولا ضرورة للتأكيد على أن "الجنّدر في التنمية" من أولى ضحاياها؛ إذ يغدو الاهتمام بقضايا الجنّدر على أسفل سلم الاهتمامات. هذا، بالضبط، ما حدث في وزارتي "الشؤون الاجتماعية" و"الصحة" إثر الحرب التي شنتها إسرائيل على لبنان في صيف 2006 (والتي باتت تعرف بـ"حرب تموز"). إذ تمّ، على أثرها،

<sup>35</sup> - إن طائفية المجتمع اللبناني جعلت بعض وزارات الدولة، وأكثر مؤسساتها، إقطاعات وحصصاً منفصلة أحياناً الأمر الذي يولد قصوراً في عملها، أحياناً، بسببه وجود شخص غير مؤهل لموقعه الإداري (إنما "مؤهل" بسبب موقعه الطائفي وتلبيته لمتطلبات المحسوبية)، أو حتى تعطيل لها بسبب شغور مناصب فيها، ريثما يتفق السياسيون في ما بينهم حولها. (حالة الجامعة اللبنانية، مثلاً، حيث تعطل مجلس الجامعة وتعطل معه عملها برمته، فبات المسؤولون فيها "مصرفي أعمال" لا غير).

إعادة تشكيل للموارد البشرية في هاتين الوزارتين، لتتجمّع في هيئات جديدة من أجل الاستجابة للحاجات الإغاثية الملحة التي أفرزتها هذه الحرب. فتعطّلت، بذلك، الوحدات العاملة، وأجلّت، إلى أجل غير معروف، أجندا تلك الوحدات التي كان إنتاج المعلومات من بينها. في المقابل، تقاطرت المنظمات غير الحكومية العالمية ومنظمات الأمم المتحدة لتؤازر شركاءها في البلد (ومؤسسات الدولة من أهم هؤلاء الشركاء)، في مهامها الإغاثية، واستهدف بعضها النساء خاصة. ولما كانت الأبحاث والمعلومات تشكّل قاعدة أساسية لتنفيذ البرامج الإغاثية، فقد نفّذت مسوحات سريعة هدفت إلى تعيين الحاجات، وسبل التدخل، والبحث الهادف/ المتدخل منتجة بذلك كما<sup>36</sup> من المعلومات لا نعرف مصير توثيقها ومدى إتاحتها للعموم، في المناطق المتضررة خاصة. وأنتجت، كذلك، برامج للتدريب على التخطيط للتدخل المبني على البحث وإنتاج المعلومات في سرعة متناسبة مع الحاجة إليها. هذه البرامج<sup>37</sup> قامت وتقوم بتدريب عاملين وعاملات في المنظمات الحكومية وغير الحكومية على مهارات التدخل أبان الأزمات والحروب. يسبق هذا التدخل، في العادة، ما يدعى بـ"تقييم الحاجات" needs assessment من أجل توفير - القاعدة الضرورية للتدخل المذكور.

### أية صيغة مستقبلية لرصد المعلومات ؟

لتطوير رصد المعلومات، تجدر الإشارة إلى أنه توجد هنالك عوامل دفع ومسهلات وعوامل عكسية أو صعوبات:

أ- **المسهلات** في محاولتنا الاستكشافية لبعض مواقع الدولة لفتنا التأييد شبه الشامل لقياداتها ولعناصرها. ففي الجامعة اللبنانية تتقاسم النساء والرجال إدارة المركزين المعنيين بالأبحاث. في الشؤون الاجتماعية، مثلاً، تتبوأ مراكز القيادة الإدارية البرامج والوحدات النساء حصراً. في الصحة كل العاملين في برنامج الصحة الإنجابية، هم من النساء، باستثناء المدير. خطاب هؤلاء يشي بحساسية جندرية أكيدة. والرجال منهم لا تعوزهم الحساسية المذكورة، أو هم غير متعصبين ضد المرأة، في أقل تقدير. ويتأثير التعرّض المستمر للأفكار المتداولة حول التنمية

<sup>36</sup> - في غياب التنسيق بين المنظمات المختلفة، أبدى الناس تبرماً بدعواتها للاجتماع ولتكرار ذكر حاجاتهم قبل البدء بعملية الإغاثة نفسها.

<sup>37</sup> - نشير، مثلاً، إلى برنامج تعليمي/ تدريبي تنفّذه "المنظمة الدولية للهجرة" مع الجامعة اللبنانية يحصل على أثره المتدرّب بعد الخضوع له على امتداد 240 ساعة تدريس، ماستر مهنية تشتمل على مناهج بحثية وعلى إنتاج لمعلومات حول الجماعات المستهدفة.

البشرية بمفهومها المعاصر، هناك وعي بأهمية المعلومات وبضرورة نشرها وإتاحتها من أجل تعزيز نشاط الوحدات العاملة، ورسم خططها. ويعزى للمعلومات وإتاحتها ونشرها دور إيجابي مفقود يمكنها أن تؤديه هو التنسيق بين هذه الوحدات، والحد من التكرار وهدر الموارد. من هنا، فإن البحث مع هؤلاء عن وسيلة تجميع المعلومات حول الجندر في الوحدات التي يعملون فيها، وعن استحداث الآلية التي تسمح بتدفق المعلومات إلى "الهيئة الوطنية للمرأة اللبنانية" لقي ترحيباً، واستعداداً للمساعدة في البحث عن هذه القنوات وتلك الآليات. بل إن بعضهم عبّر عن حاجته للمرصد في عمله.

**ب- الصعوبات التي تعترض تحصيل المعلومات من الوحدات العاملة في مؤسسات الدولة لا تتمثل،** إذاً، في غياب الوعي بأهمية الموضوع وراهنيته للعمل التنموي، بل في موقع آخر : هذه الوحدات تشكو من شحّ في الموارد البشرية والمالية. وتشكو أيضاً من غياب التنسيق في ما بينها.<sup>38</sup> هاتان الصعوبتان تجعلان عمل موقع أساسي يقوم مقام المصب الجامع للمعلومات المنتجة في كل واحدة منها شبه مستحيل، إذا ما وجد. ولا ننسى، كما ذكرنا سابقاً، دور الحروب في تخريب التقدّم الحاصل في هذا المجال وتأجيل الاهتمام به. تتركز هذه المقترحات التي نسوقها عن "الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية" في سعيها لإنشاء مرصد للمعلومات المتجمّعة والمنتجة عن الجندر في مؤسسات الدولة اللبنانية تليخياً، على ما يلي :

إن وجود تفاوت بين التنظيم الإداري الفعلي وبين هيكلته الرسمية، لا يسمح لـ "الهيئة" بالاعتماد على المعلن منهما (التنظيم والهيكلية) لتعيين مواقع مركزية لتوثيق المعلومات عنها عامّة، والمعلومات عن الجندر، خاصة. ولما كانت بعض الوزارات في الدولة اللبنانية تتصف بوجود وحدات بنوية و"برامج داعمة" ذات وظائف متطابقة، وتفقد للتنسيق في ما بينها، أحياناً، بسبب التضارب في الصلاحيات والحرص على المواقع... فإننا نجد تعدداً في مراكز إنتاج المعلومات عن الموضوع نفسه، وتعدداً في أشكال توثيق تلك المعلومات. ولما كانت أوضاع توثيق المعلومات في الوزارات والمؤسسات الرسمية متفاوتة، سواء في تحيينها أو في مجالات تغطيتها، فإن تعيين مقاربة موحّدة للحصول على المعلومات المطلوبة غير ممكن من هذه الوزارات، أو من تلك المؤسسات. مما يفترض معالجة كل حالة بمفردها

<sup>38</sup>- اللافت أن هذا التنسيق قائم، من حيث المبدأ على الأقل، بين وحدات في وزارات مختلفة في لجان تجمعها معاً البرامج المشتركة مع منظمات الأمم المتحدة. إن نشاط هذه الوحدات وإنجازاتها ومنشوراتها متاح، في العادة، على مواقعها الإلكترونية.

تبعاً لأحوال المعلومات فيها. فيكتفي في وزارة الاقتصاد والتجارة، مثلاً، بالطلب إلى دائرة المعلومات والإحصائيات، وعبر القنوات الرسمية المناسبة، تجميع معلومات مصنفة جندياً، على أن يصار إلى نشرها، مصنفة، على موقع الوزارة الإلكتروني. لكن في المواقع التي لا تعتمد التجميع والنشر الإلكتروني، يمكن "لهيئة" أن تقوم بذلك عبر استمارات توزعها نقاط الارتكاز الجندرية gender focal points<sup>39</sup> على الوحدات التي تقوم بإنتاجها، ريثما يتم إنشاء الدائرة المنوط بها المهمة أو تفعيلها. لمزيد من التحديد، نقترح مقارنة لتنفيذ مشروع المرصد تتمثل بالعمل على مستويين :

أ- **استراتيجياً** : التنسيق مع وزارة الدولة لشؤون التنمية الإدارية من أجل إدماج حاجات "الهيئة" المتعلقة بالمعلومات عن كل ما يتعلق بالمرأة في الوزارات والمؤسسات الرسمية المختلفة في "استراتيجية الحكومة الإلكترونية اللبنانية" التي تتضمن توفير إمكانية الحصول على كافة المعلومات... الحكومية إلكترونياً. (كما جاء في الصفحة الرئيسة لموقع الوزارة - الاستراتيجيات - الحكومة الإلكترونية). إن ذلك يفترض جهوزية لدى "الهيئة" تتمثل بقدرتها على تعيين :

- 1- **كافة المؤشرات** التي ترغب في رصد معلومات حولها،
- 2- **وتعيين مواقع إنتاجها** في كافة مؤسسات الدولة.

ب- **مرحلياً** :

العمل على خطين متوازيين :<sup>40</sup>

1- **الخط الأول** : رصد المؤشرات المطلوبة. إن الخبراء العاملين في التنمية في مختلف المجالات هم، على الأرجح، ذوو كفاءة في تعيين المؤشرات المطلوبة، وفي تعيين مصادر المعلومات عنها. ونحن نتطلع إلى **تكليف خبراء مختصين في مختلف المجالات** ليقوموا بمهمة رصد المؤشرات المطلوبة ومصادر المعلومات عنها. ويمكن للخبير المختص تعيين مؤشرات يرتئها كاشفة لرصد تقدم أحوال المرأة عندنا بالاستئناس إلى كل أدبيات منظمات الأمم المتحدة الأساسية المتعلقة بالاتفاقيات التي

<sup>39</sup>- نقاط الارتكاز الجندرية موظفون في الإدارات الرسمية والوزارات المختلفة جرى تدريبهم على المقاربة الجندرية للتنمية. وهم يرتبطون برباط "معنوي" بـ"الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية"

<sup>40</sup>- الجدير بالذكر أن الاقتراح المرحلي، بخطيه الأول والثاني، هو حالياً قيد التنفيذ. وإذ تشرف "الهيئة" عبر "لجنة الدراسات والتوثيق" فيها على ما دعونه بـ"الخط الأول"، فإن الخط الثاني يقوم بتنفيذه منظمة غير حكومية لبنانية لصالح "الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية"، وفق توجيهات مرجعية Terms of Reference تهتدي بما أسميناه بـ"الخط الثاني".

وقعتها الدولة اللبنانية (مثل "اتفاقية إلغاء جميع أشكال التمييز ضد المرأة")، والمقررات الصادرة عن المؤتمرات العالمية المعنية بالمرأة (بيكين في صيغها جميعاً، الألفية، السكان والتنمية، التنمية إلخ). وتتمثل مهمة الخبير المذكور، وفق ما سبق، مسألتين هما :- تعيين المؤشرات حول مجال اختصاصه، وتعيين المصادر المختلفة التي يوفر معلومات عنها.

**2- الخط الثاني :** تكليف مساعدين باحثين (الأولوية لنقاط الارتكاز الجندرية gender focal points، في وزارات الدولة ومؤسساتها والعاملين في دوائر تقنيات الاتصال والمعلومات information technologists - أو ربما الاثنين معاً- في الوزارات) لتوفير المعلومات المحددة في وزاراتهم. وذلك بعد تدريبهم من قبل خبير دولي/ إقليمي على تلك المهمة. هذه المهمة تتضمن صياغة استمارة / تعبئة جداول جاهزة لأن تكون مسودة للفصول المختلفة التي تكون معاً نشرة المرصد الدورية كما ستظهر منشورة على موقع "الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية".

## الباحثون العرب في المهجر :

### أي دور مستقبلي لتطوير العلوم الاجتماعية في الوطن العربي ؟

عبد القادر لطرش\*

\*باحث وخبير في الهجرات الدولية و العربية من الجزائر، تحصل على شهادة الدكتوراه من جامعة السربون بباريس سنة 1999، وعمل كباحث ومدرس لدى العديد من المعاهد البحثية العليا في فرنسا وأوروبا وتحديدا لدى الجامعة الأوروبية بفلورنسا بإيطاليا ، وجامعة باريس ثمانية في فرنسا . يقيم حاليا في دولة قطر حيث يشغل منصب خبير في القضايا السكانية. نشر العديد من المقالات المتعلقة بالهجرات العربية وخاصة هجرة الطلبة وعلاقة المهاجرين العرب بأوطانهم. كما أشرف على طباعة كتاب فعاليات المنتدى الإقليمي حول العمالة الوافدة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

Email : [aklatreche@planning.gov.qa](mailto:aklatreche@planning.gov.qa)

*Arab Researchers in the Diaspora: What Future Role for Developing Social Sciences in the Arab Countries?:* The European universities and especially the French ones have helped produce thousands of Arab researchers and PhD holders in different disciplines including the social sciences. Thus, French universities have acquired the reputation of being the most popular channels for the production of new generations of Arab social scientists. In addition, French universities are also the main centres/institutions for debating research issues of relevance to the Maghreb societies.. The aim of this study is to evaluate the role of Arab social scientists residing in France and discuss means of enhancing this role in the future. But before doing that, the author examines the role of study abroad in enhancing higher education in the Maghreb countries.

شهدت الجامعات الأوروبية بشكل عام والفرنسية بشكل خاص تخرج الآلاف من الباحثين أو الحاصلين على شهادة الدكتوراه من الطلاب العرب، في مختلف التخصصات العلمية بما فيها العلوم الاجتماعية، لتصبح بذلك الجامعات الفرنسية إحدى القنوات ، إن لم نقل القناة الأولى أو المفضلة لتكوين أجيال جديدة من الباحثين الاجتماعيين .

إلى جانب هذا يمكن اعتبار الجامعات الفرنسية و المراكز البحثية فيها هي الأهم التي تتم فيها ومن خلالها معالجة وطرح ودراسة مختلف الإشكاليات البحثية المتعلقة بالمجتمعات المغاربية على اختلاف مجالاتها واختصاصاتها.

تهدف هذه الدراسة إلى تقييم دور الباحثين الاجتماعيين العرب المقيمين في الخارج وسبل تفعيل هذا الدور المستقبلي ، وذلك بعد الوقوف على مكانة ودور الدراسة في الخارج ضمن النظم التعليمية العليا في دول المغرب العربي بوجه خاص.

هل هناك دور مستقبلي لباحثي المهجر في تطوير العلوم الاجتماعية داخل بلدانهم الأصلية؟ انطلاقاً من تقدير حجم حاملي شهادات الدكتوراه المغاربة في الجامعات الفرنسية في السنوات الأخيرة، تهدف هذه الدراسة إلى الوقوف بشكل استشرافي على مكانة العلوم الاجتماعية بين هؤلاء وتقييم إسهاماتهم في حقل العلوم الاجتماعية العربية وسبل تعزيز هذه المساهمة لإعطاء نفس جديد للعلوم الاجتماعية في البلدان العربية.

إن الملاحظ في هذا الصدد هو أن جميع الدول العربية قد اعتمدت غداة استقلالها بين أربعينيات وستينيات القرن الماضي على الجامعات والمعاهد الأجنبية في تكوين رأس مالها البشري المؤهل من كوادرن فنية متخصصة في جميع المجالات الحيوية وذلك لضمان استمرارية مؤسساتها واقتصادياتها. وتواصل هذا اللجوء إلى الجامعات الأجنبية في بداية سبعينيات القرن الماضي بكثافة لتلبية جميع متطلبات القطاعات الاقتصادية والاجتماعية من كفاءات وطنية لإنجاح التنمية الوطنية وتفعيلها، حتى أصبحت الدراسة في الخارج أو الاستعانة بالجامعات الأجنبية، خاصة الأوروبية والأمريكية، إحدى مكونات نظم التعليم العالي وتنوعه في الدول العربية وغاياتها. بعد ذلك ومع توسع وتنوع التعليم العالي في معظم الدول العربية في العقدين الأخيرين تعددت وظائف الاستعانة بالجامعات الأجنبية في الدول العربية وغاياتها، خاصة في دول المغرب العربي، لتصبح في غياب معاهد بحث عليا، الوسيلة الأولى بل الوحيدة في تكوين باحثين في مختلف المجالات العلمية. فاليوم تعتبر الجامعات الأوروبية عموماً والفرنسية خصوصاً من أهم المنافذ لخريجي المرحلة الثانية من التعليم العالي في دول المغرب العربي للحصول على شهادات عليا وخاصة الدكتوراه في مختلف التخصصات العلمية التي تؤهلهم إلى دخول عالم البحث. تشير المعطيات إلى أن حوالي 35% من مجموع الطلبة المغاربة المسجلين في الجامعات الفرنسية، والذين يتجاوز عددهم 53 ألف طالب، مسجلون في مختلف الدراسات العليا والتخصصية والدكتوراه سنة 2007. في حين يمثل حملة الدكتوراه المغاربة سنوياً منذ 1994<sup>41</sup> ما بين 25 و 30% من إجمالي حملة الدكتوراه الأجانب في فرنسا.

### الدراسة في خارج البلدان العربية : تحولات متتالية نظاهرة قديمة

طلب العلم أو الدراسة في الخارج أو هجرة الطلبة في معظم البلدان العربية ليست بظاهرة جديدة ومعاصرة، بل إنها حقيقة اجتماعية وجدت منذ القدم في المجتمعات العربية وقبل نشأة الدولة الوطنية. إنها ظاهرة لها امتداداتها في تقاليد الحضارة العربية الإسلامية كما تطلعنا على ذلك كتب التاريخ والتراجم التي تخبرنا عن تنقل «طلبة العلم» داخل الأقطار العربية وخارجها وذلك في غياب الحدود القومية، بحثاً عن تحصيل العلوم والآداب. وكانت الوجهة المفضلة لـ«طلبة العلم» العرب عبر التاريخ مختلف مراكز

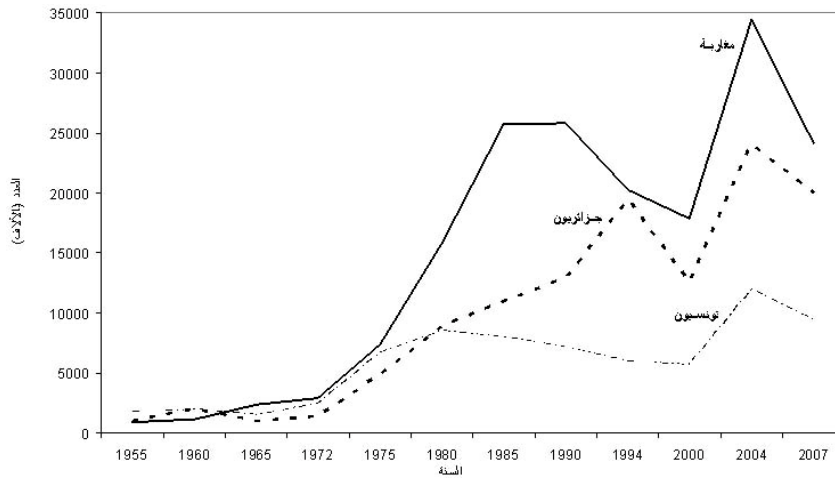
<sup>41</sup>- بلغ عدد حملة الدكتوراه الأجانب في فرنسا ( 1994-2001 ) حوالي الألفين سنوياً.

الإشعاع الحضارية العربية كجامع الزيتونة (731 م)، جامع القرويين (759م)، الأزهر (969 م)، المدرسة النظامية (1067م) والمستنصرية (1228م)... التي كانت تمثل محطات إشعاع علمية وحضارية لا يمكن الاستغناء عنها لتحصيل مختلف أنواع العلوم. لكن مع تعرض البلدان العربية إلى الحملات الاستعمارية وتراجع مراكز الإشعاع العلمية داخل البلدان العربية تغيرت وجهات «طلبة العلم» والطلبة العرب ليترقبوا أبواب مراكز تعليمية جديدة فاتحين بذلك عهدا جديدا في مسار الحراك العلمي في البلدان العربية.



المستشرق الفرنسي ,, جاك بارك,, : مدرسة تخرج منها منات الباحثين العرب

فمنذ بداية القرن الثامن عشر وتزامنا مع التواجد الفرنسي في دول شمال أفريقيا أو المغرب العربي، أصبحت الجامعات والمعاهد الفرنسية ولأسباب تاريخية متعددة، أهم المحطات والوجهات لإكمال الدراسة والحصول على شهادات في مختلف التخصصات العلمية والأدبية<sup>42</sup> للشباب المغربي. ومنذ ذلك العهد عرفت حالة الحراك تلك جملة من التحولات الكمية والنوعية أثرت في غاياتها ودلالاتها وأهدافها وسبل تعامل الدول المغربية وفرنسا معها. شملت التخصصات المدروسة في بدايات القرن العشرين القليل من فروع العلوم الاجتماعية، حيث اقتصرت وبدرجة أساسية على القانون والترجمة والتاريخ نظرا لحاجة سوق العمل إلى مثل تلك التخصصات. في المقابل بقيت الدراسات التكنولوجية بوجه خاص مقتصرة على الباحثين الفرنسيين لأسباب تتصل أساسا بخدمة التكنولوجيا للحضور الاستعماري من منظور استكشاف خصائص المجتمعات المستعمرة بصفتها مجتمعات غير «متكاملة»، أو مجتمعات انقسامية. (الجيل المتخرج على يد المستشرق جاك بارك مثلا). في هذا المستوى، يمكن القول بأن هدف الحراك العلمي نحو الجامعات الفرنسية في ذلك الوقت كان ينضوي ضمن استراتيجيات مهنية وغير بحثية، الأمر الذي يفسر العدد الهام من خريجي كليات القانون والطب، وهو عدد نسبي طبعاً في سياق أوضاع ومتطلبات تلك الفترة.



شكل رقم 1: نمو تواجد الطلبة المغربية و الجزائريين و التونسيين في الجامعات الفرنسية بين 1955 و 2007 (المصدر: وزارة التربية والتعليم - فرنسا. النشرة الإحصائية 2007)

<sup>42</sup> Guy (Pervillé), *Les étudiants algériens de l'Université française, 1880-1962*, Paris, Éditions du CNRS 1984

عرف وجود الطلبة المغاربة في الجامعات الفرنسية منذ مطلع القرن 19م جملة من التغيرات أثرت في حجمه ومستوياته. فمن بضعة مئات من النخب الاجتماعية المغربية في بداية عشرينيات القرن التاسع عشر قفز عدد الطلبة المغاربة في الجامعات الفرنسية اليوم إلى حوالي 54 ألف طالب. هذا النمو الذي يجد تفسيراته بالدرجة الأولى في التحولات الخاصة بدول المغرب العربي، تأثر أساسا بالتحولات الديموغرافية التي عرفتها التركيبة السكانية في كل دول المغرب العربي وانعكاساتها المباشرة على المنظومة التربوية وخاصة الطلب المتزايد على التعليم والتعليم العالي المتنوع، وتزايد احتياجات اقتصاديات دول المغرب العربي إلى كفاءات وقدرات وطنية مؤهلة لتلبية متطلبات التنمية الوطنية. يضاف إلى هذا اعتماد الدول المغربية منذ استقلالها، وفي غياب مراحل تعليمية عالية في المغرب العربي، على الدراسة في الخارج وسيلة لتكوين كوادرها من خلال تطوير نظام البعثات إلى الخارج وهي تخصص في بعض الفترات أكثر من خمسة عشر ألف طالب سنويا لتكوين مهندسين وفنيين في العديد من المجالات والتخصصات العلمية. إلى جانب هذا يمكن إدراج وجود الطلبة المغاربة في الجامعات الفرنسية ضمن آليات التعاون الدولي التي كانت ولازالت تحكم العلاقات بين دول الشمال والجنوب. وتجد هجرة الطلبة المغاربة تبريراتها اليوم كذلك في العلاقة التاريخية التي تجمع بين المؤسسات التعليمية في المغرب العربي والجامعات الفرنسية لأن الجامعات في المغرب العربي نشأت إما كامتداد للجامعات الفرنسية أو ضمن شراكة معها. وبشكل عام لا يمكن فصل الطلبة العرب والمغاربة في الجامعات الفرنسية عن الهجرات العالمية للطلبة<sup>43</sup> التي تخص أكثر من مليون ونصف مليون طالب، معظمهم من دول الجنوب.

إلى جانب هذه التحولات الكمية عرفت هجرة الطلبة المغاربة للجامعات الفرنسية جملة من التحولات النوعية أثرت في طبيعة الدراسة في الخارج وغاياتها ودلالاتها. إن ما ميز الدراسة في الجامعات الفرنسية في بداية القرن التاسع عشر إلى غاية استقلال الدول المغربية هو إسهامها في تكوين جيل من النخب السياسية شكل الركيزة الأساسية التي اعتمدت عليها الحركات الوطنية والأحزاب السياسية في نشاطها السياسي داخل المغرب العربي وخارجه. ذلك أن العديد من قادة الأحزاب السياسية والوطنية في الدول المغربية كانوا من قدامى طلبة الجامعات الفرنسية، كالرئيس التونسي الحبيب بورقيبة، والقائدين المغربيين عبد الكريم الخطابي والمهدي ابن بركة، والقادة الجزائريين عبد المالك بن حابس و محمد ميلي و أمير بن عيسة و محمد حربي وغيرهم من الذين تقلدوا العديد من المناصب السامية في الدولة الجزائرية المستقلة. يضاف إلى هذا إسهام الجامعات الفرنسية وأساتذتها المستشرقين (مثل جاك بارك وماكسيم روندسون) في تكوين نخب ثقافية وعلمية

<sup>43</sup> Latreche (Abdelkader), «Les migrations étudiantes de par le monde», *Hommes et Migrations*, n°123, -

أثرت في الفكر العالمي كالمفكر الجزائري مالك بن نبي وعبد الملك صياد والمؤرخ التونسي هشام جعيط والمغربي عبد الله العروي. أما غداة استقلال الدول المغاربية فكان للدراسة في الجامعات الفرنسية وظيفة أساسية تمثلت في تكوين كوادر عليا ومتوسطة لتحمل مسؤوليات متنوعة في مختلف المجالات الاقتصادية والإدارية والاجتماعية لندرة الاختصاصيين والمؤهلين من القدرات البشرية الوطنية في جميع المجالات وتزايد الطلب عليها في فترات تميزت بنمو البنية التحتية لاقتصاديات دول المغرب العربي وتحولها. على أنه ومع مطلع ثمانينيات القرن الماضي وبداية بروز بطلاة حملة الشهادات المتوسطة و توسع مؤسسات التعليم العالي بمختلف تخصصاته وأنماطه في كل دول المغرب العربي و بروز مؤشرات لتراجع دور الدولة نظرا لتعدد البرامج الإصلاحية، عرفت الدراسة في الخارج تحولا جوهريا جعلها تستقطب أكثر فأكثر خريجي المرحلة الثانية من التعليم العالي من مختلف بلدان المغرب العربي للحصول على شهادات عليا، وخاصة الدكتوراه، اعتبارا وأن الشهادات المتوسطة<sup>44</sup> لم تعد تكفي للحصول على وظيفة ومكانة اجتماعية، وبالتالي أصبحت الجامعات الفرنسية الوجهة المفضلة، بل الوحيدة، للطلبة المغاربة للحصول على أعلى الشهادات التي تفتح لهم أبوابا لوظائف عليا وتؤمن لهم مكانة اجتماعية مرموقة، إذا عادوا إلى أوطانهم. وهنا يكمن الوجه الجديد للدراسة في الخارج بالنسبة إلى الأجيال الجديدة من الطلبة المغاربة الذين استفادوا من توسع التعليم العالي في دول المغرب العربي وانفتاحه العام على طبقات اجتماعية ظلت لعقود طويلة محرومة من التعليم العالي.

### الباحثون العرب في فرنسا: أية وظيفة وأية رسالة ؟

مع الانفتاح الكمي والنوعي للتعليم العالي في معظم بلدان المغرب العربي وتعدد المراكز الجامعية في البلد الواحد، أصبح التعليم العالي يستقطب أكثر من مليون ونصف مليون طالب، بعد أن كان هذا القطاع لا يستقبل سوى بضعة آلاف في نهاية ستينيات القرن الماضي. ونتج عن هذا بروز تخصصات ومجالات علمية جديدة وتوسع الخريطة<sup>45</sup> الجامعية عن نطاقها الجغرافي التقليدي. لكن وأمام الطلبات المتزايدة التي واكبت انفتاح التعليم العالي وتوسعه و«مقرطته»، وجدت الجامعة المغاربية نفسها أمام جملة من التحديات لعل أبرزها كان مستوى التوفيق بين الطلب المتزايد على التعليم العالي الأساسي (المرحلة الأولى) وسبل تطوير الدراسات العليا والتخصصية ذات الصلة بالبحث العلمي وتمييزها. غير أن قوة الطلب على

<sup>44</sup>- Khalledi (M.), Liabes (D), «Redistribution de la population par les pôles, mobilité sociale et marché du travail en Algérie», *Annuaire de l'Afrique du Nord.*, Éditions du CNRS, 1981

<sup>45</sup>- بعد أن كانت الجامعات والمعاهد التعليمية العليا حكرا على العواصم وبعض المدن الكبرى في المغرب العربي، توسعت خريطة التعليم العالي في دول المغرب العربي لتشمل العديد من المدن الداخلية والمتوسطة.

التعليم العالي والتحديات الاجتماعية المتعددة الجوانب التي عرفتھا ولازالت تعرفھا المجتمعات المغاربية في السنوات الأخيرة وبروز جملة من الصعوبات الهيكلية في التعليم العالي في بلدان المغرب العربي،<sup>46</sup> جعلت الجامعة المغاربية تركز أساسا على العمل على تأمين مقاعد بيداغوجية لخريجي التعليم الثانوي، ومن ثمّ الاهتمام بتطوير الدراسات العليا والتخصصية ذات الصلة بالبحث العلمي في مجالات محددة. مما ترتب عنه بروز محدودية في فرص التعليم العالي المتخصص وتضاؤل إمكانيات متابعة الدراسات العليا داخل الوطن لخريجي المرحلة الثانية من التعليم العالي. لذا تلجأ النخبة<sup>47</sup> من خريجي المرحلة الثانية من التعليم العالي إلى الجامعات الأجنبية لمتابعة دراساتها في المرحلة الثالثة والحصول على شهادات عليا التي تفقر لها الجامعات والمعاهد الوطنية، وهذا ما يفسر الوجود المتزايد للطلبة المغاربة في المرحلة الثالثة من التعليم العالي في فرنسا، (جدول رقم 1). من هنا قد تبدو الجامعة الفرنسية مكمّلا للتعليم العالي في المغرب العربي، فكما كانت الجامعات الفرنسية الوسيلة الوحيدة لتكوين مهندسين وفنيين في مختلف التخصصات في بداية سبعينيات القرن الماضي، تظل الجامعات الفرنسية من أهم القنوات للحصول على شهادات عليا للشباب المغربي الذي استفاد من انفتاح التعليم العالي وتوسعه في العقود الأخيرة في منطقة المغرب العربي. هذا المعطى، لازال يتطور وينمو من خلال دور البعثات والحراك الطلابي المؤسسي والفردى والحضور المتنامي للجامعات الفرنسية مستقبلا من خلال الاستثمار الخاص في التعليم العالي في جميع التخصصات بما في ذلك العلوم الاجتماعية.

يبلغ عدد حملة الدكتوراه المغاربة من الجامعات الفرنسية بين 1990 و 2000 حوالي 10.000 دكتور في جميع التخصصات العلمية، في حين يمثل حملة شهادة الدكتوراه في العلوم الاجتماعية،<sup>48</sup> بكل فروعها، حوالي 1600 متخرج من مجموع الباحثين المتخرجين المغاربة. هذا العدد الهام من الرسائل الجامعية يبين، بلا أدنى شك، دور الجامعات الفرنسية في تكوين نخب علمية مغاربية، من جهة، وارتباط تكوين الباحثين الاجتماعيين المغاربة بصفة شبة مطلقة بالجامعات الفرنسية، من جهة أخرى. إن لهذا الارتباط محددات حتمية هامة بالنسبة للبحث وللغة البحث خصوصا في مستوى اللغة المستعملة في الندوات العلمية والانخراط في الشبكات ومقترنيات الكتب والنشر وضعف مستوى التعامل مع اللغات الأخرى الصاعدة في مستوى البيبليوغرافيا، كالاتكليزية والاسبانية وحتى الألمانية في بعض التخصصات مثل الألسنية والفلسفة. على أن نفس المعطى يؤكد، من جانب آخر، على العلاقة العضوية التي تربط بين الجامعات الفرنسية والجامعات

Haddab(Y), «Arab Universities : Goals and Problems», *Journal of Arab Affairs* Vol 11, n°1 -<sup>46</sup> pp91-105 (1992).

<sup>47</sup>- يمثل الطلبة المغاربة في الجامعات الفرنسية حوالي 4% من مجموع الطلبة المسجلين في جامعات التعليم العالي في المغرب العربي ومعاهده.

<sup>48</sup>- نقصد بالعلوم الاجتماعية كل تخصصات علم الاجتماع و التاريخ و الجغرافيا و العلوم السياسية و الاقتصاد و تاريخ الفنون و السيمولوجيا و الأنثروبولوجيا و فلسفة العلوم.

المغربية وامتداد ذلك مستقبلا. إن جوهر هذه العلاقة لا يعود بالضرورة إلى التقارب اللغوي<sup>49</sup> بين دول المغرب العربي وفرنسا أو حتى إلى انفتاح التعليم العالي زمن التسويق والعولمة، بل تعود بالدرجة الأولى إلى الطلب المتواصل على الدراسات العليا في المجالات الاجتماعية في المغرب العربي.

ومن دون شك بأنه ثمة ميزة في دراسة العلوم الاجتماعية في فرنسا دون سواها، ربما قد تكون الطبيعة الخدماتية العمومية للجامعات الفرنسية (بخلاف الوضع في جامعات شمال أمريكا) كما قد يكون هناك العامل المتعلق باعتبار الجامعة الفرنسية حصنا منيعا للحوار الأكاديمي الجاد الذي لا يعرف منطق التابوهات والخطوط الحمراء في تخصصات اجتماعية غالبا ما تكون شديدة الحساسية من موضوعات حرية البحث. تلتق في هذا الصدد عوامل الدفع مع عوامل الجذب حيث يظهر مثلا ما يعاني منه الباحث المحلي من محدودية فرص الدراسات التخصصية في بلده ووجود جو من الحريات الأكاديمية والبحثية في الجامعات الفرنسية تفتقر له الجامعات العربية، كما يؤكد أحدهم عندما يقول: «تشكل بالنسبة لي الحريات الأكاديمية والعلمية إحدى مقومات البحث العلمي وخاصة في العلوم الاجتماعية، ففي فرنسا يمكنك اختيار أي موضوع بحث دون أي تدخل، لأن الجامعة مستقلة في إدارتها وكيانها ولا تخضع للرقابة، عكس ما هو موجود في بلداننا التي لا يملك فيها الباحث حق اختيار موضوع بحثه بحرية، وذلك إذا توفرت لديه فرصة متابعة دراساته العليا، لذا فضلت متابعة دراساتي العليا في الجامعة الفرنسية»<sup>50</sup>.

ونظرا لأهمية مواضيع رسائل الدكتوراه في اختيارات الطلبة والباحثين العرب في فرنسا فإننا قمنا من خلال فريق بحث ينتمي إلى المركز الوطني الفرنسي للبحث العلمي، (CNRS 2003) بتكوين قاعدة بيانات لهؤلاء الباحثين قصد معالجة موضوعاتهم البحثية من خلال آلية ، تحليل المضمون،. لقد قمنا في هذا الصدد بتحليل مضامين عناوين رسائل دكتوراه للمتخرجين من أصول عربية داخل الجامعات الفرنسية المستهدفة لحصر مجالات اهتماماتهم وقياس مدى إسهاماتهم في حقل العلوم الاجتماعية في البلدان العربية، وسبل تفعيل هذا الدور.

<sup>49</sup> - في المغرب العربي و باستثناء بعض التخصصات، فإن كل فروع العلوم الاجتماعية تم تعريبها في بداية إصلاح التعليم العالي وذلك في بداية ثمانينات القرن الماضي. ويعني ذلك فيما يعنيه، بأن الباحثين الجدد هم من غير مستعملي الفرنسية في البحث ولا حتى في التعليم.

<sup>50</sup> - لطرش (عبد القادر) ، هجرة الطلبة المغربية إلى الجامعات الفرنسية، رسالة دكتوراه، جامعة باريس 1، 1999، ص 173. (بالفرنسية)

يطلعنا تحليل مضامين عناوين رسائل الدكتوراه لمن لديهم أسماء<sup>51</sup> عربية<sup>52</sup>، في سجل الدكتوراه في فرنسا الذي يحصي كل رسائل الدكتوراه التي نوقشت منذ 1971<sup>53</sup> على تنوع اهتمامات الباحثين من أصول عربية في فرنسا. فإذا كانت القضايا النظرية والمعرفية المتعلقة بالعلوم الاجتماعية والقضايا الاجتماعية الخاصة بالمجتمع الفرنسي، بوصفه مجتمع استقبل للطلبة، تمثل إحدى المجالات العلمية التي تلقى اهتماما من قبل الباحثين العرب لدى اختيار مواضيع رسائلهم الجامعية. ويبرهن هذا على أن القضايا المجتمعية المتنوعة الخاصة بالبلدان والمجتمعات العربية تطرح نفسها بوصفها أولى مجالات اهتمام الطلبة العرب في فرنسا لدى اختيارهم لمشاريعهم البحثية. يؤكد ذلك ارتباط الباحث العربي بمجتمعه الأصلي وسعيه للمساهمة في دراسة بعض ظواهره وتحليلها، من الداخل وعبر استعمال أدوات معرفية وعلمية جديدة يكتشفها الباحث عبر تجربته في الجامعات الفرنسية، كما يقول محمد (طالب جزائري مسجل في رسالة دكتوراه في علم الاجتماع السياسي، حول النخب) : «في الجامعات الغربية نتعلم كيفية وطريقة التساؤل عن مجتمعاتنا التي لم نتلقها في الجامعة الوطنية. هنا في فرنسا كل المواضيع تصبح، بكل بساطة، مجرد مواضيع مسائلة وتمحيص، لذا اخترت العمل على موضوع يخص مجتمعي»<sup>54</sup>. بالإضافة إلى هذا فإن التركيز على المجتمعات الأصلية كمواضيع بحث في الدكتوراه ينبع من إدراك الباحث لدوره تجاه مجتمعه وسعيه للمشاركة في تنمية العلوم فيه، كما يصرح الحسين، طالب مغربي الذي كان يعد لأطروحة عن الشباب في المغرب: «الجامعة الفرنسية غنية بباحثين مختصين في كل الميادين التي تخص مجتمعهم، لذا فكان من واجبي أنا بصفتي باحثا مغربيا أن أقدم وأشتغل على مجتمعي إسهاما مني ولو بالقليل في تطوير الأبحاث الاجتماعية الخاصة بمجتمعي»، من هذا المنظور يؤكد الطالب-الباحث الأجنبي في فرنسا عبر موضوع أطروحته في الدكتوراه ارتباطه بمجتمعه الأصلي لأن هجرته مؤقتة وتفرض عليه العودة إلى بلده، لذا فإن اختيار موضوع الأطروحة المرتبط بالمجتمع الأصلي يبدو جزءا من الإستراتيجية المستقبلية للطلبة الأجانب في فرنسا خاصة المغاربة منهم، بغية تسهيل اندماجهم المهني في الجامعات والمراكز البحثية في بلادهم، في حالة توفر الظروف الموضوعية لذلك. من هذا المنطلق، يهدف الباحث العربي في فرنسا إلى البقاء على صلة مع

<sup>51</sup> - اعتمدنا في تحديد الأسماء العربية على طبيعة الاسم واللقب في الوقت نفسه، مستندين في ذلك على معرفتنا بالواقع الثقافي والاجتماعي للمجتمعات المغربية. في غياب معطيات عن توزيع حملة الدكتوراه حسب الجنسية، في سجل قاعدة البيانات الخاص بالدكتوراه في فرنسا في غياب معطيات عن توزيع حملة الدكتوراه حسب الجنسية، في سجل قاعدة البيانات الخاص بالدكتوراه في فرنسا.

<sup>52</sup> - اعتمدنا في تحديد هوية الباحث وانتمائه على كل من لديهم أسماء عربية، وبناء على ذلك قمنا بتحليل مضامين عناوين أطروحاتهم.

<sup>53</sup> <http://www.anrtheses.com/fr>

<sup>54</sup> - لطرش (عبد القادر)، هجرة الطلبة المغاربة إلى الجامعات الفرنسية، رسالة دكتوراه، جامعة باريس 1، 1999، ص170. (بالفرنسية)

مجتمعه الأصلي عبر اختيار موضوع بحث يخصه لتسهيل اندماجه المهني المستقبلي في بلده، «إذا أردت العودة إلى البلد فعليك على الأقل القيام ببحث يختص بدراسة الواقع المحلي وإلا فلا أرى كيف سأوظف في الجزائر وأنا متخصص في واقع لا صلة له بالجزائر لا من قريب ولا من بعيد» (علي.ب. طالب جزائري يحضر لرسالة دكتوراه في الجغرافيا).

انه من المهم في هذا الصدد التفكير في الاتجاهات العامة للبحث وللموضوعات المدروسة من منظور اهتمام الشتات بالواقع المحلي للوطن ,, الأم,,،. تغطي على أطروحات الدكتوراه للطلبة العرب المسجلين في الجامعات الفرنسية مجموعة من المواضيع التي يمكن تغطيتها من زوايا مختلفة من العلوم الاجتماعية تشترك فيها تقريبا، من حيث الاهتمام، كل المجتمعات العربية التي يوجد طلابها في الجامعات الفرنسية كقضايا النخب السياسية والفكرية و المرأة و الشباب و الأسرة و الدين و التعليم و العمل و الهجرة و السكان و الهوية و الثقافة، المجتمع المدني و الطبقات الاجتماعية و الإعلام و التنمية و القانون. انه بهذا المعنى، تبدو الجامعات الفرنسية عبر استقطابها للكم الهائل من الباحثين العرب ووفرة الأبحاث الجامعية عن القضايا المختلفة للمجتمعات العربية وتنوعها مركز بحث مفتوح على المجتمعات والبلدان العربية، دون أن تعترف الجامعة الفرنسية بذلك. ومن بين المجتمعات العربية الأكثر حضورا في أطروحات الدكتوراه مجتمعات المغرب والجزائر، نظرا لوزن الطلبة المغاربة والجزائريين ضمن الحجم الكلي للطلاب العرب والأجانب في فرنسا. يمثل الطلبة المغاربة أول فوج من حيث العدد ، للطلبة الأجانب في فرنسا حيث يبلغ عددهم حوالي 30 ألف طالب يليهم طلاب الدكتوراه من الجزائر والذين يقدر عددهم بحوالي 17 ألف طالب، خلال العام الدراسي 2006-2007.

### خلاصة:

تمثل اليوم رسائل تخرج الباحثين الاجتماعيين العرب من الجامعات الفرنسية بعددها وتنوع مجالاتها العلمية وتوسع نطاقها الجغرافي ومسايرتها لمختلف التغيرات المجتمعية للبلدان العربية، ثروة يزخر بها البحث العلمي في فرنسا. لكن وفي غياب تواصل للأبحاث بين الجامعات العربية والفرنسية في هذا المجال وتبادلها وفي غياب تواصل بين الباحث العربي في الجامعات الفرنسية والجامعات العربية، بما فيها جامعته الأصلية، يبقى الباحث العربي منعزلا عن بيئته الجامعية الأم، لذلك فإن أبحاثه ومنشوراته لن تصل إلى المجتمع المعني بالبحث وتبقى حكرة على الجامعة المستقبلة. لذا، وللاستفادة من أبحاث الباحثين الاجتماعيين العرب المقيمين في الخارج لابد من البدء في تكثيف التواصل بين الباحث العربي والمؤسسات التعليمية والبحثية العربية للاستفادة من مختلف الأبحاث التي أعدها باحثون عرب مقيمون في الخارج، وإثراء المكتبات العربية من الأبحاث الجامعية الجادة، التي تفنقر لها الجامعة العربية اليوم. قد يكون ذلك عبر متابعة كل ما يناقش في الجامعات الفرنسية عن المجتمعات العربية، أو دعوة الباحثين العرب الاجتماعيين المقيمين في الخارج

إلى التعريف بأبحاثهم في بلدانهم الأصلية أو البلدان العربية عبر إقامة منتديات وملتقيات وطنية أو إقليمية يدعى لها كل الطلبة- الباحثون المقيمون في الخارج، أو إقامة نشرة عربية تشرف عليها هيئة إقليمية علمية تعمل على تفعيل هذا التواصل، أو إقامة موقع إلكتروني يسعى إلى تكثيف التواصل بين الباحثين الاجتماعيين العرب المقيمين في الخارج والمراكز البحثية داخل الأقطار العربية.

#### المراجع:

لطرش (عبد القادر)، هجرة الطلبة المغاربة إلى الجامعات الفرنسية، رسالة دكتوراه، جامعة باريس I، 1999، ص170. (بالفرنسية)

-Haddab(Y), «Arab Universities: Goals and Problems», *Journal of Arab Affairs* Vol 11, n°1 (1992).

- Khalledi (M), Liabes (D) ,«Redistribution de la population par les pôles, mobilité sociale et marché du travail en Algérie», *Annuaire de l'Afrique du Nord.*, Éditions du CNRS, 198

- Latreche,( Abdelkader) «Les migrations étudiantes de par le monde», *Hommes et Migrations*, n°123-  
Sep-Oct 2001, pp13-27

Pervillé (Guy), *Les étudiants algériens de l'Université française, 1880-1962*, Paris, Éditions du CNRS 1984

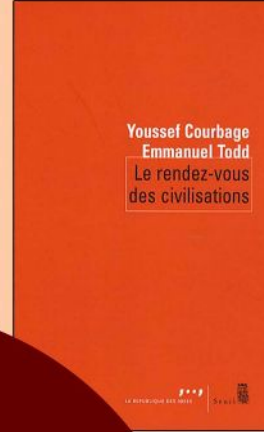
جمال العبد

يوسف كرابج

الدراسات المستقبلية.. بوابة الاستشراف الموائمة

حاوره:

عبد الوهاب بن حفيظ



في مكتبه بمركز الدراسات الديمغرافية بباريس INED، التقاه مؤلفه ، أوراق الأوسط، ليتحدث معه عن كتابه الجديد، موعده الحضارات، وكتب الكتاب هذه المرة، ومداور الصدق هو الباحث اللبناني يوسف كرابج المتخصص في الدراسات السكانية. والمؤلف هو خريج اقتصاد وديمغرافيا وعلم اجتماع من الجامعة اللبنانية، عمل كخبير لدى العديد من المنظمات الدولية والإقليمية وهو يعمل حاليا كمدير إبحاث بالمعهد الوطني للديمغرافيا. له العديد من المؤلفات حول الانتقال الديمغرافي والصيراني في العالم العربي آخرها كتاب ، موعده الحضارات والذي صدر بالفرنسية وترجم إلى أكثر من لغة في انتظار صدور الطبعة العربية أسئلة اللقاء كانت عديدة إلا أنها تمحورت وبشكل أساسي من خلال مناقشة المفاهيم التي يقترحها الكتاب : بدءا بالانتقال الديمغرافي إلى الوظيفة الاستشرافية للدراسات السكانية إلى الانتقال نحو الدوائمة ومؤشرات هذا الانتقال

**هناك وراء كل كتاب... كاتب... ووراء كل كاتب دافع أو دوافع لا إقتراف فصل الكتابة. موعده الحضارات هو بكل تأكيد موعده قبل الموعده... أي، محصلة تعاون بين الديموغرافي المطالع على خصائص المنطقة العربية والإسلامية والانتروبولوجي المتمكن من ضروب المقارنة. هذا اللقاء بين يوسف كراج وإيمانويل تود، كيف بدأ وكيف أدى إلى إقتراف فصل الكتابة الثانية ؟**

بدأت عملي كديموغرافي يعتمد على المنهج الإحصائي. طبعا كانت لديّ معرفة عميقة وواسعة بالعالم العربي والإسلامي، فأنا كما تعلمون من أصول لبنانية وقد قمت بمهام عديدة في العديد من بلدان المنطقة كما عشت لمدة طويلة في مصر والمغرب، هذا إضافة إلى معرفتي ببلدان الشرق الأدنى وأقصد على وجه التحديد كل من اندونيسيا ودول البلقان ودول آسيوية أخرى. طبعا التجربة التي كانت لي في هذه البلدان ساعدتني على أن أحصل على صورة متكاملة لواقع المنطقة، أمّا عن السبب الحقيقي من وراء تعاوني مع الباحث والمفكر "إيمانويل تود" Emmanuel Todd فهو أنني كنت ومازلت أعتقد بأنّ تكامل خبرة الديموغرافي والانتروبولوجي، أعني تكامل الأدوار البحثية وتكامل المعرفة وتكامل مناهج العمل، يمكن أن يكون عاملا مساعدا للإلمام بجوانب جديدة لواقع المنطقة. هذا هو الجانب الأول الذي جعلني أتعاون وأعمل مع إيمانويل تود. الجانب الثاني أو العامل التفسيري الثاني، هو أنّ هذا الكتاب ظهر عندما بدأت نزعة "الإسلاموفوبيا" تصل إلى مستوى كاريكاتوري في مجتمعات الاتحاد الأوروبي. وطبعا ما يحدث إلى يومنا هذا في دول شمال أوروبا على وجه التحديد، يؤكد ذلك. أنا نفسي لست مسلما وأنتمي كما تعلمون إلى مسيحي الشرق. ولكن ولكوني عربي غير مسلم، هذا الاعتبار أيضا سمح بأن تكون لي معرفة جيدة لمواطنينا العرب باختلاف حساسياتهم وانتماءاتهم ودياناتهم. كما أن هذا الوضع سمح أن تكون لي نظرة موضوعية عن الإسلام. فأنا كملاحظ خارجي وداخلي في وقت واحد أجد نفسي في وضع يمكنني من تحليل الظواهر والمعطيات بشيء من الموضوعية أو بقدر كاف منها، مع حرص على المسافة المنهجية التي تلزم كل باحث.

**محاولة فهم الانتقالات والتضخيمات الاجتماعية على اختلافها هو أمر مهم، لكن وأنما بصدده الكتابة لا شك بأنه ثمة هدف كنتما تسعيان إلى الوصول إليه بمصنك رسالة. إلى من كانت موجهة هذه الرسالة بدرجة أولك ؟ هل إلى الاجتماعيين ككل، أم إلى مختلف فئات الرأي العام ؟**

من المهم أن أشير هنا إلى أن الكتاب كان يهدف أو يستهدف الأخصائيين والجمهور العريض في وقت واحد. ولكن للأسف ما لاحظناه هو أن الديموغرافيون هم أول من رفض هذا الكتاب في ما عدى مدير هذا المعهد الذي أعمل فيه، والذي شجّعني إلى آخر مطاف العمل وتجاوب معه. إنها مفارقة عجيبة بأن يكون لدى أهل الاختصاص مثل هذا الموقف في حين يعرب الجمهور العريض عن تقديره لمثل هذا الجهد.

**ما هو السبب من وراء مثل هذه المفارقة... ألا ترون بأنها جد عاصية بين أهل الاختصاص الواحد؟**

مشكلة أخصائي علم السكان هي مشكلة كل من يعمل على عزل تخصصه عن باقي التخصصات بدعوى أن هذا التخصص هو حامل للحقيقة بمفرده. طبعاً من هذا المنطلق هم يريدون أن ينظروا إلى العالم نظرة تخصصية مفرطة وقد يحصل هذا للعديد من التخصصات الأخرى. قد يحصل لديكم أنتم مثلاً في العلوم السياسية أو في علم الاجتماع وأرى بأنّ أخصائي علم السكان في هذا السياق أو في سياق ردود أفعالهم إزاء ظهور الكتاب لا يريدون أن يكون علم السكان وسيلة معرفية من أجل استشراف المستقبل. الاجتماعيون أيضاً إذا سلكوا نفس المنهج التخصصي الانعزالي يجدون أنفسهم في نفس السياق. ومع ذلك فأنا أعتقد بأن دراسة علم السكان هي مدخل لدراسة المستقبل وهي مدخل لفهم هذا المستقبل. ونقطة الخلاف بين ما صدر في هذا الكتاب وبين ردود الفعل هو أن العديد من الديموغرافيين يرفضون أن يكون علم السكان جسراً لفهم المستقبل بشكل عام. أرى بأنه من المهم جداً بأن ندرك بأن دراسة المستقبل لا يمكن أن تكون حكراً على تخصص واحد في العلوم الاجتماعية. نحن بحاجة إلى تداخل المعطيات والمؤشرات الديموغرافية والسوسولوجية والسياسية. نحن بحاجة إلى الحصول على صورة واقعية وعلى صورة مرئية لهذا الواقع تسمح بتجاوز مشكلته وتوقع ظواهره المرضية وفق أشكال مختلفة في المستقبل. من هذا المنطلق جاء الكتاب بلامح منهجية غير واضحة بالنسبة للبعض، إلا أنه وفي اعتقادي كان شديد الوضوح من حيث أن جميع الفئات بجميع مستوياتها قد تقبلت هذا الكتاب ورحبت بصدوره بدليل أنه في فرنسا فقط قد بيعت إلى حد الآن أربعين ألف نسخة. هناك طبعاً ترجمات ألمانية وإيطالية وعربية هي بصدد الإعداد. وهذا الإقبال الهائل على

كتاب علم السكان يتضمن جداول ويتضمن أرقام معقدة أحيانا بالنسبة للجمهور العريض يفسر إلى أي حد نجحنا في توضيح رؤية مفادها أن المنطقة وأن العالم العربي والإسلامي من خلال حاضره وربما مستقبله لا يمثل استثناء ثقافيا وإنما هو حالة إنسانية مسجلة في سياق إنساني عريض.


**هذا يصود بنا إلى سؤال آخر ويتعلق بهوية العلوم الاجتماعية. هل تريدون القول بأن علم السكان أن يكون على رأس اهتمامات العلوم الاجتماعية إذا اردنا تطوير بحوث الاستشراق بشكل عام ؟**

بكل تواضع أرى بأنه يجب وضع علم السكان على رأس التخصصات لأن المتغير الديموغرافي هو أحسن مؤشر لتحليل نفسية المجتمع. فعندما يقرر مجتمع ما أن يكون له أقل أبناء يعنى ذلك أن هناك تغير في نفسية الناس ونفسية الفرد. يعطي علم السكان مؤشرات كمية يصعب رفضها. لعلمكم لاحظتم بأنه من خلال عملنا نركز كثيرا على دراسة التطور الذي يلحق بمعدلات الخصوبة Le taux de fécondité. وإذا أخذنا حالة مجتمعات نجحت في هذا السياق نلاحظ بأن ما يحصل في ذهنية مواطن هذه المجتمعات هو بكل تأكيد محصلة لتغيرات جمّة. اليوم مثلا يمكن أن نلاحظ بأن مؤشر الخصوبة في تونس هو دون مستوى المؤشر الحاصل في فرنسا وهو أيضا دون مستوى المؤشر الحاصل في العديد من الدول الأوروبية وربما دول أمريكا الشمالية أيضا. معنى ذلك أنه هناك أشياء كثيرة حصلت في ذهنية الرجل أو المرأة في تونس. ليس لي طبعا تفسيرا خاصا لهذه الظاهرة ولكن أقول بأن ما حصل ليس من الصدفة وأترك المهمة لعلماء الاجتماع كي يفسروا لنا ما حصل في مستوى هذه الذهنية. بل أقول أكثر من ذلك، لأن بعض البلدان التي ينظر إليها نظرة سيئة مثل إيران لديها مستوى خصوبة متدني أكثر من فرنسا والولايات المتحدة. ونلاحظ بأن بلدانا أخرى مدللة تخص بعناية خاصة من الدول الغربية مثل تركيا التي لديها مستويات خصوبة مرتفعة. هناك أيضا المؤشرات الخاصة بوفيات الأطفال وأعتقد أيضا بأنها مسألة هامة ولها دلالتها في مستوى تطور المجتمع إن كان ذلك في مستوى تطور الخدمات الصحية أو في مستويات أخرى.

**استعمالكم لمفهوم موعده الحضارات يتضمن فعامة ضمنية مفادها بأن الحضارات فاعل في العلاقات الدولية وهو أمر غير صحيح من الناحية التحليلية كما يصود بنا إلى أطروحة باتت قديمة نسبيا تتعلق بدهام الحضارات. فالحضارة هي محصلة تفاعلات بين فاعلين تحكمهم المطالغ وهي وحدة مجردة لا تخضع للقياس العلمى. أنتم استعمالتم نفس اللفظة وذات المنطق؟**

هناك مسائل عديدة وردت في هذا السؤال. أولها، هل أن الكتاب هو أطروحة مضادة لكتاب صمويل هنتغتون؟ نعم، وذلك لسببين: أعتقد أن كتاب صمويل هنتغتون قد أحدث خسائر فادحة في مستوى العلاقات بين الشعوب من خلال استعمال مفهوم صراع الحضارات أي صراع الحضارة اليهودية المسيحية من ناحية مع الإسلام. وهذا الموضوع وصل إلى حد التصوير الكاريكاتوري المفزع والإسلاموفوبيا السائدة اليوم. انه يقسم الإنسانية إلى حضارات ونحن وضعنا عنوان لقاء الحضارات لا لاعتقادنا بأن الحضارة هي فاعل، بل بالعكس. لقد اخترنا ذلك من باب الاستهزاء أو السخرية من عنوان "صدام الحضارات". كما نعتقد بأنه لا وجود لحضارة إسلامية واحدة أو عربية واحدة ولا وجود لمسلم مجرد كجوهر مفارق لواقعه. هناك مسلم ومسلم، بل هناك مسلم مؤمن ومسلم غير مؤمن حتى. إن الثقافة الإسلامية هي مكون فسيفسائي من مفاهيم وخيارات ومسالك وفلسفات وطرق ومبادئ متعددة.

كما إن أخطر ما ورد في كتاب هنتغتون هو الدعوة إلى الخوف من العرب ومن المسلمين. ومن خلال هذه الدعوة تم استعمال مؤشرات ديموغرافية مثل قوله بأن الفئة ما بين 16-24 سنة هي بصد التنامي وأن هذه الفئة هي فئة ذكورية يمكن أن تكون عامل إخلال بالأمن وبلاستقرار في العالم. وطبعا لدى الكاتب العديد من التبريرات والتفسيرات ذات الطابع الديموغرافي. ونحن لذلك عملنا على الرد بالمثل من خلال نفس التفسير أو من خلال نفس اللغة ولكن عبر قراءة مختلفة للمعطيات.

 **تحدثتم عن مفهوم الانتقال *la transition* وتحدثتم تارة عن مفهوم الانتقال الديموغرافي وطورا عن مفهوم الانتقال الثقافي وكما لو أن الأول يصني الثاني. في نفس السياق نلاحظ عدم إدراج المتغيرات المتصلة بالانتقال الاقتصادي أو السياسي كما لو أن المتغيرات منفصلة عن بعضها البعض. هل هذا صحيح؟**

من الصعب أن نلم في كتاب بمائة صفحة بكل الجوانب والمتغيرات الإنتقالية المتصلة بالمجتمعات المدروسة. إن علينا أن نختار وقد اكتفينا بمفهوم الانتقال الديموغرافي. هناك فكرة نقول بأن هناك خطر "أخضر" على العالم *Le péril vert* في إشارة للتنامي الديموغرافي للمسلمين. طبعا حاولنا أن نرجع الفكرة إلى واقعها وإلى المؤشرات الحاصلة لنقول بأنها فكرة خاطئة. فخلال الماضي القريب كان لكل امرأة في العالم الإسلامي سبعة أطفال أما اليوم وفي حدود 2008 فهناك معدل 3.4 وهذا مؤشر له معناه وله دلالاته في وقت واحد. إن الانتقال الديموغرافي في

نظرنا هو مؤشر هام .وما حصل تاريخيا في أوروبا خلال أربعة قرون أو ثلاثة قرون على وجه الدقة، يحصل اليوم في العديد من المجتمعات العربية والإسلامية خلال العشرية الثلاث الأخير. وهذا يؤكد بأن الوعي بعقلنة الإنجاب هو أمر مرتبط بالأوضاع المعيشية للناس وهو لا يرتبط بقضايا الغيب ولا بقضايا الآخرة والناس . انه من الواضح بأنهم يقومون بتنظيم أمور حياتهم وفق مسوغات عقلانية. هذا الانتقال شاهده أوروبا قديما وفرنسا أولا في القرن الثامن عشر عندما كان يصرح أحد الرهبان بالقول :*"إننا نخش الطبيعة حتى في الأرياف"* في إشارة إلى تنظيم النسل كما حصل ذلك أيضا قبل الثورة الفرنسية وهو ما هيئت للثورة. إن ما يحصل اليوم هو حركة سريعة أحيانا تفوق حركة عداد الساعة وهذا التطور لا ندركه من خلال الملاحظة المباشرة ولكن عندما نضعه في سياقه التاريخي يمكن أن تكون له القيمة التي يستحقها.

**هناك الموضوع المتعلق بتطور النمط المصيفي. لم يرد هذا المفهوم في كتابكم على الرغم من أنكم قد لامستم المفهوم بشكل غير مباشر.**

لم نتعرض لمفهوم نمط الحياة، كما أننا أيضا لم نتعرض للضغوطات التي يمارسها السكان على الموارد وهذه المسألة هي أيضا مسألة هامة وهي من المسائل التي كان علينا أن نوردنا في الكتاب. لكن كما قلت لم يكن من الممكن أن نقوم بكل شيء في وقت واحد وحاولنا أن نقتصر البحث على متغير التعليم وعلاقة هذا المتغير التعليمي سواء تعلق الأمر بالذكر أو بالإناث بالتطورات والتغيرات الديموغرافية أو بآثار هذا التغير في مستوى الوعي.


**في أكثر من موقع من الكتاب تلاحظون بأن مستقبل المنطقة يكمن في الوفاق بين متناقضات وأدوار متضادة في حين نلاحظ اليوم بأن معظم المشهد العام هو نزاع وصراع. ماذا تركتم للمتغيرات التي تقوم على تناقضات مستحصية ؟**

نعم أرى بان مستقبل المنطقة يكمن على توافقات تفاوضية أكثر من كونه في حالات نزاع مستمرة. طبعاً هذا الوضع الحالي يبدو سلبياً إلا أنه يبدو حاملاً لمتغيرات إيجابية قادمة وجدّ محتملة. لقد حاول Emmanuel Todd أن يوضح من منظوره الانتروبولوجي كيف أن الانتقال الديموغرافي قد ترافق مع ظهور العنف في أوروبا. هذا ما حصل في إنجلترا في زمن كرمويل مع ارتفاع مستوى تمدن

السكان. لقد كانت هناك ثورة طهرية دينية أدت إلى قطع رأس الملك. الثورة الفرنسية هي أيضا تراكمت مع ارتفاع التمدد. هذا ما حصل في روسيا أيضا وفي الصين سنة 1949. وما نعرفه في العالم العربي الإسلامي هو نفس ما حدث في مجتمعات أخرى ولكن بشكل متضخم. فهذا الانتقال الذي حصل في أوروبا خلال الثلاثة قرون يحصل في هذه البلدان خلال ثلاثة عقود. وكما قلنا في البداية، لنجعل أنفسنا في وضع التونسي مثلا ولننظر إلى تغير ذهنية التونسي والسرعة التي تغيرت بها هذه الذهنية عبر الأجيال. طبعا هذه السرعة تؤدي إلى حالة من الاضطراب وهذا الاضطراب هو ناجم عن عوامل عدة. هناك سلطة الأب التي تراجعت نتيجة تمكن الأبناء من تحصيل معرفي يتجاوز معرفة الأب. وهناك سلطة الإخوة الذكور التي تراجعت نتيجة تعلم الأخوات البنات داخل العائلة الواحدة، كذلك ظهور حبوب منع الحمل. كل ذلك أدى إلى ظهور سلوكيات تعمل على تحقيق نوع من الاستقلالية في وقت قصير جدا. هذا الانتقال الديموغرافي يبشر بمستقبل أكثر رصانة وأكثر استقرار على الرغم من بعض مؤشرات التدين الظاهر في نظري. إن العالم العربي يبدو لي اليوم أكثر علمانية من الفترات السابقة حتى وإن بدا خلال الستينيات كذلك، أي خلال الحقبة الناصرية. يعيش الإنسان العربي اليوم تقريبا وفق نفس نمط العيش الذي يعيشه الإنسان الغربي. هناك انشغال إنساني مشترك بقضايا النقل العمومي وبقضايا البطالة. يمكن أن أذكر هنا دراسة ظهرت في المغرب خلال هذا العام تبين كيف أن المجتمع المغربي في عمومها يعتقد بأن الدين لا يجب أن يدخل في الحياة العامة وهناك أيضا نسب مئوية مرتفعة تؤكد قبول المواطن المغربي للقرض البنكي، هذا إضافة طبعا إلى وصول مؤشرات أخرى أعتقد بأنها تحمل معاني في اتجاه حداثي. وما يؤكد ذلك هو نتائج الانتخابات التي حصلت أخيرا في المغرب. هناك بكل تأكيد رد فعل سلبي إزاء الأحزاب السياسية والمعطى الجديد هو أن التيارات الدينية لم تستثمر رد الفعل ولم تحوله إلى حسابها، بل بالعكس من ذلك لقد انتابها ما انتاب بقية الأحزاب الأخرى.

 مفهوم الانتقال يطرح أيضا السؤال المتعلق بهدف المسارات الانتقالية. تتحدثون كما لو أن الفارق بين ما يحصل في المنطقة وخارجها هو هارق هي الزمن مع أن الزمن هي ذاته ليس ضامًا ولا محايًا؟

نعم إن الفارق في الزمن وليس في الثقافة. لقد تأخر العالم العربي والإسلامي وتأخرت ثقافته من خلال الأمية. وهذا التأخر اليوم هو بصدد التراجع ويتم تجاوز الأمية اليوم بشكل سريع، خذ مثلا مجتمع تونس ولبنان هما مجتمعين يبدوان أكثر تقدما من اليمن وليس ذلك من باب الصدفة لأنّ مراحل الانتقال الديموغرافي تساهم في وضع الأسس الفرعية الأخرى اللازمة لاستكمال دورة التحديث.

 بالنسبة للمتغير الخاص بالثقافات الفرعية، تصدّم عن السودان تصدّم أيضا عن مالي خصوصا في ما يتعلق بظاهرة تصدّد الزوجات، ولادكّتم بأن الظاهرة ليست بنفس الانتشار في المناطق الصربية الأخرى. إلى ذلك تصدّم عن وضع القبائل في الجزائر وكان هناك نوع من التوصيف الخاص بها ألا تصدّمون بان هذا الاختصار على الثقافة الفرعية يساهم في تأكيد نظرية الاستثناء الثقافي؟

لقد تحدثنا عن الفوارق الثقافية الفرعية ولكن من منظور أنتروبولوجي . لذلك لا نقول بأنه ثمة فوارق ثقافية وإنما نقول بأن هنالك فوارق أنتروبولوجية . النظام العائلي السابق للإسلام يقوم على تسلسل النسب الأبوي والوضع الحالي يتميز بنوع من التنوع حيث نكتشف بان بعض المجتمعات لها بنية ذات تسلسل أمومي كما هو الأمر في اندونيسيا أو في شمال إفريقيا حيث تمتلك المرأة سلطات هامة وإمكانيات للقرار .

 استبصّتم من الكتاب العوامل الحضريّة والمتغيرات العمرانية وتم الاقتصار على المفاهيم الثقافية لماذا؟


الانشطار بين العالم الحضري والريفي في العالم العربي هو أمر قائم وأعتقد بأن من أهم الفوارق في المنطقة المغربية بوجه خاص، هي المتعلقة بهذا الانشطار. وكما أعتقد فان التغيير قد يحصل مع الجيل الثاني وأنا مع مبدأ الحق في المدينة وهو حق مقدس والمدينة طبعا هي من أهم العوامل المحركة للتاريخ.

 لنحدث عن المستقبل المنظور. إن الانتقال، سواء أكان على مستوى السكان أو على مستويات أخرى، له أيضا مخاطر وهو قد يرتبط أحيانا بتطور أوضاع عدم الاستقرار. إلى أي حد تبدو لك المقيضة حقيقية أو مخيفة بالنسبة للمستقبل؟

ما حدث الآن بالنسبة للعالم العربي - الإسلامي هو أنه هناك حالات تحكم في نسق النمو السكاني كما حصل في بعض البلدان مثل المغرب. ويمكن أن نتساءل إذا كان هذا التحكم في الانتقال السكاني قد يؤدي إلى حالات عنفيه كما عرفتھا سوريا أو الجزائر أو إيران في وقت من الأوقات. ولكن لا أرى ذلك لأن النظام السياسي في المغرب هو نظام مفتوح وهذه حالة مختلفة إلى حد ما عن الوضع في كل من الجزائر في الثمانينيات وإيران في السبعينيات. لكن مع ذلك أقول بأن حالات عدم الإدارة السيئة للأوضاع السكانية، وعدم نجاح هذا الانتقال، خصوصا في بلدان مثل باكستان، من المحتمل أن تؤدي إلى حالة متواصلة من الاضطرابات. إن ما حصل فعلا من خلال اغتيال رئيسة الوزراء بنزير بوتو هو مؤشر خطير بالنسبة إلى الوضع الباكستاني. وطبعا الموضوع الباكستاني بشقيه السكاني والسياسي والاجتماعي هو موضوع مفتوح يمكن أن يؤدي إلى المجهول.

 لم يتحدث الكتاب عن العوامل الخارجية وتأثيرها في مستوى المتغيرات الماضية... لماذا ؟

للمؤثرات الخارجية دور هام. في ذهني الآن حالة لبنان وحالة ماليزيا طبعا المسلمون في ماليزيا كانوا أقلية وقد كانت هناك أغلبية من الصينيين ومن الهند. هناك تحولت الديموغرافيا إلى سلاح وطني من أجل إعادة تعديل التوازن السكاني. كذلك بالنسبة للبنان في الستينيات، لقد كان لدى هذا البلد وضع مختلف إلى حد ما عن وضعه الحالي، واليوم كل الطوائف والمذاهب تتوافق طائفا رغبة في إنجاح هذا الانتقال السكاني .

 الكتاب في النهاية هو دعوة لوضع علم السكان كإجابة مفهومة لفهم مستقبل التطور الاجتماعي في المنطقة. هل الأدوات والمتغيرات المقترحة فيه يمكن أن تكون كافية من أجل استشراف المستقبل ؟

علم السكان يعود بأصوله إلى الرياضيات . ولهذا العلم طبعا مهمة استشرافية واضحة من دون أن يكون الاستشراف هو المعطى الوحيد ومن دون أن نتعامل معه كمعطى وحيد لأن الاستشراف الذكي يتطلب معرفة بالديموغرافيا مثلما يتطلب التخصصات أخرى. وطبعا قد حاولنا أن نطبق هذه المقاربة من خلال دراستنا الاستشرافية التي قمنا بها في المغرب أنا و *Emmanuel Todd* وعنوانها

"التطور الثقافي في المغرب". *Evolution culturelle au Maroc*. إن من أهم نتائج هذه الدراسة هو أن المغرب هو بصدد إنجاز حالة الانتقال الديموغرافي إلا أن سوق العمل فيه ستضل متوترة إلى حدود العشرية القادمة وإن هذه الحالة لن تتوقف إلا ابتداء من عام 2013. ولا يتعلق الأمر بالبطالة فقط، وإنما أيضا بالمصاعب التي تواجه الكهول الجدد بما في ذلك تنامي نسبة العازبين والعازبات وتراجع الخصوبة في بلد مثل المغرب. وكما قلت فإن هناك سيناريوهات عديدة ومن أهم الأسئلة المطروحة هو ظهور حالة توتر على الطريقة الجزائرية أو على الطريقة الإيرانية في السبعينيات، ولكن كما قلت أيضا فإن انفتاح النظام السياسي يساهم في جعل هذه الحالة الانتقالية تتم بشكل سلمي.

مؤسسة العمد

## حوار القاهرة حول دراسات الاستشراق

عندما تُمارس مؤسسات البحث العربية  
خيارات الكرسي المتنازع



بتنسيق مع ادارة السياسات السكانية بجامعة الدول العربية ،  
نظم برنامج بحوث الشرق الاوسط لقاء في القاهرة حول إمكانيات  
وفرض تطوير دراسات الاستشراق في البلدان العربية ، شارك فيه كل من:

- د.محمود الإمام منسق فريق استشراف العالم العربي - مصر
- د.عبد القادر الأطرش مدير بحوث بالمعهد الوطني للتخطيط - قطر،
- أ.خالد الوحيشي مدير إدارة السياسات السكانية بجامعة الدول العربية - مصر
- د.عبد الوهاب بن حفيظ منسق برنامج بحوث الشرق الاوسط - تونس.
- د.عبد الباسط عبد المصطفى رئيس الفريق الاستشراقي - مصر 20-20
- وخبير لدى جامعة الدول العربية ،
- د.إبراهيم الصيوي المشروع الاستشراقي - مصر 20-20

انطلق اللقاء من سؤال أولي يتعلق بأوضاع البحث العلمي في العالم العربي على ضوء الاحتياجات المتنامية إلى دراسات الاستشراف في المنطقة وكان الحوار كالتالي:

توجه تجارب عصبة في البلدان العربية وان كانت متواضعة وذات نشاط متقطع ، تهتم بالصل الاستشرافي في مستوى البحث وترشيد السياسات العامة ، هل بالإمكان وضع ملامح أو وصف واقع هذه التجارب؟

أوراق  
الأهـمـة :

**عبد القادر الأطرش:** هناك بكل تأكيد فراغ في هذا المجال البحثي، يضاف إلى الفراغ الملفت في مستوى إنتاج العلوم الاجتماعية ككل. لكن ما أود الإشارة إليه هو أن هذا الفراغ ليس ناجما بالضرورة عن مؤامرة خارجية وإنما عن غيابنا نحن كباحثين من العالم العربي عن هذا المجال. من المهم هنا في نظري أن نتجاوز نظرية المؤامرة ، حتى ولو وجدت لأن ذلك أمر لا ينفع بالتأكيد. من وجهة نظري أرى أن التقصير ناجم بدرجة أولى عن خيارات مؤسسية وفردية وحتى سياسية عامة، في مجال البحث، تحول دون تمكين جمهور الباحثين من التعامل مع المستقبل كخيارات متاحة أو حتى ممكنة.

**إبراهيم العيسوي:** هناك عاملان من وراء هذا الفراغ وهما: هيمنة اقتصاد السوق والعولمة وتراجع دور التخطيط ومستوى حضور الدولة على المستوى الاجتماعي. من هنا يبرز دور المؤثرات الخارجية والتي تؤكد باستمرار بأنه لا جدوى من الجهد العلمي الذي يمكن أن تبذله أنت من أجل التفكير في مستقبل لك. إن تراجع دور التخطيط بشكل أساسي هو من العوامل التي ساهمت في إضعاف حضور دراسات الاستشراف عندنا وأفقدتها معناها.

**محمود الإمام:** لا يحتمل الوضع هنا التفسير على أن هذا الفراغ هو ناجم عن مؤامرة. القصد هو القول بأنه لا يمكن لنا أن نعيش في عالم لا دور لنا فيه من ناحية صياغة مستقبلات الحياة. من المهم أن نسأل دائما عن البدائل والخيارات المتاحة. هذا أولا، ثانيا يمكن أن نقول أيضا بأن الوطن العربي بحكم موقعه ومكوناته وموارده هو موضع اهتمام جميع الدول. لكن هذه الأهمية وكذلك النظرة

إلى مستقبله تختلف من منطقة إلى أخرى، أي أنها تختلف من الصين إلى دول الاتحاد الأوروبي.

**خالد الوحيشي:** أرى أن الآخر لم يأخذ المقعد الشاغر في مجال بحوث الاستشراف إلا من خلال انعدام أدوار البحث الجديدة في المنطقة ، وهذا يدفع إلى طرح سؤال هو على درجة كبيرة من الأهمية : من هم أصحاب الأدوار الذين من المفروض أن يتم التطوير البحثي الاستشراقي من خلالهم؟ أين هم الباحثون المتمكنون من المهارات المطلوبة؟ أين هي الجمعيات المختصة والمؤسسات المختصة؟ أين هي الكفاءات العربية المهاجرة وأي دور مستقبلي لها؟ أعتقد بأن سؤال الأدوار هو من أهم الأسئلة التي يمكن أن تطرح في هذا السياق. من يفعل؟ سيفعل ماذا؟

**عبد الباسط عبد المعطي:** أرى أن الدراسات المستقبلية متعثرة عربيا ويمكن أن نتساءل عن الأسباب و في نظري هذه الأسباب يمكن أن تكون عديدة. أهمها أن السياسات في معظمها تقوم على رد الفعل وليس على الفعل ولا على استباق الفعل. قد يكون لدى الباحثين انشغال بالمستقبل، إلا أن هذا الانشغال لا نجده كاتجاه عام ولا كسياسات بحثية لأننا غالبا ما نهتم بالماضي أكثر من اهتمامنا بالمستقبل. يقول الحس المشترك لدينا ,, المستقبل بيد الله،، وهذا يؤثر طبعا في معطيات وآليات ومناهج التفكير. ليس المطلوب هنا هو الكف عن الاهتمام بالماضي، بقدر ما أن المطلوب هو القول بأن الماضي ليس هدفي وأن الهدف المطلوب هو من دون شك وبلا أدنى تردد يتموقع في الآتي وليس في الماضي. الأمر يتعلق إذا بتقافة بحث علمي ، هذه الثقافة والتي نجدها سائدة مثلا في الدول الاسكندنافية حيث يعتبر الاستشراف العمود الفقري لبرامج النمو والتغيير الاجتماعي ووضع السياسات, لا تتوفر عندنا بالشكل الكافي.

**عبد الوهاب بن حفيظ:** أرى بأن المسألة لا تتعلق بدور التأثير الخارجي من عدمه، بقدر ما ترتبط بوضع أو بسياسة الكرسي الشاغر داخل المنظومة الخاصة بالبحث العلمي في المنطقة. لا معنى للحديث عن الآخر هنا أو عن دور مراكز البحوث المستقبلية خارج المنطقة والتي تقوم بعملها ولها ما لها وعليها ما عليها.

هناك حاجة ماسة إلى الحديث عن عامل الوضعية المحلية والإقليمية إن شئنا لهذا النوع من البحوث أن ينمو ويتطور. سياسة الكرسي الشاغر التي نتحدث عنها تظهر في مستويين اثنين : المستوى الأول يظهر عندما تتأكد حالة التطور اللامتكافئ بين المؤسسات البحثية المختصة. فمثلا يوجد ما يقارب 76 مركز بحوث في الولايات المتحدة، و 16 في بريطانيا و16 في اليابان و7 في كندا و6 في فرنسا و 4 في ماليزيا. أما في البلدان العربية فهناك عدد قليل معطن عنه لا يتجاوز 5 أو 6 مراكز تعمل بشكل مناسباتي وغير مسترسل. المستوى الثاني يتعلق بعدد الخبراء. لا توجد إحصائيات أو أرقام لكن ما هو مؤكد هو أن الرسالة التي بعث بها خبراء الاستشراف إلى الأمين العام للأمم المتحدة سنة 2004 من أجل دفعه إلى التعريف بالصالح العام Global Public Good بشكل استشرافي لم يوقع عليها سوى خبيران من اصل عربي وهذا أمر له دلالاته.

**ابراهيم العيسوي :** لقد ذكرتم إحصائيات عن عدد مراكز الاستشراف في الوطن العربي أعتقد أنها مسألة تحتمل الكثير من الشك لأن الأمر يتعلق بسؤال ما هو تعريف المركز: هل يقوم بالاستشراف فعلا ؟ كثير من المراكز تحمل اسم مراكز للدراسات الإستراتيجية وفي الحقيقة لا ندري إن كانت تقوم بالاستشراف فعلا أم لا؟ من هذه المراكز مثلا المركز القائم في جامعة القاهرة وغيره. إن ما تتسم به أنشطة تلك المراكز هو كونها ذات نشاط متقطع وبالتالي تغيب عنها الاستمرارية وهذا متصل بالأوضاع المؤسسية وغياب إطار مؤسسي. أريد الوقوف عند التمييز بين مجرد الكلام حول الدراسات المستقبلية أو بحوث الاستشراف واستثمار أو توظيف هذه الدراسات و البحوث الإستشرافية. هناك كثير من الدراسات التي أنجزت بشكل أو بآخر في الوطن العربي ككل، سواء أكانت هذه الدراسات صادرة عن مركز دراسات الوحدة العربية أو كانت دراسات قطرية . وفي ختام كل عمل ألاحظ أن العمل ينتهي بمجرد إنزال تقرير الدراسة أو نشر مجموعة كتب إلى آخره...وفي الحقيقة يجب أن نؤكد بأن هذا ليس هو الغرض النهائي لأن الغرض هو الوصول إلى تصور إستراتيجي حاكم وترجمة هذا التصور . إن المفترض هو أن هذه الدراسات يمكن أن تشكل مادة خام للحوار والنقاش المجتمعي، أي مادة لزيادة الوعي بأهمية المستقبل لتبصير المشكلات الحالية والمستقبلية وهذا مفقود في معظم الأحوال إما لافتقاد مناخ الحوار أصلا في غياب الديمقراطية وغياب الحريات أو لغياب المهارات. هذا أولا. ثانيا ،

نلاحظ بأنه حتى و لو تجاوزنا هذا الجانب المتعلق بالتأثير في صنع القرار لبلورة تطور إستراتيجي، فإنه يمكن أن تعترضنا عقبة أخرى، وهي عقبة حرية الإرادة والسيادة الوطنية . أنت لا تملك تفعيل الخطة ما لم تكن مالكا لإرادة حرة ومتمتع بالسيادة الوطنية وللأسف بالنسبة للأقطار العربية الآن نلاحظ بأن الأمرين مفقدان أو غائبان إلى حد كبير وخصوصا حرية الإرادة والسيادة في الوطن . هناك عوائق أساسية تعترض الوصول إلى الهدف النهائي للدراسات المستقبلية وليس مجرد القيام بها إلا خطوة أولى في عملية كبيرة ، مهم جدا أن نفكر في مرحلة ما بعد الدراسات الإستشرافية التي تفضلتم بذكر عدد منها . وهو أمر على غاية من الأهمية.

**محمود الإمام:** من المهم هنا التذكير بتجربة مركز دراسات الوحدة العربية. و يتعلق الأمر بعمل استشرافي هام للغاية. لقد انتهت الدراسة الاستشرافية التي قام بها منذ سنوات إلى نتائج مهمة ، وهذه النتائج عقدت حولها ندوة في تونس أفضت إلى عناصر للمشروع من حيث التنمية والديمقراطية والأبعاد الاجتماعية. وأصبح هناك مادة يمكن أن تقدم للرأي العام العربي كمشروع. وهذا ما يجعلنا نقول بأن الاستشراف ليس مجرد رسم صور مع ترك الناس يفكرون فيها وإنما هي عملية اختلاق مشروع من هذا الاستشراف. بمعنى إمكانية أن يتبناه الناس. الدراسة التي وضعت جاءت في سياق وضع إستراتيجية العمل العربي المشترك، ثم تعمقت فيما بعد. وشملت المجتمع والدولة وأبعاد التنمية بحيث يبدو موضوع البحث مترابطا ومتشابكا بين مختلف نواحي الحياة الإنسانية. لقد كان هناك ما يمكن اعتباره نموذجا يمكن استخدامه في عمليات الاستشراف اقتداء بالفكر السائد آنذاك مثل مشروع العالم 2000 الذي كانت الأمم المتحدة بصدد وضعه. وكنت أحد الذين أوقفوه لأنني لاحظت أنه يتضمن بعض الشبهات للسيطرة على أعمال المساعدة في العالم. للأسف النموذج لم يظهر في الدراسة وما حدث من خلال الثمانينيات والتسعينيات وأزمة المديونية وتفجر المشكلات الاقتصادية في العالم الثالث جعل نفس المشكلات تظهر في العالم الثاني، فأصبحت الكثير من المعطيات التي بنيت عليها المواقف في الثمانينيات غير قائمة، الأمر الآخر هو أن ما حدث في العقدين الأخيرين والفكر السائد يومها كان يشمل إما الاتجاه القطري أو التعاون الإقليمي أو الوحدة العربية، كانت تلك هي البدائل المطروحة. والسيناريوهات بنيت على هذا الأساس. أما حاليا فإن السؤال لم يعد يتمثل في بقاء القطرية من عدمها وإنما

في بقاء الأقطار نفسها. ما نشهده اليوم من تفتت في الصومال، وفي السودان وفي العراق ومن مشاكل في لبنان واحتمالات مشاكل في السعودية وفي مصر الخ. هو خير دليل على ذلك. أصبح العالم العربي مهددا من داخله ومن خارجه بقضايا لم تكن موجودة ولكن بوادرها كانت هناك. إذا هناك حاجة ملحة إلى أن نتأمل إلى أين نسير؟ إن دولة مثل الصومال قد تبدو هامشية، لكن ما يحدث فيها وفي مختلف أنحاء الوطن العربي يؤشر إلى وجود مضادات داخلية لعملية التقدم. إن السؤال هو ماذا يحدث لو ذهبت عملية التفتت إلى أبعد مداها؟ ثم ما هو انعكاس حل المشكلة العراقية على نحو معين بقيام دولة شيعية مثلا؟ نحن نتصرف في سياق رد الفعل، وهذا ما يحصل مثلا بالنسبة للصراع العربي الإسرائيلي. حرب العراق كانت موجهة إلى السعودية لكن جاء العراق لأن المكاسب فيها كثيرة. أقول هذا بعيدا عن نظرية المؤامرة. لنأخذ مثلا ثانيا: الطاقة البديلة... هذا موضوع مطروح الآن على المستوى المتوسطي... والفكرة تقوم على ربط شبكة من المستفيدين من الطاقة الشمسية في حوض البحر الأبيض المتوسط. ويعنى ذلك بأننا سنقوم بتصدير الشمس إلى الآخرين لكي تستخدم بكثافة عالية وان بقي هناك شيء فستكون لنا بقيته. ما أريد أن أقوله هو أنه من المفيد أن يتم نقل المبادرة إلينا. والسؤال هنا هو: هل يمكن للوطن العربي أن يكون نموذجا بديلا للتنمية؟ لقد أصبح ما هو موجود أمرا قائما تجند له كل مؤسسات العولمة. وعلى فرض أن ما هو موجود هو الأمثل، فإننا يمكن أن نلاحظ بأن مقاربة بعض القوى الدولية لمستقبلها قد تم من خلال إعطاء الأولوية للبناء الاجتماعي. فالاتحاد الأوروبي، مثلا هو اتحاد بني على أساس جماعي وقد كان في البداية يحمل اسم المجموعة الأوروبية. والمجموعة هي الجماعة والتي تعني حصر البناء بدرجة أولى في العامل الاجتماعي. وما حدث في أوروبا ليس اقتصادا وإنما جماعة أوروبية. لقد تم استخدام الاقتصاد كأداة فقط من أجل بناء التماسك الاجتماعي الأوروبي.

**أهمية توفر المعلومات بالنسبة إلى الباحثين في هذا المجال ، تطرح السؤال المتعلق بطبيعة المصطلحات المستخدمة في البلدان العربية خصوصا فيما يتعلق بمصداقية الأرقام . هل البحث الاستشراقي قابل للإنجاز في مثل هذه الأوضاع؟**

**أوراق  
الأهم :**

**عبد القادر الأطرش:** هذه الملاحظة تحيلنا في نظري إلى موضوع يتعلق بأدوات الفعل الإحصائي والفاعلين أو بالأحرى أدوار الأجهزة الإحصائية. هناك فعلا محدد حاسم ويتعلق بمعطيات الحروب الأهلية وعدم الاستقرار. ربما قد نفكر

في أن مثل هذه المؤسسات لم تبرز في أوروبا إلا بعد نهاية الحرب العالمية الثانية. لتأخذ مثلاً حالة جمع البيانات الإحصائية في الجزائر بعد التسعينيات. إن الاشتغال على هذه المعطيات هو شأن خاص بالسلطة قبل أن يكون شأن معاهد البحوث. وهنا يمكن أن نفتح قوسين للقول بأن الاستشرف في الوطن العربي هو أمر لا يهتم الجامعات العلمية ولا الرأي العام وإنما الجهات المختصة في كل دولة. لقد صدر سنة 1994 أكثر من تقرير يقول بأن تفتت أجهزة الدولة في الجزائر هو أمر أكثر من وارد بناء على توقعات استشرافية تناولت عددا مهما من المؤشرات. لكن لا أحد علم بوجود تلك الدراسات إلى اليوم، أي بعد الأزمة ولم نعلم بذلك إلا عندما بادرت الصحافة الجزائرية بطرح الموضوع. لذلك أقول بأنه من المهم هنا أن نستفيد من الدراسات التي تقدم بها الآخرون من قبلنا، أي باحثي الجيل السابق للاستفادة منها. لذلك لا أتفق مع ما ذهب إليه د. محمود الإمام من ضرورة البداية من الصفر. أنا كديمغرافي أرى بأن الترابط ما بين الأجيال هو أمر أساسي، كما أعتقد أن التفتت يمكن أن يشمل المؤسسات والدول مثلما يمكن أن يشمل ذاكرة البحث، أي الأجيال المتعاقبة من الباحثين.

**عبد الوهاب بن حفيظ:** هناك في نظري أصناف مختلفة من العمل الاستشرفي. هناك الاستشرف ,,السعيد,,، أي الاستشرف الرسمي أو شبه الرسمي وأحيانا تختلط مثل هذه المقاربة ,, السعيدة جدا,,، بالبحوث الإستراتيجية التي تتمحور حول موضوعات أمنية إقليمية أو حول تأمين الموارد المتاحة. في هذا الصدد يصعب تحديد المسافة بين الهامش العلمي والهامش السياسي. الصنف الثاني هو الاستشرف شبه الحرفي و الصادر عن المنظمات الإقليمية العربية. وهذا الصنف قليل ونادر إلا أنه موجود بدليل قيام إحدى المنظمات التابعة لجامعة الدول العربية، أي المنظمة العربية للتنمية الإدارية بتنظيم دورات تدريبية في هذا الصدد. هناك أخيرا الاستشرف الذي يتمتع بأكثر قدر من الحرية والاستقلالية والذي يظهر من خلال عمل المنظمات غير الحكومية والتي تعمل في ظروف مختلفة بحسب طبيعة عملها والسياق الجغرافي الذي تعمل من خلاله. إن العمل الذي قام به ولازال يقوم به المهدي المنجرة لابد أن ينوه به في هذا المجال. و تعقيا على ما تقدم الآن حول المقاربة الكلية أو المقاربة القطاعية، أرى بأن كل قطاع له مساهمة في هذا المجال، لكن منطقيا يمكن القول بأن المقاربة لا يمكن أن تكون إلا متعددة الزوايا. لا يمكن اليوم مثلا فصل التطور المستقبلي لبرامج التعليم

عن موضوع البيئة أمام نضوب المياه في العالم العربي، كما لا يمكنني أن أتجاهل أهمية تدريس الفيزياء النووية للأجيال الجديدة إن كنت أفكر بجدية في تطوير تقنيات تحلية المياه بأقل تكلفة. كمتغير قطاعي بيئي نلاحظ بأن مستقبل تحلية مياه البحر والرد على حالة نضوب المياه الباطنية مرتبط بمتغير آخر، أي تطوير التكنولوجيا النووية السلمية التي توفر الهيدروجين لتحلية مياه البحر. كما أن متغير التجديد التكنولوجي في هذا المجال مرتبط بمتغير التعليم لأن التمكن من تلك التقنية يتطلب مهارات تعليمية متطورة. أما بخصوص ما أثير بخصوص التكلفة العالية لمثل تلك البحوث والدراسات، فيمكن القول بأن تكامل القدرات في هذا المجال هو أمر على غاية من الأهمية. أرى أنه بالإمكان أن تتعاون أكثر من مؤسسة في هذا الصدد وهو ما يقلل قطعاً من التكلفة.

**تطوير الدراسات المستقبلية والاستشرافية يحتاج إلى تكوين مهارات في مستوى البحوث الجامعية والتعليم الجامعي أساساً... إلى أي حد توجد لدى منظومة التعليم العالي في العالم العربي، على اختلافها، استعدادات فعلية لإدماج الدراسات المستقبلية في برامج البحث والتعليم؟ أم أن الأمر يجب أن يبقى في إطار مؤسسات متخصصة؟**

**أوراق  
الأهـمـط :**

**إبراهيم العيسوي :** وجود عدد كبير من مراكز الدراسات الاستشرافية في شمال أمريكا مثلاً ليس من قبيل الصدفة، فهناك يتم تدريس الاستشراف حتى في الثانويات ، فضلاً عن الجامعات ووجود درجات ماجستير ودكتوراه متخصصة، هي قليلة العدد صحيح إلا أنها موجودة. في العالم العربي لا يوجد ولو مقرر واحد يدرس في هذا المجال. لكن إجمالاً لا نرى مانعاً بأن يكون ثمة تعدد تجارب تعليمية لو صح ما نسمعه عنه من بدايات ومبادرات. الآن هناك برامج إصلاح تعليم ومن المهم أن يكون هناك تفكير لإضافة هذا البعد إلى البرامج المدرسية مستقبلاً من خلال مقررات متفاوتة المستويات بدءاً بالكالوريوس. هناك غياب أيضاً في مستوى العامل المتعلق بانعدام التواصل بين الخبراء في هذا المجال ولهذا المعطى علاقة بتكوين أجيال جديدة تحتاج أيضاً إلى الذهاب إلى الخارج للتعلم من التجارب الأخرى.

**محمود الإمام:** من مسألة تكوين المهارات والتعليم تأتي فكرة بعث جامعات ومعاهد عليا تعلم الشباب كيف يحاورون المشاكل، بحيث يتبني كل واحد منهم وجهة نظر معينة ويناقشون بعضهم بعضا ويخرجون بحصيلة أكبر بكثير مما قرؤوه ويبحثون عن أشياء لم تكن بينهم ، بحيث تصبح لديهم القدرة على مواجهتها. إن دور وسائل التعليم بالغ الأهمية في غرس كيفية تعامل الجيل مع قضايا المستقبل، لأن الجيل الجديد هو الرهان ولأن الجيل القديم قد عفي عليه الزمن. حفيدتي تدرس في لندن. درست وتعمقت ورأت ما هو المطلوب و قارنت بين ما هو موجود ولاحظت بأن دعاوى الألفية للتنمية ليست سوى لعبة. لقد وصلت إلى هذه النتيجة وهي طالبة علم في بداية المسار البحثي، لأنها رأت المسألة بعيون مختلفة. من هنا تبرز أهمية استخدام الاستشراف أي كانت نتائجه في عملية اتخاذ القرار. ومادما نتحدث عن الجانب الاجتماعي لا بد أن يتعامل الاستشراف مع تطور مستوى معيشة الأفراد . انه من المهم أن يخاطب الاستشراف المسائل المتعلقة بمستوى وأساليب معيشة الأفراد في مجتمع جديد هذه عملية نتمنى أن نصل إليها في مستقبل قريب، ولكن ما لم تأخذ أساليب المعيشة وأنماط المعيشة والتفاعلات الاجتماعية في الاعتبار فان الاستشراف لن يتحول إلى عمل متواصل ومتداخل.

**مضمم التقارير والبحوث الدراسات المستقبلية المتداولة في المنطقة عبر الإعلام هي من وضع مؤسسات أجنبية في حين توصلت البحوث المحلية بانضمام المصداقية . هل هناك إمكانية للتصريف أكثر بنتائج البحوث والتقارير عبر الإعلام وأجهزة المعلومات المتخصصة؟**

**أوراق  
الأوسط :**

**خالد الوحيشي:** لدى سؤالان في هذا السياق، الأول هو هل يمكن ، ومن خلال بعض التجارب الدولية، توظيف بعض الآليات الالكترونية من أجل معالجة البيانات الإحصائية في المنطقة العربية والاستفادة منها ضمن دراسات الاستشراف؟ تحضرني هنا بعض التجارب في أمريكا اللاتينية حيث يتم توفير البيانات من أجل توزيعها عبر التخصصات للاستفادة منها في مستوى التحليل. بعض المكاتب العاملة هناك تقدم حاليا بعض الاستشارات لعدد من الدول بناء على تلك البيانات. المشكلة في العالم العربي، هو أنه ليس من السهل دائما توفير البيانات. من الواضح بأن حالة الحروب شبه الدائمة في المنطقة قد قللت من فرص التطوير المؤسسي في هذا المجال. ومن الواضح أيضا بان بعض البلدان ستضل في وضع قريب من حالة انعدام المعطيات ، فضلا عن التحيين، وأخص بالذكر

بلدانا مثل الصومال ولبنان والعراق، مع التأكيد على الحالة اللبنانية ، حيث لم يظهر هناك مثلا تعداد للسكان منذ العام 1946. إن البيان الإحصائي مهم للغاية ولا يمكن أن نستشرف من دونه.

**عبد الوهاب بن حفيظ:** هناك حالة أو مثال حي يتعلق بدراسة مستقبل الهجرة غير الشرعية في دول المغرب العربي. إنها حالة تتعلق بدراسة ما كان لها أن تنتهي أو أن تتجزأ لولا حصول الباحثين على البيانات من قبل شركاء في شمال المتوسط. هذه الحالة أكدت أهمية العمل من خلال الشبكات البحثية. أرى بأن صعوبة الحصول على المعلومات العلمية هي مسألة متصلة أولا وأخيرا بعوامل عدة ، إلا أنها ستكون مؤقتة لو تنامي العمل في إطار فرق مختلطة. ماعدا ذلك، فإنه سيستمر مثل هذا الوضع مع بعض التحسينات في بعض الدول. مع ذلك علينا أن نقول بأن وضع المعلومات الإحصائية ليس دائما مرتبطا بوضع الإنتاج العلمي. فمثلا هناك بلدان توجد لديها حالة تطور في مستوى إنتاج البحوث، إلا أن أجهزتها الإحصائية تعمل دون السقف المطلوب. وللأسف فإن العكس أيضا هو صحيح، أي أن بعض الأجهزة الإحصائية وفي بعض البلدان، يفوق عملها من حيث الجدية مجمل مجموعات البحث.

**محمود الإمام:** البيانات قضية محورية ، هناك أناس يقولون لانستطيع أن نعمل قبل البدء في إعداد البيانات . هذه المقولة غير صحيحة لأن البيان يطلب لغرض معين ويوجد حينما تتوفر الإرادة لاستخدامه وإذا ما وجد فيجب البحث دائما عن بديل وإلا توقف البحث العلمي ولا يصبح له معنى. فأنا أعتقد أن أي بيانات تصلح، لكن لكي نحدد ما يجب فعله والبناء عليه. هناك بعد مطلوب لأقلمة البيانات ولتوطينها لاحتياجات البحث لأن ذلك ضروري بالنسبة لكل عمل علمي و يؤثر في المنهجية . لقد استخدموا بيانات ولكن بيانات لها دلالة بشكل معين فلا بد أن يكون هناك قدر على الأقل يساعدنا على بذل العمل وتبقى العملية مستمرة لتحسين البيانات وتطويرها و هذا يؤثر على المنهجية، إذا تمسكت بنماذج إيكونومترية دقيقة فلم أجد ما يكفي .وإذا ابتدأت أشتغل بأسس الاعتبارات الكيفية للتعبير عن واقع البيانات الموجودة أعتقد أن هذا يمكن استخدامه وتطوير المنهجية التي تتعامل معه وهذا ما يسمّى بالنموذج الفني لعملية الاستشرف .هذا النموذج يتطور مع توسع قاعدة البيانات. فأولا نبدأ من الموجود ثانيا نضيف إليه

تقديرات حدسية لا بأس في ذلك، ولكن تحتسب في ما هو مرجح ما بين الآراء المختلفة ؟ ثم يطور هذا إلى واقع بيانات جديدة لها مردود، لأن إعداد البيان له تكلفة ، ولا تأخذ التكلفة إلا إذا كان هناك عائق ، وعلى غياب استخدام المعلومات والأفكار والتحليلات في اتخاذ القرار هو سبب لهذه المعلومات اللازمة لنا. وبالتالي أعتقد بأنه إلى جانب عملية الاستشراف نحن ومن الجانب العلمي نزرع فكرة أو أساليب صنع القرار.

**خالد الوحيشي:** في نظري ، أرى أن تجميع البيانات يعتبر جزءا محددا لأي برنامج استشرافي، فمثلا وفي مستوى المنطقة العربية ، هناك كم هائل من البيانات والإحصائيات التي هي على غاية من الأهمية و تعالج العديد من القضايا الرئيسية. لكن ما هو منشور منها هو قدر ضئيل للغاية ويتراوح بين 0 % و 30 % بدون أن يكون الموضوع حساس كما يتصور . في تونس مثلا وجدت ثلاث مسوحات كبرى أنجزت في إطار عمل ضخم يحمل عنوان الاستشارات الشبابية. اشتملت هذه الاستشارات، على كم هائل من الشباب يتراوح بين 50 ألف و 100 ألف مشارك . هذه المسوحات لم نستخرج منها إلا ما بين 5 % و 10 % من المعطيات . أما الآن وبفضل اليونيسيف ومساهماتها في نفس المجهود، فاقدم تحليل معطيات أخرى إضافية تتراوح بين 15 % و 20% من هذا التقرير الضخم. ليس هذا فقط ، هناك مسح حول الشباب أنجز في الأردن من قبل جهة دولية ، وهي جامعة جون هوبكنز، بالتعاون مع الحكومة ، لكن لم ينشر منها إلا ما بين 10 و 15% كما نشر في التقرير، وقالوا بأنه يوجد في التقرير اعتراض على البيانات الأخرى. أيضا حتى البيانات غير الحساسة حول الأقليات أو الدين أو الجنسية أو غيرها من البيانات الديموغرافية العامة لا نجد منها إلا ما هو متداول بشكل عام . أذكر حالة فريدة في هذا الصدد. هناك باحث أمريكي جاء إلى مركز البحوث الفرنسية في القاهرة قصد إعداد دراسة واحتاج إلى بيان إحصائي. ذهب إلى الجهاز الإحصائي الرسمي في مصر، أي إلى جهاز التعبئة العامة والإحصاء، فطلب منه مبلغ 1500 دولار. لم يكن من الرجل، وهو طالب علم، إلا أن كاتب المشرف على بحثه في الجامعة الأمريكية، والذي أرسل له كل البيانات بالمجان من هناك. من هنا تأت أهمية المشروع الذي نحن بصدد إعداده من أجل توحيد الأجهزة الإحصائية للسكان. المقصود هنا هو تكوين جهاز استشاري لمساعدة الدول العربية.

**عبد القادر الأطرش:** بالإضافة إلى ما تفضل به المتدخلون الآن، يمكن أن نضيف التوصيات العامة لمؤتمر ريو 1992 حول الحق في تلقي المعلومة ودور المعلومة في ترشيد وصناعة القرار. وللحصول على أكبر قدر ممكن من المعطيات يمكن أن نذكر بان معظم الدول العربية، كانت قد أمضت على هذه الاتفاقية. واليوم فان تعدد قواعد البيانات هو أمر يساعد على ذلك. هنالك اليوم سيولة في المعلومات رغم تحفظات بعض الدول. حتى مؤشرات التنمية البشرية هي محل منافسة بين دول الخليج التي تلجأ أحيانا إلى التحايل الإحصائي للارتقاء في الرتب. واليوم أيضا يمكن أن نقول بأنه على الرغم من المواقف السلبية لبعض الأجهزة الإحصائية الرسمية فإنه ثمة هامش من الوفرة ومن السيولة لهذه المعلومات بخلاف الوضع في السبعينات والثمانينيات والتسعينيات.

**عبد الباسط عبد المعطي:** هناك دائما على الرغم من توافر المعلومات حاجة إلى تعامل خصوصي مع بعض الجوانب الدراسية. لناخذ مثلا موضوع الطبقة الوسطى في العالم العربي. أو مجموعة البيانات المتصلة بالقيم والممارسات الثقافية. جميع تلك المعطيات من شأنها أن تتبلور لا من خلال المادة الإحصائية وإنما من خلال المقاربة الكيفية. ومع ذلك نظل بحاجة إلى العمل الميداني. هناك اليوم بيانات تحتاج إلى جهد للحصول عليها وبيانات في حاجة إلى إعادة تحليل. هناك إلى جانب ذلك مسألة أثارها د. محمود الإمام وتتعلق بالاتجاه العام لأي عمل استشرافي. إننا في حاجة دائما إلى نوع من البوصلة التي تحدد الاتجاه العام لأي بحث علمي أو مجرد عملية التفكير. هذه مسألة لا مزاح فيها...نحن في أشد الحاجة إلى مثل هذه البوصلة. ولا تعنى الرؤية المستقبلية بدون اتجاه كلي أي شيء. من خلال تجربتنا في مشروع مصر 20-20 كنا واجهنا هذه المعضلة. كيف يمكن أن نقرأ البيانات من خلال رؤية، لا بد من رؤية تساعد على فهم الجزئي من خلال الكل. والكل ليس عبارة عن جمع وإنما هو سياسات بعيدة المدى وأهداف واضحة المعالم تشمل التعليم والصحة ومختلف القطاعات الأخرى. إن الرؤية النظرية هي خط منهجي على غاية من الأهمية يحدد العديد من المعطيات. يصبح السؤال بهذا المعنى هو ماذا نريد ومع أي من الأطراف يمكن أن نتشارك في صناعة المستقبل؟

من حيث الأوليات أرى بأنه ثمة قضايا لا بد من التركيز عليها في العالم العربي. مثلا كيف يفكر المقرر القطاعي أو صاحب القرار بشكل عام في مسألة المستقبل، هذا إن وجد ثمة تفكير. موضوع الطبقة الوسطى، لا بد أن نستكشف رؤيتها لمستقبلها وكيف تراه؟ أنا ضد الاعتقاد بان دور الطبقة الوسطى قد انتهى ، إنها موجودة بالقوة إلا أننا نحتاج إلى البرهنة على وجودها بالفعل. هناك أيضا قضايا المرأة العربية ثم موضوع الشباب. هناك وجهة نظر تقول أنك إذا أردت دراسة مستقبل العالم العربي خلال العقدين القادمين ، فعليك أن تدرس بدقة موضوع الشباب.

**عبد الوهاب بن حفيظ: د. عبد الباسط تحدث عن بوصلة نظرية لكل بحث** استشرافي واعتقد أن الكلمة في محلها. نحن في العلوم الاجتماعية لدينا مصطلح الباراديقم و الذي يحمل ومن قبل أن يستعمله ,, ت. كون,, ، أي وفق معناه اليوناني القديم والأصيل، إشارة إلى ,,التقاليد،، النظرية . نحن أيضا هنا في حاجة إلى التقليد النظري أو إلى بوصلة... الباراديقم التنموي الذي قامت عليه معظم البحوث الاجتماعية في العالم العربي إلى اليوم لم يعد هو السائد، على الأقل خارج بيوت الخبرة ووكالات الأمم المتحدة، وفي مستوى البحوث الأكاديمية والمجالات المحكمة التي تتحدث أقل فأقل عن موضوع التنمية. والسؤال هنا هو التالي: دراسات المستقبل وماذا بعد؟، هل هناك أجندة بحث من الوارد أو من المرجح الانكباب عليها والتركيز عليها مؤسسيا وفرديا وأكاديميا؟ أم هناك فقط حالة تجاوز لأنماط التفكير السائدة من دون أن نعرف الأبواب التي من المفترض أن يطرقها البحث المحلي. د. عبد الباسط بدأ بالحديث عن دور الطبقة الوسطى مثلا ، إلى أي حد يمكن البحث في هذا الموضوع مثلا كأولوية خلال المرحلة القادمة؟ ولماذا الطبقة الوسطى بالذات؟ لماذا نتحدث هنا عن البوصلة وعن الاتجاه أو عن النموذج الإرشادي . ثم على أي مستوى سيكون ذلك؟ هل سيكون ذلك في مستوى إعطاء الأولوية لمفهوم المصلحة العامة وصلتها بالمعرفة مثلا؟ أم في مستوى البحث عن مستقبل الطبقة الوسطى والحراك الاجتماعي والمشاركة؟ أم في مستوى القطاعات الاجتماعية كالمرأة والشباب... الخ؟

**إبراهيم العيسوي :** أوافق على القول بأن موضوع البيانات ليس مانعا للقيام بأبحاث في الوقت الحالي في مستوى الاستشراف، وان كان القصور ينشئ

صعوبات في وجه البحث. وكما قال د. الإمام فانه ثمة علاقة تبادلية بين البيانات والبحوث. فالبحث يحفز عملية التقاط وجمع المعلومات والعكس أيضا صحيح. وما نلاحظه بالنسبة للدراسات المستقبلية وعندما يتعلق الأمر بدراسات بعيدة المدى فان أهمية المعلومات تبدو أقل قياسا بالمعلومات المتصلة بالدراسات القريبة أو المتوسطة المدى. إن ميزة الدراسات المستقبلية هو تركيزها بدرجة أولى على الاتجاهات العامة Trends وبالتالي فان نقص بعض المعلومات الدقيقة يبدو أمرا محتما و قابلا للاحتمال مع استحسان استكمال جانب الدقة في الموضوع. إن أهمية المعلومة في صنع القرار أمر مهم، إلا أن الأمر يتصل أيضا بدور العلم في هذه العملية وموقع العلم في المجتمع. والحقيقة أنه علينا أن نعترف بأن العلم هو مغيب في مجتمعاتنا. الجانب الآخر من حديثي يتعلق بما أثير حول مشروع استشراف المستقبل العربي الذي قمنا به. لقد أشار إلى المسألة كل من د. عبد الوهاب بن حفيظ ود. عبد القادر الأطرش، وهذا صحيح. نحن في حاجة إلى وضع تقرير حالة عن الدراسات المنجزة في الوطن العربي. من المهم أن نعرفها وأن نقيّمها. ويمكن في هذا الصدد، نظرا لضعف التواصل بين الباحثين في الوطن العربي أن نعتمد على عمل بعض المؤسسات. لدينا مثلا معهد الدراسات والبحوث العربية التابع لجامعة الدول العربية والذي قام بتوثيق ما تم انجازه في هذا المجال سواء على مستوى قطري أو على مستوى إقليمي ككل. وقد نشرت بعض المعطيات في هذا المجال من خلال كتاب جيد. وتبين بأنه إلى جانب الدراسة التي قام بها مركز الدراسات العربية كانت هناك دراسة قام بها منتدى العالم الثالث. نحن في مصر قمنا بنشر ما لا يقل عن 25 كتاب منشور يتناول مستقبل القطاعات، أدى إلى ظهور تجربة مشابهة في سوريا و التي أنجزت مشروع 20-20 وكذلك الأردن وعمان وحاليا في مصر هناك 20-30 قيد الإعداد. هناك جهود قد تكون لدينا تحفظات كثيرة على جودتها لكن هناك عمل جاد في هذا المستوى.

**عبد الباسط عبد المعطي:** بالنسبة لي أعتقد أن موضوع الشباب هو محور جامع ومدخلي بالنسبة للعديد من الأمور ومن الأولويات البحثية . إننا نستدعي هنا قضايا رئيسية أخرى عديدة. في هذه الحالة يمكن اعتبار موضوع الشباب بمثابة المقدمة المنطقية لموضوعات شاملة أخرى. هناك أيضا موضوع الطبقة الوسطى. إننا أمام موضوعين على غاية من الأهمية ولا أري من خيار بينهما. الطبقة الوسطى.... لا يوجد مجتمع بدون موظفين ومديرين وأطباء ومهندسين ومعلمين.

هنا أيضا يمكن أن ندخل ضمن نطاق استشرافي جامع. لذلك أقول أنه لو يوجد مشروع عربي حول استشراف مستقبل الشباب العربي أو حول الطبقة الوسطى العربية أو الاثنين معا...فسنجد أنفسنا أمام محاور رئيسية حاسمة ومهمة للغاية. يمكن أن نتحدث عن التعليم مثلا ، وسنلاحظ بأن للموضوع أكثر من تداعيات . هناك الآن نمو غير عادي لظاهرة الجامعات الأجنبية، والسؤال هنا، علاوة على مصير التعليم العمومي، يمكن أن يكون التالي: هل أن سوق العمل العربي مناسب لخريجي هذه الجامعات أم غير مناسب؟ هل أن البطالة تشمل خريجي الجامعة الأمريكية أم لا، قياسا بخريجي التعليم العمومي ؟ من المهم أن نلاحظ هنا بأن طبيعة التكوين والمشروعات ودورة المشروعات، تؤثر على قضايا سوق العمل والبطالة وهي جد مختلفة. إننا هنا أمام عملية مستقبلية نضالية بعيدة المدى. إنها فكرة عامة صحيح إلا أنها تحتاج إلى النقاش والتفكير.

**محمود الإمام:** أنا أوافق على هذه الأولويات إلا أنني أضيف بأنه لا مجال للبحث من دون أساس . والأساس في الاجتماع وفي الحياة هو الثقافة. المشكلة الحقيقية في استيعاب الإضافات التي تأتي بها العلوم لتصب في ثقافة الناس. هذه العملية تحتاج إلى رؤية لمضمون التعليم والذي يهدف لا فقط إلى نواحي معرفية وإنما أيضا إلى نواحي سلوكية . هنا تظهر العوامل التي تؤثر في وجود الثقافي في مجابهة النسخ الثقافي والذي يجعل من حركتنا المستقبلية متعثرة أو متأخرة. نحن نتحرك وفق قانون رد الفعل، وأبسط مثال على ذلك عندما يقولون,, أنظروا إلى أين وصلت السوق الأوروبية والى أين وصلنا نحن؟ إن هذا الصنف من التفكير المستقبلي ناتج عن فكر ثقافي متردد. لا الزمان ولا المكان يمكن أن يسمحا لنا بالتفكير في المستقبل بنفس الطريقة. والمشكلة أنه ليس ثمة وعي بحقيقة الاختلاف. مشاكلنا وطبيعة المشكلات المطروحة مختلفة، وكذلك تركيبة السكان. إن المأخذ الرئيسي هنا هو في محاولة استجلاب رؤى استشرافية من الخارج للتفكير في المستقبل عندنا هنا. أرى أن الاهتمام بالثقافة هو حجر الزاوية وهو سوف يصب في قضايا الشباب وقضايا الديمقراطية وقضايا الطبقة الوسطى والتعليم وبقية الموضوعات المهمة الأخرى. هناك أشياء تسوق عندنا ، بطريقة أو بأخرى ونشترها ، وتدمج ضمن أنماط التفكير لدينا وهذا ما يطرح مشكلا جوهريا بالنسبة إلى التفكير أو محاولة التفكير في أي مشروع مستقبلي. نحن بمعنى آخر في حاجة إلى تنمية القدرة الذاتية على التفكير. تلك هي الخطوة الأولى.

**عبد القادر الأطرش:** من الناحية المنهجية هذه الأولويات يمكن تصنيفها إلى أولويات كلية وأولويات جزئية. كما أشار د. محمود الإمام، فإن السؤال الأول يتعلق بوجودنا ككل. هذا هو السؤال الأول والأساسي. كيف سنكون كبلدان عربية وكشعوب خلال الخمسين سنة القادمة؟ هل لهذه المنطقة مشروع تقدمه للأفارقة ولأمريكا اللاتينية؟ أو لدول آسيا؟... أو لنفسها على الأقل؟. في الخمسينات كان الطلاب الأفارقة والآسيويين الذين عرفتهم في فرنسا يجدون في العالم العربي نموذجا لحركات التحرر، أما في الستينيات والسبعينيات فلقد كانت بعض الدول أيضا، مثل دول المغرب العربي، صورة للتقدم الاجتماعي...والآن ترتبط الصورة أكثر... فأكثر بالأحكام السلطوية السائدة في المجتمعات الغربية. هذا أولا، ثانيا وبعد تحديد الوضع الوجودي للمجتمعات العربية، أي سؤال الوجود ضمن سياقات العلاقات الدولية، يمكن الانتقال إلى مرحلة ثانية من التفكير أي من الكلي إلى الجزئي، بحيث تتعدد اللائحة ويمكن أن تشمل التعليم والشباب والتنمية والإدارة الجيدة.... وما إلى ذلك. هذه الجزئيات يمكن أن تعطنا عناصر التفكير الكلي في المستقبل لتحديد الأطر التي تمكننا من تطوير الدراسات الاستشرافية.

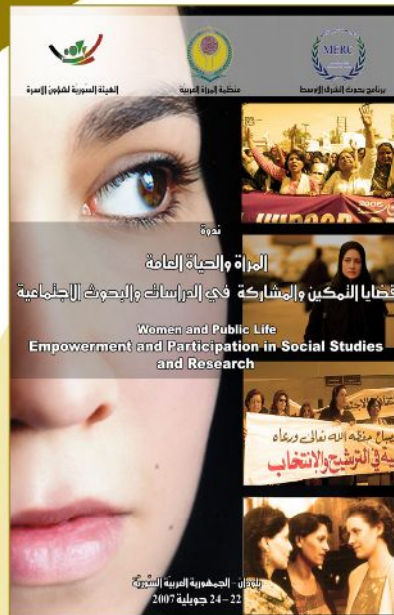
**عبد الوهاب بن حفيظ:** التفكير القطاعي مسألة تثير لدي بعض التحفظات أحيانا. لدي شعور بأننا مدعوون إلى تناول موضوعات دقيقة وأكاد أقول فنية ، من دون أن نأخذ في الاعتبار اتجاهاتها العامة أو الثقيلة والتي هي جوهر المقاربة الاستشرافية...أعود دائما إلى موضوع البوصلة... أليست هناك إمكانية للحديث عن أولويات ما بعد العولمة؟ الارتفاع الحالي لأسعار النفط وارتفاع الأسعار وتراجع مستوي الخدمات الاجتماعية، كل ذلك...ألا يؤدي إلى إعادة النظر بجدية أكبر في أمهات المواضيع المطروحة بما يخدم مصالح السكان والناس والصالح العام ؟ لقد تعودنا دائما على إعطاء الأولوية للتفكير الأمني الاستراتيجي وهو أمر هام من دون شك ، لكن الاستشراف الاجتماعي يضل دائما ، أو لنقل في أحسن الحالات، مغيبا عن الدراسات الاستشرافية العربية.

**خالد الوحيشي:** هناك أولوية يمكن أن تجمع الجهد البحثي المتوفر. العمل الاستشرافي مازال في نموه الأولي. ماذا نفعل بالدراسات التي تم انجازها ؟ كيف نستفيد مما هو قائم و تنتقل مما هو موجود إلى شبكات دعم Advocacy network

. نحن في حاجة أيضا إلى القيام بعرض نقدي للأعمال الدولية في هذا المجال. من المهم أن نتموقع ضمن سياق علني عالمي . في هذا السياق يمكن أن نحدث المراكمة وأيضا أن نعرف بجهد الباحثين العرب الذين لديهم علاقة بالبحث الاستشراقي، كذلك بالنسبة إلى التعريف بالمراكز الدولية المختصة للاستفادة من تجاربها المختلفة. مثل هذا العمل يمكن أن ينطلق في خطوة أولى من خلال موقع الكتروني ويمكن أن يكون مثل هذا التعريف أهم من أي بحث آخر.



## لقاء بلهوان حول ” المرأة و الحياة العامة: قضايا التمكين والمشاركة في الدراسات و البحوث الاجتماعية “



## ندوة ” العلوم الإنسانية و الاجتماعية و أخلاقيات البحث “

لقاء بلودان :  
 المرأة و الحياة العامة في العالم العربي  
 قضايا التمكين والمشاركة في العلوم الاجتماعية

دمشق 21 جويلية 2007

عبد الوهاب بن حفيظ

نظّم برنامج بحوث الشرق الأوسط "مارك" بتونس بالتعاون مع المنظمة العربية للمرأة بالقاهرة، والهيئة السورية للأسرة بدمشق مائدة مستديرة حول موضوع "المجال العام بصيغة المؤنث : قضايا التمكين والمشاركة في العلوم الاجتماعية" وذلك في نهاية شهر جويلية 2007 . التأم هذا اللقاء في مدينة بلودان القريبة من الحدود السورية اللبنانية وندرج موضوعه ضمن المحاور الأساسية التي اعتمدها البرنامج في دورته الجديدة والتي يسعى من خلالها، هذا العام، إلى التركيز على البحوث المخصصة لموضوعات تمكين المرأة العربية وتطوير البحوث المتعلقة بالمجال العام.

تمت بلورة ورقة عمل الندوة انطلاقاً من فرضية تقول بأنه إذا كان من الممكن اعتبار أن بعض البلدان العربية قد تمكنت من تحقيق إنجازات نسبية في مستوى مشاركة المرأة، فإن المنطقة مازالت تتسم بتعامل سلبي مع المشاركة النسوية، خصوصاً في مستوى توفير فرص الحضور في الحياة العامة. هذا الوضع ينعكس على المستوى المدني الاجتماعي للمواطنة (الحصول على كامل الحقوق المدنية)، مثلما ينعكس على المستويات الاقتصادية (الحجم المرتفع لبطالة النساء) في سياق يتسم بالضعف العام للمشاركة من قبل كلا الجنسين. على أن الأهم هو أن الدراسات المسجلة على هذا الصعيد تظل قليلة على الرغم من المجهود الذي قام به المعهد العربي لحقوق الإنسان بتونس ومركز دراسات الوحدة العربية ببيروت خلال ندوات متعاقبة حول الموضوع. أما سياسياً فتطرح مسألة إدماج المرأة في العمل البرلماني أو السياسي من خلال أسلوب "النصاب" أو المحاصصة النيابية أو الوزارية، نتائج مختلفة من حيث النجاح والجدوى، إذ أنها قد تبدو

جيدة من حيث النتائج في بعض البلدان في حين أنها تبدو غير عملية وغير ذات جدوى في بلدان أخرى، الأمر الذي يفسر أهمية دراسات الحالة التي وردت من خلال ورقات الندوة.

إلى ذلك يمكن أن نشير إلى أهمية تقييم البحوث المنجزة حول المشاركة الإعلامية، كفضاء عام والدراسات المتصلة بها ( أنظر البحوث المقدمة في إطار بعض الفعاليات التي بادر بها مركز كوثر لتدريب المرأة العربية بتونس). إن الملاحظ هنا هو أن التطور الإعلامي النسبي الذي شهدته المجتمعات العربية وتنامي عدد الفضائيات، قد حمل معه بعض مؤشرات التحسن في هذا المجال، إلا أن ذلك لم يكن بالمستوى المتوقع أو المأمول. كما أن الدراسات في هذا الصدد تبدو قليلة. تشغل الصحفيات غالبا الوظائف الخاصة بالمراسلة الصحفية أو المنوعات ويندر ملاحظة ظهور صحافة الرأي أو إعلام الرأي لديهن. كما يظهر هذا الوضع على أكثر من مستوى وذلك سواء من خلال المقالات الصحفية المكتوبة أو من خلال برامج الحوار العام على الفضائيات. على أن بعض التجارب المخصصة للإعلام النسوي، سواء أكان ذلك في شكل فضائيات أو في شكل مجلات الكترونية متخصصة قد كانت موضوع دراسة واستشهاد مطولين في الندوة.

إلى ذلك طرحت إشكالية الندوة أسئلة تتعلق بالمفاهيم وتحديد مفهوم المجال العام. تعود أهمية هذا المفهوم في سياق استراتيجيات البحث المحلية في العالم العربي وتركيا، إلى البرنامج الضخم الذي أشرف عليه منذ العام 2000 مجلس بحوث العلوم الاجتماعية SSRC والذي حمل عنوان "المجال العام في شمال إفريقيا والشرق الأوسط". ولقد كان لهذا البرنامج الفضل في تجميع عدد هام من الورقات البحثية من مختلف بلدان العالم العربي وإيران وتركيا يمكن أن تكون مرجعا مهما للباحثين اليوم.

على أنه بين سنة 2000 و 2007 حصلت تغييرات عديدة في هذا الصدد، سواء كان ذلك في مستوى النظرية أو في مستوى تطور الوقائع. فعلى مستوى النظرية والى وقت قريب، كانت معظم الأعمال تنطلق من الأسس النظرية السائدة للمجال العام، تحديدا أعمال يورقان هابرماس، لتصل إلى الواقع وتعميداته. على أن عددا مهما من الدراسات أثبتت بأنه من الأنسب القيام بحركة بالاتجاه الصحيح لعقارب الساعة، أي الانطلاق من الواقع وتعميداته لبناء الأرضية النظرية. هذا ما اقترحه

د. إصلاح جاد (مصر - فلسطين) والتي أكدت على أهمية تجاوز نظرية هابر ماس للمجال العام والانطلاق من وضع توصيفي محلي له خصوصياته.

في هذا السياق، جاء لقاء بلودان كدعوة للقيام بقراءة نقدية لما ينجز ولما يكتب حول المرأة والمجال العام من بحوث ودراسات في المنطقة العربية، وك محاولة تهدف إلى تحديد الفجوات القائمة والمجالات التي لم تحظ بالاهتمام، انطلاقاً من التساؤل حول :

- ما ينتج بحثياً حول المرأة والمجال العام، وإلى أي مدى يغطي ذلك مختلف القضايا المرتبطة بالموضوع ؟
- إلى أي حد تستجيب الكتابات والدراسات والبحوث المنجزة حول المرأة والمجال العام للشروط والمعايير العلمية ؟
- إلى أي مدى يعكس الإنتاج البحثي والعلمي في العالم العربي حول المرأة حقيقة ما عرفته علاقتها بالمجال العام من تطورات و تغيرات مختلفة ؟

وقد توزعت المحاور كالتالي :

- منهجيات البحث الإقليمية والدولية حول المرأة في العالم العربي.
- البحوث المنجزة في مجال المرأة والشأن العام
- البحوث المنجزة في مجال التمكين والمشاركة الاقتصادية
- المرأة والمجال الثقافي العام
- الدراسات النسوية حول المشاركة السياسية
- المرأة والسياسة من خلال دراسات حالة.

### سؤال فهم

افتتح اللقاء منسق برنامج بحوث الشرق الأوسط د. عبد الوهاب بن حفيظ بكلمة ترحيب بالمشاركين قال فيها إنَّ هذا اللقاء مطالب بأن يجيب على سؤال فهم وعلى سؤال تفهم وأخيراً على سؤال استفهام. تتبع أهمية سؤال الفهم، من أسئلة الساعة تقريباً، من حيث أهمية العلاقة بين المجال العام والمرأة في العالم العربي ضمن أجندات البحث في العلوم الاجتماعية. كما أضاف أننا أمام سؤال فهم أيضاً لأننا بحاجة إلى مسافة منهجية تحول دون إطلاق الأحكام أو اعتماد الأنماط التحليلية الجاهزة... أو المفاهيم المسوقة على طريقة "المفتاح في اليد". لهذا السبب رأى

المتحدث أننا أيضا في حاجة إلى أن نقف أكاديميا عند المتشابه وغير المتشابه من المفاهيم التي تصدر إلينا أو تورده، أو تستنسخ... أو تطبخ... في مخابر البحث وبيوت الخبرة العالمية. فالمشاركة مفهوم، والتمكين مفهوم والمجال العام أيضا مفهوم والمجال الخاص أيضا هو مفهوم ولكل مفهوم في العلوم الاجتماعية قصة وحياة وانتشار وترجمات صعبة من لغة إلى أخرى. فالمفاهيم هي جزء من تشكيلات خطابية، وهي أيضا جزء من اللغة ومن الكلام العلمي السائد. وربما أيضا من الأنماط الثقافية السائدة والمهيمنة. الأمر الذي يذكر بسؤال الفيلسوف هايدغر "... أجبوني... هل نحن الذين نلعب بالمفاهيم أم أن المفاهيم هي التي تلعب بنا ؟"

كما أضاف المتحدث قائلا : لأننا نريد أن نفهم أولا قبل أن نفسر أو أن نطلق الأحكام في موضوع الندوة، فلقد تم تعديل عنوان هذا اللقاء أكثر من مرة حيث كان السؤال المطروح يومها كالتالي : ما هو المبرر من عقد ندوة حول موضوع المرأة والمجال العام والحال أن الموضوع قد تم تناوله من خلال جوانبه العديدة ومن خلال أكثر من ندوة ولقاء...؟ هل نحن بصدد تكرار ما تكرر وإعادة ما أعيد... ؟

لذلك انبنت رغبة برنامج بحوث الشرق الأوسط في محاولة الفهم هذه على ربط الموضوع بتطور البحث العلمي وتحسين أداء القدرات البحثية بوصفه هدفا مميزا للبرنامج اعتمادا على مؤشرات منها :

- تطور عدد الباحثات في العلوم الاجتماعية من النساء بحيث حصلت للمرة الأولى خلال دورتي العام الماضي حالة تعادل بين نسبة الباحثين من الذكور ونسبة الباحثات الإناث الحائزات على منح في برنامج "مارك".

- تأنيث الدراسات العليا في العلوم الاجتماعية في العالم العربي وتزايد عدد الطالبات وهو ما لا يعنى دائما وبالضرورة مشاركة أكبر في مستوى البحوث أو مخرجات البحث.

- التزايد الكمي للتقارير المنجزة وللأطروحات الجامعية حول مشاركة المرأة في مختلف مجالات الحياة العامة والتي لا نعلم عنها الكثير من حيث المضمون. كما رأى المتحدث أن موضوع مشاركة المرأة في الحياة العامة هو سؤال استفهام أخيرا لأنه يصعب أن يخضع للمقاربة الكمية وأن الباحثين في المنطقة بحاجة إلى رؤيا للأشياء من الداخل : رؤية محايدة وقريبة من المشهد الاجتماعي وغير سجيبة للقوالب النظرية... رؤية أكاديمية مستقلة بأكبر قدر ممكن... ومتحررة ربما من

الباراديقمات التي تعودنا التعامل معها. من هنا تأتي في رأي المتحدث أهمية التفاعل الاستفهامي مع التقارير الصادرة عن مختلف المنظمات الحكومية وغير الحكومية والدولية بما في ذلك تقارير برنامج الأمم المتحدة للتنمية. ومن هنا تأتي أيضا أهمية الحوار المتعدد الاختصاصات والمقاربة التحليلية من الداخل.

### نقد ما كتبنا... وما سنكتب

أما د. ودودة بدران، الأمينة العامة للمنظمة العربية للمرأة، فقد أشارت في بداية مداخلتها الى ما تشهده الساحة الثقافية العربية من اهتمام متزايد بقضايا المرأة، الذي أصبح يبرز أساسا في حجم الكتابات المعنية بالموضوع وحجم الاهتمام العالمي ممثلا في الاهتمام الكبير والتميز الذي توليه الأمم المتحدة وأجهزتها المختلفة فضلا عن المنظمات غير الحكومية الإقليمية والدولية للمرأة وقضاياها.

وتساءلت المداخلة إزاء هذا الاهتمام الفكري والبحثي المتزايد نسبياً بمسألة المرأة، عن نوعية ودرجة العلمية والأصالة، وقدرة هذه الكتابات على تشكيل أساس مناسب لتحول ثقافي واجتماعي حقيقي في المجتمع العربي. وقد اعتبرت المتحدث أن الصلة الوثيقة بين البحث العلمي وبين المجتمع تصبح في مجتمعاتنا ضرورة قومية في ضوء متطلبات التنمية الملحة على مختلف الأصعدة، والبحث العلمي مطالبة بأن يقدم قراءة صادقة للواقع وأن يعمل على اقتراح أفضل السبل للتغيير. وفي قضية المرأة تبرز الحاجة لظهور تيارات بحثية جادة تتعامل بواقعية مع موضوع المرأة بطريقة تعي أهمية وضعها في المجتمع وحقيقة مطالبها وحاجاتها كإنسان ومواطن وكعصب في العائلة وفي البناء الاجتماعي.

كما أكدت أخيرا على أن ندوة بلودان تعدّ محاولة للوقوف وقفة نقدية تجاه النشاط البحثي المعني بقضايا المرأة في الوطن العربي من أجل استطلاع جوانب قوته وجوانب ضعفه وحظه من الأصالة ومن العلمية ومن العمق، ومدى حساسيته لواقعه الثقافي والاجتماعي، واستكشاف الكيفية التي يمكن بها ترشيد هذا البحث وتوجيهه نحو إحداث التراكم البناء الجدير بخلق ثقافة علمية رصينة قادرة بدورها على إشاعة ثقافة اجتماعية تحمل الفكر الجديد الهادف للارتقاء بالمرأة والنهوض بها. أما د. بشرى كنفاني (سوريا) فلقد اعتبرت بأن اللقاء هو دليل عافية بالنسبة للبحث العلمي وبالنسبة للمرأة، حيث تقرر عدم تكرار عرض موضوعات سابقة

والتركيز على عرض نتائج البحوث واتجاهاتها العامة. كما أضافت أنه من المهم أن يحصل مثل هذا التوقف من حين لآخر من أجل مراجعة ونقد ما كتب.

### منطق الأكاديميا ومنطق التقارير

تمحورت الجلسة الأولى حول "المنهجيات البحثية المتبعة في التقارير الوطنية والدولية حول تمكين المرأة" وذلك تحت رئاسة د. ودودة بدران. الورقة الأولى كانت من نصيب د بئينة شريط (جامعة الجزائر) والتي عالجت أسلوب كتابة التقارير الوطنية، حيث بينت كيف أن القوانين المتعلقة بالأسرة وبالمرأة تحديدا سوف تستمد في الحالة الجزائرية من مختلف التأويلات المتصلة بالشريعة الإسلامية. كما بينت أنه على الرغم من وجود مجتمع مدني بالجزائر، إلا أنه لم يتم التعرض لموضوع تمكين ومشاركة المرأة بشكل منهجي ومنظم. تقول المتحدثة أن الملفت للنظر هو أن موضوع مشاركة المرأة في المجال العام يتم عرضه أكاديميا من منظور تقني خالص، أي من منظور الاتجاه التحليلي لهابرماس. من هذا المنظور يصبح الحديث عن المجال العام والمرأة قريبا من الموقع القصصي لشهرزاد عند عرضها للمجتمع البغدادي فتحدث عبثا عن المشاركة في مجتمعات مغلقة. إن عرض المرأة العربية للمجال العام يشبه عرض شهرزاد لمجتمع شهريار، أي لمجتمع لا حرية فيه. وهذا ما يبرر الخروج المنطقي عن نظرية هابرماس. ليس مهما الكلام وليس مهما الحوار لأن الأهم هو كلام لماذا؟ وأي نوع من الحوار؟

أما الورقة الثانية فلقد تقدم بها د. محمد الجويلي وشملت عرضا تحليليا لتقرير صادر عن المعهد العربي لحقوق الإنسان والذي مقره تونس، والذي شمل عرضا مفصلا بمشاركة المرأة العربية السياسية في بلدان هي: تونس، السودان، الجزائر، مصر، البحرين، الأردن، اليمن، الكويت ولبنان.

يرى الباحث كيف قام فريق التقرير بتوصيف تاريخي وقانوني للمشاركة النسوية في الحياة السياسية، ولكن من دون أن يحدد العوائق التي تحول دون تطوير هذه المشاركة حيث يكتفي بالإشارة إلى المعوقات الدينية. كما لاحظ بأنه تنتهي جل الدراسات الكيفية بالإشارة إلى غياب دراسات الحالة، حيث لا يوجد توصيف

لمواقع المشاركة. إلى ذلك تشير الورقة إلى حصر التقرير للمشاركة السياسية في موضوعات محددة من دون أن يشمل ذلك السلوك السياسي.

ومن ناحيته، تحدث السيد عروس زبير (مركز الدراسات الاقتصادية التطبيقية بالجزائر) عن تقرير برنامج الأمم المتحدة للتنمية حول تمكين المرأة العربية، حيث لاحظ أن نتائج هذا التقرير قد أصبحت مرجعا معتمدا في البحث العلمي في المنطقة وتحديدا بالنسبة للطلاب في رسائل الماجستير، وهو ما يطرح وضعا جديدا يتصل بمنهجيات البحث العلمي، إذ كيف تحدد المعطيات العلمية والدروس من خلال نصوص الخبرة؟ إلى ذلك فإن الإحصائيات لا تتعامل في مستوى المشاركة إلا مع النساء في المدن من دون الريف. إن المرأة في الريف الجزائري مثلا ليس لها وجود اجتماعي، كمواطنة من الناحية الاجتماعية، فكيف بالمواطنة السياسية؟ إلى ذلك لاحظ المتدخل أن تقرير التنمية البشرية العربية حول المرأة قد صدر في مواجهة المجتمع وليس في مواجهة المؤسسات السياسية، لذلك فلقد أدخل أصحابه في المواجهة مع المجتمع ومع المؤسسات التقليدية.

وفي سياق التعقيب على مختلف الورقات المقدمة، رأت د. آمال عبيدي (جامعة بنغازي- ليبيا) وذلك ردا على مداخلة د. بثينة شريط، أن تجربة هذه الأخيرة كوزيرة سابقة في الحكومة الجزائرية ثم استقالتها المفاجئة يمكن أن تكون موضوع بحث وأنه قد كان بودها أن تستمع إلى هذه التجربة، إذ كيف تتخلى المرأة بطوعية عن المشاركة وهي تطالب في نفس الوقت بها.

كما أشارت إلى ظاهرة التخلي الطوعي للنساء في العالم العربي عن المسؤوليات السياسية وهي ظاهرة فردية في حد ذاتها تستحق العناية والدرس. أما د. أحمد زايد (جامعة القاهرة) فقد أشار إلى العديد من الموضوعات التي تصلح أن تكون بحوثا مستقبلية، خصوصا ما يتعلق بمكانة المجال العام في سياق حضور المرأة وأشكال هذا الحضور، وهو ما لم تشر إليه الورقات الثلاث. أما د. إصلاح جاد (مصر- فلسطين) فتري أن هناك ظلم حقيقي في التعامل مع الأرقام المتصلة بموضوع الندوة، خصوصا أن هذه الأرقام غير دقيقة. كما أضافت أن البلدان العربية تنقسم إلى قسمين كل منهم يقدم أرقام متضاربة ومتناقضة وهو ما يفسر ضعف مصداقية بعض التقارير، بما في ذلك التقرير الأخير الذي شاركت فيه حول المرأة.

ولاحظت د. سوسن زكرك (جامعة دمشق) أن الورقات قد أهملت مسألة منهجية شديدة الأهمية هي أننا في حاجة إلى دراسات معمقة أكثر في الموضوع وأنه علينا أن نحدد بداية هل أن السؤال مطروح في سياق مجتمع إسلامي أم في سياق دولة إسلامية أم في أي سياق آخر ؟ وذلك بغرض تحديد معنى المواطنة المطلوبة. بمعنى آخر : ما هي مرجعيات هذه المواطنة التي نتحدث عنها بالنسبة للمرأة وما هو معنى التمكين ؟

### البحث وسياقاته

ترأست الجلسة الثانية السيدة لؤلؤة العوضي (البحرين وعضو المجلس التنفيذي للمنظمة العربية للمرأة) وقد تضمنت أربع ورقات كالتالي :

- ورقة د. هيام باشور (جامعة دمشق) المخصصة لتقييم الدراسات حول العنف في سوريا

- ورقة أ. هند مصطفى علي (المنظمة العربية للمرأة بالقاهرة) حول ظاهرة العنف ضد النساء بين المجال العام والمجال الخاص.

- ورقة د. سوسن زكرك ( جامعة دمشق) حول دراسات الحركة النسائية في المجتمع السوري

أما الجلسة الثالثة فقد ترأستها د. بثينة شريط (جامعة الجزائر) ، وشملت ورقات كل من :

- د. عائشة التايب (مصر-تونس) بعنوان "حالة الدراسات والبحوث حول التجارة النسوية السوداء"
- الأستاذة سنية العمدوني (المركز الوطني للبحث العلمي بفرنسا CNRS) حول المرأة والمجال العام من خلال الإدارة العمومية للخدمات
- الباحثة ياسمين إبراهيم (جمعية المرأة الجديدة بمصر) والتي عملت على عرض البحوث حول " المرأة والعمل النقابي في المجتمع المصري".

تطرقت الورقة الأولى إلى عنصرين أساسيين هما : مقارنة الإنتاج العلمي والبحثي حول المرأة في إطار علاقته الوثيقة بالسياق السوسيو- تاريخي والفكري المنتجة

ضمنه. إن المطروح من وجهة النظر تلك في رأي المتحدثة هو إثارة التساؤلات أكثر من تقديم الأجوبة. وقد تعلق التساؤلات في عمومها بالمكانة التي تحظى بها المرأة في البحوث الاجتماعية في العالم العربي. العنصر الثاني يتعلق برصد كل ما كتب ويكتب في مستوى الجامعات العربية. وقد انطلقت الباحثة من تقسيم محوري وبيبلوغرافي لما لا يقل عن 1800 دراسة ورسالة جامعية ساعية إلى شرح اتجاهاتها البحثية العامة.

أما الباحثين سنية عمدوني وياسمين إبراهيم فقد حاولت كل منهما التعرض إلى صدى اندماج المرأة ومشاركتها في إدارة الخدمات العامة (في حالة تونس) وفي العمل النقابي والجمعياتي (في حالة مصر). أما د.ريما الصبان ( لبنان)، فقد تساءلت في ورقتها : "العام مجال من هو ؟" عن تغييب الدراسات لموضوع خدمات المنازل في منطقة الخليج العربي، موضحة أهمية دراسة الموضوع لما له من تأثير مباشر على تركيبة المجتمع الخليجي من ناحية وعلى التوازنات البشرية والإنسانية والأسرية، أي على المجال الخاص.

### من أجل أجندة بحثية إقليمية

تجديد أجندة البحث في موضوع تمكين المرأة كانت مسألة طاعية على أعمال الجلسة اللاحقة والتي ترأسها د. أحمد زايد (جامعة القاهرة) وشملت ورقات كل من:

- د.إنصاف أحمد (جامعة دمشق) حول المرأة من خلال الخطاب الديني
- د.الصادق كرشيد (جامعة الزيتونة) المرأة من خلال المواقع الالكترونية الإسلامية: مقاربة نقدية
- الأستاذ عروس زبير (مركز الكرياد بالجزائر) حول المشاركة النسوية من خلال الإسلام الإحيائي.

من خلال عرض مطول للآثار الخطيرة للخطاب الديني وأثره على المرأة حاولت د.إنصاف جاد (جامعة دمشق) توضيح الدور الذي يمكن أن تلعبه العلوم الاجتماعية في سياق توضيح الالتباس الواقع بين التفكير الديني والتفكير المذهبي. أما د. صادق كرشيد (جامعة الزيتونة) فقد عرض عينة من المحطات الالكترونية ذات

المنحى الأصولي والديني، محاولا التدليل على أن المرأة تكاد تكون موضوعا وليست فاعلا أو منتجا لهذه المحطات، الأمر الذي يقلل من طابعها كمجال عام حقيقي.

وعرّج عروس زبير على موضوع المرأة من خلال أساليب عمل الإسلام السياسي. كما أوضح بأنه من المهم التعامل مع الظاهرة من جانبها الديناميكي وعدم الاكتفاء بما تصدره هي من شعارات. وخلال الجلسة الخامسة فلقد تحدث د. أحمد زايد (جامعة القاهرة) مقدما ورقة حول "المرأة والمجتمع المدني : دراسة تحليلية حول الإنتاج العلمي". وفي عرض دقيق ومفصل حاول المحاضر أن يوضح الأسباب التي جعلت من موضوع المرأة والمجتمع المدني يدخل ضمن أجندة البحوث في العلوم الاجتماعية بالعالم العربي. يلخص المتحدث تلك الأسباب موضّحا كيف أن معظم البحوث قد جاءت استجابة لأجندة عالمية (برنامج الأمم المتحدة للتنمية، البنك الدولي، جمعيات نسوية عالمية). وقد انعكس ذلك من خلال الاهتمام محليا بموضوعات منها :

- ❖ التمكين.
- ❖ المشاركة.
- ❖ الدراسات حول الجندر.

كما دعا المحاضر إلى العمل على وضع أجندة محلية تتواءم مع مفاهيم تكون أكثر تماشيا مع الواقع ومتطلبات التغيير المحلية. نفس الملاحظة وردت على لسان د. ريمون معلول (جامعة دمشق) الذي تقدم بورقة حول "الدراسات المنجزة في موضوع تمكين المرأة في سوريا". في نفس السياق تحدثت د. إصلاح جاد عن "حقوق المرأة ومفهوم المواطنة في العالم العربي" وخلصت إلى القول أنه في المنطقة ترافق مفهوم المواطنة النشيطة مع تشجيع النساء على العمل التطوعي، وهو الأمر الذي حصل بدرجة أولى في أمريكا اللاتينية نتيجة تحالف قوى اليسار مع الكنيسة الكاثوليكية، في هذا السياق ظهر خطاب التمكين. على أنها تشير إلى أن تحقيق المواطنة التامة في العالم العربي يستلزم عملية إصلاح تشمل مواطنة المرأة والرجل في وقت واحد. لذلك تقترح العمل مع مجموعات وقوى اجتماعية مختلفة.

### التحليل من أسفل ...

ترأس الجلسة د. عبد الخالق عبد الله (جامعة الإمارات العربية المتحدة) وشملت ورقات كل من : د. مصطفى عمر التير (رئيس الجمعية العربية لعلم الاجتماع وأكاديمية العلوم بليبيا) حول مواقف المرأة الليبية من موضوع المساواة. ود. ياسمين بالريان حول الدراسات المنجزة في المغرب. وإذا كان العرض الأول متمحورا حول نتائج آخر دراسة مسحية قام بها المحاضر مع فريق بحث حول الموضوع، فإنّ ياسمين بالريان تحدثت عن موضوع. "النساء والحياة السياسية في المغرب : نحو تنوّع في المقاربات" حيث قامت الباحثة في مرحلة أولى بجرد وفحص سريع للإنتاج العلمي الذي يتصل بمسألة حضور النساء في الحياة العامّة مخصصة الحديث عن التطورات الأكثر راهنيّة منذ 1990 ومحاولة التعرف على "من" شكّل موضوع الدراسة والتحليل على امتداد الفترات الزمنية المتعاقبة. أما في مرحلة ثانية، واستنادا إلى الجرد البيبلوغرافي النقدي الذي قامت به فقد حاولت التركيز على خاصيتين بارزتين في هذا الإنتاج أولهما مبالغة هذه الدراسات في الاهتمام بالجمعيات النسوية التي يقال أنّها "متحرّرة" وثانيها اقتصار اهتمام الباحثين على الحضور النسائي على المستوى الوطني من غير الاهتمام بتطورات الظاهرة ولا حتى بخصوصياتها المحليّة. وعن غياب البعد المحلي والمقاربة من "أسفل" لاحظت الباحثة أن هذا الغياب يتماشى مع التركيز على محاور محدودة على البعد العام للحركة النسوية، كما لاحظت اتجاها مهيّما في البحث لا يهتمّ بالنساء الشهيرات في وسائل الإعلام واللاتي لا يتدخلن سوى في المجال الوطني. أو بالنساء "المتحررات" وتغليب مقاربة شاملة لا ترى الأشياء إلا من "أعلى". ففي أغلب الأعمال يقتصر الأمر على تحديد المراحل الكبرى لنشأة الحركة ولتأثيرها على السياسة "الكبرى". وافته اللقاء باصدار فرق العمل لبيان عمل، أطلق عليه عنوان ,, أجندة بلودان ,, للبحث حول المرأة والمشاركة في المجال العام، تم الاتفاق من خلاله على مواصلة تشجيع البحث في مجال مشاركة المرأة ضمن الفضاءات العامة و تخصيص جوائز محددة بالموضوع من قبل منظمة المرأة العربية وبرنامج بحوث الشرق الأوسط.

## تقرير الندوة السنوية للبرنامج : العلوم الإنسانية والاجتماعية وأخلاقيات البحث

تونس - ديسمبر 2007

أحمد خواجه

شارك في فعاليات هذا اللقاء عدد بارز من الباحثين قدموا ما لا يقل عن 26 بحثا، مثلوا من خلالها جامعات ومراكز بحث من كل من تونس و الجزائر والمغرب وليبيا وتركيا وسويسرا و فرنسا. افتتح اللقاء السيد حسن العنابي المدير العام لمركز البحوث الاقتصادية الاجتماعية بتونس، من خلال كلمة أبرز فيها أهمية التطرق لمثل هذا الموضوع بالنسبة للعلوم الاجتماعية. بعدها تحدث منسق البرنامج السيد عبد الوهاب بن حفيظ والذي أبرز السياق العام الذي أدى إلى اختيار هذا العنوان كمحور للندوة السنوية للبرنامج موضحا كيف أن اختيار الموضوع لم يكن سهلا في البداية وأنه كان يطرح أكثر من سؤال نظرا لحساسية الرهانات المطروحة وتردد الباحثين في التعرض إليه. في نفس السياق، تحدث المتدخل عن أهمية التمييز بين الخلق العام وأخلاق البحث والأثقا مبينا بأن المطلوب هو ليس إطلاق الأحكام وإنما فهم أهمية " كودات السلوك " في مستوى المهن ، أي موائيق السلوك المهني في مجال البحث.

بعد ذلك أحييت الكلمة لممثلي الجمعية العربية لعلم الاجتماع وجمعية الاجتماعيين الناطقين بالفرنسية. فعلى المستوى الأول تحدث رئيس الجمعية العربية السيد مصطفى التير عن تجربته في مجال تطوير البحث في مجال الأخلاقيات والعلوم الإنسانية والاجتماعية من خلال عددا من اللقاءات التي نظمت بالتعاون مع المنظمة العربية للتربية والعلوم والثقافة ( الألكسو). أما السيدة أبيك مارشال (تركيا) وباسم جمعية الاجتماعيين الناطقين بالفرنسية ، فقد ربطت أهمية محور الندوة بتطور الاتجاهات الدولية العامة للبحث والتي باتت تطرح أسئلة ملحة فيما يتعلق بالأثقا وكودات السلوك ضمن وداخل الوحدات البحثية التي باتت ترى نفسها فوق اعتبارات إثقا البحث .

### محاور متعددة

توزعت المداخلات على أربع جلسات خصصت الأولى للحديث عن أخلاقيات البحث في العلوم الاجتماعية والثانية لمسألة تأطير البحوث والرسائل الجامعية وتنمية البحوث في مجال العلوم الإنسانية عموماً.

أما الثالثة فعالجت مسألة اللصومية والقرصنة والانتحال المخل بأخلاقيات البحث وتناولت الحصة الرابعة إشكالية تقييم البحوث ووضع مقاييس تحكيم وجودة وما يثيره هذا الموضوع من انعكاسات إيجابية على تنمية البحوث ذات الجودة العلمية المرموقة أو سلبية تتمثل في ضبابية المقاييس أو تدخل عامل المحاباة والمجاملة أو الاعتبارات الشخصية أو موازين القوى في الحكم على جدية البحوث أو لا جديتها مما قد يغذي الرداءة ويقتل تدريجياً الكفاءة والاستحقاق. جمعت الندوة باحثين من مختلف التخصصات في العلوم الإنسانية والاجتماعية ومن مختلف الأجيال ولقد حاولوا جاهدين كل من جانبه التفكير من زاوية فيما قد يعنيه حقل أخلاقيات البحث من خلال الممارسة والتجربة من تناقضات تعصف بالأشخاص والمؤسسات وتمزقات بين الباحث وبين مجال بحثه وشروط ومتطلبات ينبغي توفرها.

اختار الأستاذ رضا بوكراع التركيز على سياق ظهور الإنتاج السوسيولوجي في تونس بحلول دولة الاستقلال الوطني وبناء الدولة إذ كان الباحث في تلك الفترة يعيش تذبذباً بين التوجهات التنموية التي تبنتها النخب السياسية والتي تهدف إلى بناء اقتصاد منيع وتوفير الحياة الكريمة وبين شروط إنجاز البحوث الميدانية التي كانت تبين أن تلك التوجهات في تلك الفترة لم تكن دائمة صائبة أو ملائمة لخصوصيات التشكيلة الاجتماعية للمجتمع التونسي، وكان الباحث في تلك الفترة أمام معضلة أخلاقيات البحث: هل ينبغي مساعدة النخبة السياسية التي كانت تعتبر نفسها أنه في نضال حقيقي ضد التخلف السياسي والاقتصادي والثقافي ببحوث لا تحترم شروط إنجاز خطاب علمي موضوعي مع قد يعنيه ذلك من تنوع أدوات التقصي والابتعاد عن المسالك الرسمية في جمع المعطيات وتحليلها وتفسيرها؟ أم الدخول معها استناداً إلى البحوث الميدانية في تعارض ونقاش؟

ويذكر المتحدث بأنه في تلك الفترة في إن استعمال الباحثين آنذاك لمفهوم "النضالية السوسيولوجية" لم يكن يثير، مقارنة باليوم، حرجاً أو خجلاً...

فالجَمِيع واقع تحت طائلة معاضدة الدولة في مجهودها التنموي ولا حديث في تلك الفترة عن "أخلاقيات البحث" وعن بعدية الباحث وحياده المفترض. ولقد تواصل هذا التذبذب حتى بعد فشل خيارات فترة التعاضد وانتصار الليبرالية الاقتصادية التي قادت، في غياب مشروع مجتمعي متكامل، إلى ذبول السوسيولوجيا الماركسية وظهور توجه وضعي امبريقي في الإنتاج السوسيولوجي متشعب بالتقليد الأنكلوسكوني، وتحول اهتمام علماء اجتماع في تونس وفي فترة الثمانينات من المدار الاقتصادي إلى الحقل الثقافي أي بدلا عن دراسة التباينات الاقتصادية يهتم الكثير بظهور الحركات الإسلامية وبالثقافة الشعبية والدينية. ولقد تواصل هذا التذبذب غير أن أشكال التعبير عنه قد تغيرت وتحول الجدل بين دعاة المنهج الكمي والمنهج الكيفي إلى المدار الابستومولوجي، اختار الأستاذ خليل الزميطي فلقد تحدث من جهته التركيز على المتناقضات التي عاشها من خلال تجربته في إطار الاستشارة السوسيولوجية بين أخلاقيات البحث الأكاديمي ومتطلبات البحث في نطاق الاستشارة أو البحث النشط كما يقال مع ما قد يعنيه هذا من "مساعدة" ممول أو مهندس المشاريع التنموية على تنفيذ البرامج دون اعتبار للمتغيرات التاريخية أو للخصوصيات الاجتماعية أو للمصلحة الجماعية للمبجوثين.

وفي مجال آخر تحدث الأستاذ ماهر تريمش في مداخلته عن "أزمة علم الاجتماع في العالم العربي" التي تعود ربما إلى هاجس التحديث الذي سكن الفعل السوسيولوجي العربي بحيث أعطى المشتغلين في هذا الحقل الأولية للإصلاح على التنظير والعلاج على التحليل، ويستدل بفكرة عبد القادر الزغل الذي يقول في أحد مقالاته " كنا مجندين للمشكلات الاجتماعية وغير مهياين لردّها إشكاليات سوسيولوجية صالحة للتقصّي ولصياغة فرضيات قابلة للمعاينة والتثبت". ويضيف "تريمش" محلا أزمة علم الاجتماع في العالم العربي أن هذا العلم مال في نشأته إلى صيانة الدولة الناشئة دولة البناء الوطني بمعنى الذود عن النظام الاجتماعي القائم مما أدى بالمشتغلين به على حدّ تعبير عالم الاجتماع الجزائري "علي الكنز" بتبني الرؤية السياسية بما تحتمله من اختيارات منهجية، ومن جهته حاول الباحث الحبيب القردغلي أستاذ التاريخ في مداخلته "سياق البحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية: ضرورة احترام موضوع البحث" بحيث وصف الأجواء غير الموضوعية التي رافقت تنظيم ندوة علمية في كلية منوبة حين بادر جمع من الطلبة بإيعاز من بعض أساتذة الكلية مقاطعة الندوة وإصدار شعارات ومقلعات مناوئة لها، في حين أنه كان بالإمكان عوض اللجوء إلى مثل هذه الأساليب المتشنجة والمخلة بأخلاقيات البحث العلمي في الحرم الجامعي استغلال الفضاء العام لكتابة مقالات تعبر عن وجهة نظر الأساتذة الذين قاموا بمقاطعة الندوة ومناقشة منظمتها

في الخلفية النظرية والسياسية والإيديولوجية. إن انعدام الحوار، حسب المحاضر، يؤدي إلى العنف ويمهد إلى الانغلاق الفكري ويقتل تدريجيا عقلية النقد الاجتماعي الذي به يتطور الخطاب العلمي.

وفي باب الاستخدامات الاجتماعية والسياسية للبحث العلمي في مجال العلوم الإنسانية، حاولت الباحثة "نزلي أكتان" من تركيا طرح مسألة التمويل العمومي للبحث حيث بينت إن اختيار مواضيع البحث تخضع أكثر للطرفية السياسية والاجتماعية ولرهانات المرحلة ولا يقع عادة تشريك الباحثين في اختيارها بل تفرض عليهم لأنها تتماشى مع السياسة العامة للبلاد، وبناء عليه فإن عديد المواضيع الهامة تبقى في عداد المسكوت عنه أو يعتبر من المحرمات، كما لا يشعر الباحث أنه يعمل بحرية وربما يشكل هذا إخلال بأخلاقيات البحث حين لا يمارس الباحث ملكة التفكير النقدي *la réflexivité* في الشروط الموضوعية وغير الموضوعية التي تقف وراء إنتاج معرفة علمية ما حول موضوع ما، فاختيار مواضيع البحث ليس منزها من التوظيفات السياسية والإيديولوجية التي يجب على الباحث أن يعي بها وبرهاناتها وذلك حتى يتمكن من إيجاد حل للتمزق الذي يعيشه بين متطلبات البحث الأكاديمي وأخلاقيات البحث في نطاق الاستشارة. وألحت المحاضرة في مداخلتها على أهمية تكوين شبكات تعاون بين الباحثين في مختلف أقطار العالم لكسر طوق الحدود الضيقة للمحلية *le localisme* التي تمنع أحيانا ميلاد فكر حرّ ونقدي في العلوم الإنسانية.

### أخلاقيات القراءة

وفي نفس السياق اختارا أحمد خواجه وزينب الصمندي من تونس التركيز على موضوع البيبلوغرافيا وإشكالية القراءة-الكتابة في العلوم الإنسانية، أي أنهما حاولا طرح إشكاليات نظرية ومنهجية تواجهه الباحثين في كل مكان وزمان وبقطع النظر عن الخلفية النظرية أو الأبيستولوجية التي انطلقوا منها، تتمثل في الاختيار الواعي أو غير الواعي للمؤلفات التي سبقتهم وبناء البيبلوغرافيا، وهو اختيار قصدي ونقدي وليس اعتباطيا ويذهب الأستاذ خواجه إلى القول أنه في واقع الأمر فإن القارئ هو الذي يخلق الأثر أو الكتاب المقروء، وهنا تطرح قضية حيادية القراءة، فالقارئ عادة ما يملك الأثر ويخضعه لأهوائه وميولاته الفكرية والإيديولوجية وأحيانا لمزاجه، ولهذا نجد أن هناك كتب لم تقرأ فعلا أو أسوء قراءتها أي بمعنى أن القارئ الفيتشي *fétichiste* والقارئ الهدياني، كما يقول بارت في مؤلفه الشهير "لذة النص"، ينتج على هامش النص نصا آخر هديانيا أو قارئنا نرجسيا بمعنى يتلذذ بمناطق معينة دون أخرى من جسد النص. وتذهب "صمندي" في نفس

التوجه حين تعتبر أن البيبلوغرافيا هي مجال لمعاينة رهانات اجتماعية وسياسية خارجة عن نطاق الخطاب العلمي ومهمة الباحث تتمثل في كشف آليات الهيمنة التي تنشدها والعمل على التقليل من شأنها في مسار بناء الموضوع داخل الحقل العلمي.

وفي نفس إطار الإشكاليات النظرية والمنهجية التي تشغل بال الباحثين في العلوم الإنسانية بقطع النظر عن إنتماءاتهم وهوياتهم، حاول الباحث في الديمغرافيا " عبد القادر لطرش" (الجزائر) التركيز على الأخلاقيات التي تثيرها مسألة جمع المعطيات الشخصية والتي تمس حميمية بعض المجموعات المهاجرة الإثنية وثقافتها ومصالحها والتي تجد صعوبة في الاندماج ببلدان الاستقبال. ويتساءل الباحث كيف يمكن التقدم بالمعرفة العلمية دون المساس بالحياة الخاصة للناس. ويبرهن هنا المحاضر على قدرة الإحصائيات التي تصدرها الدوائر الرسمية والعمومية عن التعبير على أوضاع المواطنين ومطالبهم وعلى الإقصاد عن الأهواء والآراء العامة؟ وهل أن علم الإحصاء مطالب فقط بالبحث عن مصداقية المعطيات أي كان مصدرها والتي تحترم عادة الضوابط والقوانين المتعارفة في طلب البيانات من المستجوبين مقابل تمتيعهم بحقهم في الكتمان والسرية وعدم استغلال هذه المعطيات إلا في الغايات الإحصائية العلمية.

### اتهامات وتبريرات وتفسيرات

وفي باب التأطير وتقييم البحوث ومسائل القرصنة واللصوصية قدمت محاضرات عديدة (برقاداء، لكريني، الموري، الهرماسي، بالكحلة، نصيب، و فاطمة روماط، ...) تناولت بالبحث ظروف التأطير في الجامعات التونسية والمغربية بالخصوص، وطرحت فيها إشكاليات هامة تتمثل في إخلال الأساتذة من جهة أو الطلبة من جهة أخرى بأخلاقيات علاقة الاحترام والثقة والمصداقية والمثابرة التي من المفترض أن تجمع بين الطرفين، كما بين آخرون إن علاقة التوتر والتشنج بين الأساتذة والطلبة هي نتيجة تردي وضع الجامعة وحالة الاكتظاظ التي أصبحت تشكو منها وتهافت الطلبة على الدراسة في الحلقة الثالثة لا شغفا بالمعرفة والبحث أو عن استحقاق وإنما هروبا من شبح البطالة الذي أصبح يتهدد الكثير من طلبة العلوم الإنسانية والاجتماعية والآداب ويرى في هذا الباب الأستاذ "عادل بالكحلة" في مداخلة "الخطايا السبع للأستاذ الجامعي : من علم الاجتماع المهني للجامعة إلى علم اجتماع أخلاقيات الجامعة" أن "الملة" الجامعية، كما يصفهم، وتبغلة تجنب

محاسبة النفس أو إقصاء مجال الأخلاق من الجامعة، تعاني من سبعة خطايا تتمثل، نتيجة لكونهم ورثة "عالم مضمحل" للجامعة التي وصفها "برنار مارييس" بالعجز والابنة التاريخية للكنيسة، في الكسل والجهل والشهوانية والحسد والتغيبية والغرور والمحاباة، وهذا الجرد القاسي قد ينطبق على أحوال الجامعة اليوم بعد أن اتسعت "الملة الجامعية" إلى حد أنها أصبحت تضم بفعل حالة الاكتضاض والكثرة، أحيانا، أشخاصا لا علاقة لهم البتة بالمعرفة والتحصيل والبحث العلمي.

كما تطرقت بعض المداخلات إلى موضوع غياب تصور أو سياسة واضحة المعالم متناسقة العناصر للبحث العلمي الأكاديمي رغم وفرة وكثرة المناشير التي تصدرها وزارات التعليم العالي والبحث العلمي في كل من المغرب وتونس والهادفة إلى الرفع من مردودية التدريس والبحث والاعتمادات التي تخصصها الدولة لذلك وانعدام الحوافز والتمويلات وندرة منح الحلقة الثالثة فضلا عن الصعوبات التي تجدها وحدات ومخابر البحث في تأطير الطلبة نتيجة لعوامل عديدة منها ضعف التمويلات المخصصة لذلك والصعوبات الإدارية التي يجدها رؤساء المخابر في صرفها أو في اعتمادها وقلة حافزية الأساتذة المؤطرين. كما طرحت مداخلات أخرى قلة مردودية التكوين في مستوى الإجازة أو الأستاذية نتيجة للمسار المدرسي الضعيف أو المتوسط للطلبة الوافدين على شعب العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية.

وفي هذا الشأن بينت "فاطمة روماط" المغرب في مداخلتها عن "التقييم الكيفي للبحث العلمي: حالة المغرب" دور مدارس الدكتوراه المحدثة مؤخرا في الرفع من مستوى التأطير ومن جودة الأطروحات المقدمة، كما عرجت المحاضرة على التقرير الدوري الذي يصدر في المغرب كل سنتين والهادف إلى تقييم أداء البحث العلمي وهو تقرير يقدم التقرير تشخيصا موضوعيا للوضعية العامة ويقدم عادة الحلول والبدائل، ففي سنة 1998 اقترح التقرير على دوائر الدولة تخصيص على الأقل 1% من المنتج الداخلي الخام للبحث العلمي وتنمية سياسة التوثيق ورصد التطورات التكنولوجية التي تحدث في العالم ونشر وترويج على نطاق واسع لنتائج البحوث العلمية.

كما حاول الأستاذ عبد اللطيف الهرماسي من تونس التركيز على المسائل التي تثيرها قضية التأطير والتقييم في ضوء ضبابية النصوص القانونية في تونس التي تشكو من عديد الثغرات وبالخصوص عند البث في ملف تأهيل المترشحين للإرتقاء

إلى رتبة أستاذ محاضر بعد قرار حذف دكتوراه الدولة مما ترك المجال مفتوحاً للتأويلات التي قد لا ترضي جميع الأطراف وجعلت من لجان التأهيل والدكتوراه مجالاً لعلاقة يشوبها التوتر والتشنج بين أعضاء اللجنة وبقية الزملاء المترشحين فضلاً عن تدخل عوامل المحاباة والمجاملات أو العداوات أثناء التقييم مما قد يشكك من مصداقية الشهادات الممنوحة.

فبالنسبة إلى التأهيل الجامعي الذي ينظمه قانون عدد 1829 الصادر في 6 ديسمبر 1993 والذي نفع وتم سنة 1997 لا يشترط المشرع من المترشح شروطاً محددة سوى التميز العلمي والطرافة والجديّة والمثابرة في البحث، وهي عناصر وجدت لجان التأهيل صعوبة في تقديرها كما وكيفا، ففي بعض الحالات تشترط اللجنة عدداً لا يقل عن 200 صفحة من المقالات والدراسات المنشورة المحكمة فضلاً عن تقرير بيداغوجي يكشف عن نشاك التأطير الذي قام به المترشح على مستوى شهادة ختم الدروس وشهادة الدراسات المعمّقة والماستير، وجاء المنشور الوزاري عدد 23 الصادر في ماي 1998 ليضع حداً للتأويلات حين وضع شروطاً للمقبولية وشروطاً أخرى للبت النهائي في الملف بعد عرضه على لجنة تتألف من 5 أعضاء من داخل هيئة التدريس داخل الجامعة التي ينتمي إليها المترشح ومن خارجها.

كما جاء المنشور الوزاري عدد 38 الصادر في جوان 2006 ليساعد لجان التأهيل على أداء مهمتها على الوجه الكامل في تقييم الملفات وذلك بوضع ثماني نقاط تهدف إلى وضع مقاييس للتقييم تتمثل في الإنتاج المتواصل وتقديم المترشح في اختصاصه لأعمال مبتكرة وتمكنه من بيبولوجرافيا واسعة الإطلاع وثريّة فضلاً عن تملك المترشح لتقنيات البحث وللكتابة الجيدة وإتقان اللغة...

ويرى الأستاذ الهرماسي أنّ مسألة أخلاقيات البحث جوهرية وهي أساس فعل التأطير والتقييم، غير أنها تتصل بعناصر أخرى خارجة عن محيط الجامعة الضيق وترتبط بأسباب تاريخية واجتماعية لا يمكن فضها فقط بسنّ قوانين أو تنقيح أحكام أو إصدار منشور بل يجب العمل على خلق أرضية مناسبة لتنمية البحث العلمي في الجامعات وفي خارجها وتطوير الكفاءات العلمية حسب التقاليد الجامعية المعمول في أرقى الجامعات في العالم واحتراما لمبادئ أخلاقيات البحث.

### مقاومة القرصنة

وفي باب القرصنة العلمية والانتحال والسرقات المخلين بالأخلاقيات العلمية، أكدّ عديد المتدخلين على استفحال الظاهرة نتيجة عاملين أساسيين يتمثلان في تدني ظروف البحث العلمي في العالم النامي وحالة الاكتناظ التي تعيشها جامعات شعب العلوم الإنسانية والاجتماعية. أما العامل الثاني فيتمثل في تطوّر وسائل الاتصال وما أحدثته ثورة الأنترنت من تدفق وانسياب للمعلومات والنصوص. ولقد أكدّ الحاضرون وبالخصوص السيّد "ميشال برقادا" من سويسرا التي تنشط موقعا على الواب مختصا في مكافحة القرصنة والسرقات و"ادريس لكريني" من المغرب على أهمية التشهير العلني وداخل الحرم الجامعي وعلى صفحات الأنترنت والبريد الإلكتروني في معاقبة المذنبين ومقاضاتهم وذلك للحدّ من تنامي الظاهرة لدى الباحثين والطلبة والأساتذة. وبيّن "ادريس لكريني" أنه لمكافحة القرصنة صدرت في المغرب عديد قوانين والتشريعات التي تهدف إلى حماية حقوق الملكية الفكرية، غير أنه في الواقع بقيت حبرا على ورق ولم تقدر على حماية ضحايا القرصنة ولا على معاقبة المذنبين ولم تبرز قط فاعليتها في الواقع سواء بسبب تعقد إجراءات التقاضي وطولها أو عدم تنفيذ الأحكام أو عدم نجاعتها في ردع الجناة. غير أنّ التشهير الذي يبقى الحل الأمثل الذي من شأنه ردع المخالفين والقضاء تدريجيا على هذه الظاهرة المستقلة.

### ظاهرة مترامية الأطراف

وفي ختام الندوة، أكد المشاركون على أهمية مسألة الأخلاقيات في تنمية البحث العلمي وفي الرفع من مستوى أداء الجامعات كما وكيفا، غير أنهم أحووا على ضرورة تنظيم مهن تخصصات العلوم الإنسانية وصدور قوانين أساسية تضبط مقاييس الانتماء لها وتحدّد أخلاقيات التعامل فيما بين أفرادها أو بين الباحثين من جهة وبين المبحوثين من جهة أخرى أو بين الباحثين والمؤسسات التي ينتمون لها أو يتعاملون معها. كما ألح الحاضرون على أهمية الإعلام السمعي البصري في تنمية مردودية البحث العلمي ونشر نتائجه تعميما للفائدة وتواصل مع المحيط. كما تدخل بعض الحاضرين للتعبير عن اتصال مسألة أخلاقيات البحث في العلوم الإنسانية بمتغيرات أخرى مثل كوضع الحريات العامة في بلد ما ودرجة الرفاه في التنمية البشرية وتجذر المشروع الديمقراطي وفاعلية النظم والقوانين والمؤسسات في الإدارة الرشيدة وحسن الظروف المادية والمعنوية لفئة المدرّسين الباحثين.